رماح للبحوث والدراسات

مجلة دولية علمية محكمة متخصصة في الاقتصاد والعلوم الإدارية

تصدر عن مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح الأردن

رمـــاح للبحوث والدراسات

مجلة دولية علمية محكمة متخصصة في الاقتصاد والعلوم الإدارية

تصدر عن مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح الأردن

مدير المجلة

الأستاذ الدكتور خالد راغب الخطيب

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور سعادة الكسواني

العدد25 نيسان 2018(القسم الثالث)

ISSN : 2392- 5418 الورقي

ISSN:2520- 7423 الالكتروني

الإيداع القانوني 24352015

الهيئة الاستشارية للمجلة

أ.د.فرنسوا بونو	فرنسا	
أ.د. جون بيار ديتري	فرنسا	
أ.د.وليام أنطوني	الولايات المتحدة الأمريكية	
أ.د.أحمد زكريا صيام	جامعة البلقاء التطبيقية	الأردن
أ.د. خليل الرفاعي	جامعة البلقاء التطبيقية	الأردن
أ.د.أمين نهاري ثالث	جامعة الملك فهد	السعودية
أ.د.عبد الحميد مانع الصيح	جامعة صنعاء	اليمن
أ.د.محمود الوادي	جامعة الزرقاء	الأردن
أ.د.عبد الرزاق الشحادة	جامعة الزيتونة	الأردن
أ.د.سماح سيد محمد المرسي	جامعة القاهرة	مصر
أ.د .رمضان الشراح	جامعة الكويت	الكويت
أ.د.حيدر عباس	جامعة دمشق	سوريا
أ.د.ماضي بلقاسم	جامعة عنابة	الجزائر
أ.د.فريد كورتل	جامعة سطيف1	الجزائر
أ،د.كمال رزيق	جامعة البليدة	الجزائر
أ.د رامز الطنبور	جامعة الجنان	لبنان
أ.د.درمان سليمان	جامعة الموصل	العراق
أ.د.إبراهيم توهامي	جامعة الشارقة	الإمارات
أ.د. عبد الحفيظ بلعربي	جامعة العين للعلوم والتكنولوجيا	الإمارات
أ.د.سالي محمد فريد	جامعة القاهرة	مصر
أ.د وائل جبريل	جامعة عمر المختار	ليبيا
أ.د.شاهر عبيد	جامعة القدس المفتوحة	فلسطين
أ.د. خالد الخطيب	مركز رماح	الأردن

شروط النشر:

- تقديم تعهد بعدم إرسال البحث لمجلة أخرى وعدم المشاركة به في مؤتمرات علمية.
- ألا تتجاوز صفحات البحث 20صفحة ويكون ملخص البحث بلغتين لغة البحث بالإضافة إلى اللغة الإنجليزية ان لم تكن هي لغة البحث ، ويكتب عنوان البحث باللغة الانجليزية رفقة إسم الباحث و الكلمات المفتاحية.
- تقدم الأبحاث مطبوعة على ورق من حجم A4 وتكون المسافة مفردة بين الأسطر مع ترك هامش من كل الجوانب لمسافة 4.5 سم، وأن يكون الخط (Traditional Arabic)قياس14 باللغة العربية ويكون الخط (Times New Roman)قياس 12باللغةالإنجليزية أو الفرنسية، وفق برنامج (Microsoft Word)
- يرقم التهميش والإحالات و يعرض في أسفل الصفحة : المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، عنوان المجلة أو الملتقى، الناشر،الطبعة، البلد، السنة، الصفحة أو ضمن البحث مع ذكر المؤلف وسنة النشر والصفحة.
- تتمتع المجلة بكامل حقوق الملكية الفكرية للبحوث المنشورة.
- على الباحث أن يكتب ملخصين للبحث:أحدهما بلغة البحث والآخر باللغة الإنجليزية ،على ألا يزيد عدد كلمات الملخص عن 150 كلمة.منهج العلمي المستخدم في حقل البحث المعرفي وإستعمال أحد الأساليب التالية في الإستشهاد في المتن والتوثيق في قائمة المراجع،أسلوب إم إل أي(MLA) أو أسلوب شيكاجو (Chicago)في العلوم الإنسانية أو أسلوب أي بي أي(APA) في العلوم الإجتماعية، وهي متوافرة على الأنترنت. -المقالات المنشورة في هذه المجلة لا تعبّر إلا عن آراء أصحابها . -يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدّمة متى لزم الأمر دون المساس

بمحتوى الموضوع -ترسل الأبحاث على البريد الإلكتروني التالي:
remah@remahtrainingjo.com
أوkhalidk_51@hotmail.com **إلى العنوان البريدي: شارع الجـاردنز عمـان الأردن هاتف**: 00962799424774 أو00962795156512

موقع المجلة: www.remahtrainingjo.com

موقع المجلة بقواعد البيانات العالمية : قاعدة **ISI** على الموقع:

http://isindexing.com/isi/journaldetails.php ?id=7707

قاعدة **ebsco** الأمريكية على الموقع: http /www. ebsco.com

قاعدة EcoLink المتواجدة على الموقع www.mandumah.com / http

قاعدة بيانات المنهل http// www.almanhal.com

قاعدة ASKZED على الموقع http/www.ASKZED.com

قاعدة معرفة على الموقع http//www.maarifa.com

قاعدة بوابة الكتاب العلمي :http//www.theleambook.com

افتتاحية العدد

يصدر العدد 25 ومجلة رماح للبحوث والدراسات تخطو خطوة عملاقة نحو العالمية ،لقد تم بحمد الله الدخول للقاعدة الدولية للعلوم والفهرسة الأمريكية :

ISI

(International Scientific Indexing)

وبالتالي أصبح للمجلة عامل أثر Impact Factor Value 1.201 ، وهذا فخر واعتزاز لكل أسرة مجلة رماح ،زيادة على ذلك وصلنا للمراحل النهائية من أجل الدخول لقاعدة طومسون رويترز الأمريكية.

والطاقم الساهر على المجلة عاقد العزم على المضي بالمجلة لمصاف المجلات العالمية ، ستكون رماح دوما متميزة بفضل جهود طاقمها، و الباحثين الذين فضلوها لنشر ابحاثهم الجادة والمتميزة.

ستكون رماح منبرا علميا متميزا لكل الباحثين بشتى بقاع المعمورة ، وستبقى رمز وصرحا علميا جادا دوما.

رئيس التحرير

الاستاذ الدكتور سعادة الكسواني

فهرس المحتويات

إدارة التغيير كتوجه استراتيجي وأثره على التميز التنظيمي في ضوء متطلبات التنمية المستدامة	الدكتور حسام محمود ابو حمور جامعة البلقاء التطبيقية / الاردن الدكتور محمد عبدالله الريالات جامعة البلقاء التطبيقية / الاردن	13
علاقة الإبداع والابتكار لدى العاملين في النظام الصحي بالميزة التنافسية بالمؤسسات الصحية السعودية (بالتطبيق على المؤسسات الصحية الخاصة بمدينة الرياض)	د. عاصم التجاني ابراهيم شمعون جامعة شقراء السعودية	43
التدفقات المالية غير المشروعة في أفريقيا جنوب الصحراء واثارها التنموية دراسة تحليلية للنموذج النيجيرى	د. نهلة أحمد ابو العز جامعة القاهرة / مصر	97
تفعيل الحاكمية المؤسسية من خلال التدقيق الداخلي	د. مزهر الهاشمي العراق	135
دور قطاع الاتصالات في تطور التجارة الإلكترونية في السودان	اماني عبدالله السيد ابن عوف السعودية	165
الصناعات الغذائية في الجزائر وإشكالية تنويع مصادر الاقتصاد الوطني بين ضعف المساهمة وحتمية النهوض	د. بوعزيز ناصر جامعة 8 ماي / الجزائر	193
أثر التكامل بين إستراتيجية الاستقرار وإستراتيجية الموارد البشرية في تحقيق الميزة التنافسية	د. زياد علي عيد الشوابكة جامعة البلقاء التطبيقية / الاردن د.فراس سليمان حسن الشلبي جامعة البلقاء التطبيقية / الاردن د.رياض عبدالله عايف الخوالدة جامعة البلقاء التطبيقية/ الاردن	211
مدى التزام شركات التأمين المساهمة العامة الاردنية بمعيار المحاسبة الدولي (39) الأدوات المالية:الاعتراف والقياس	د. رأفت سلامة سلامة جامعة البلقاء التطبيقية	249

إدارة التغيير كتوجه استراتيجي
وأثره على التميز التنظيمي في ضوء متطلبات التنمية المستدامة
(دراسة ميدانية في المؤسسات المشاركة
بجائزة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية)

الدكتور حسام محمود ابو حمور
استاذ مساعد / قسم ادارة الأعمال / كلية الأعمال / جامعة البلقاء التطبيقية- الأردن
الدكتور محمد عبدالله الريالات
أستاذ مساعد / قسم إدارة الأعمال / كلية الأعمال / جامعة البلقاء التطبيقية- الأردن

الملخص

هدف هذا البحث إلى التعرف على أثر إدارة التغيير كتوجه استراتيجي على التميز التنظيمي في ضوء متطلبات التنمية المستدامة. اشتمل مجتمع الدراسة على جميع الوزارات والمؤسسات المشاركة بجائزة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية والتي شاركت ضمن الدورة الثامنة (2016/ 2017) من في الجائزة والبالغ عددها (104) وزارة ومؤسسة عامة، أما العينة فتكونت من (73) مديراً يعملون في الإدارات العليا والوسطى في هذه المؤسسات. وخلصت الدراسة إلى وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لإدارة التغيير كتوجه استراتيجي (التغيير في الهيكل التنظيمي، التغيير في الإستراتيجية، التغيير في الثقافة، التغيير في التكنولوجيا) على التميز التنظيمي في ضوء متطلبات التنمية المستدامة. وعلى ضوء النتائج قدم الباحث عددا من التوصيات أبرزها: العمل على دراسة وتطوير الهياكل التنظيمية باستمرار وكلما دعت الحاجة، وتبديل خطوط الاتصال بين كافة أقسامها بدقة وبما يحقق متطلبات التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: إدارة التغيير، التوجهات الإستراتيجية، التميز التنظيمي، متطلبات التنمية المستدامة

Abstract

The objective of this research is to identify the impact of change management as a strategic orientation on Organizational Excellence in light of the requirements of sustainable development. The study included a society of all the ministries and institutions that participated in "King Abdullah II award for Excellence in Government Performance and transparency "in the eighth session (2016/2017) of the award and included (104) ministries and public institutions.

The sample consisted of (73) directors working in the upper and medium levels managements of these institutions. The study concluded that there was a statistical significant effect of change management as a strategic orientation (change in the organizational structure, change in strategy, a change in culture, and change in technology) on Organizational Excellence in light of the requirements of sustainable development.

In light of the results, the researcher gave a number of recommendations, of which the most prominent were:

To continuously and whenever necessary evaluate and develop organizational structures and to alternate lines of communication between all of the organization sections to ensure fulfillment of sustainable development requirements.

Key Words: Change Management, Strategic Orientation, Organizational Excellence, Sustainable Development Requirements.

المقدمة

لقد أدت التغيرات الاقتصادية المتسارعة منذ النصف الثاني من القرن العشرين، وكذلك التعقيدات المتزايدة والتطورات التكنولوجية العديدة إلى ظهور وانتشار مجموعة من الأفكار والقيم والنماذج الإدارية الجديدة التي واكبت التحول المستمر في الفكر الإداري ونماذجه، هذه التحولات الفكرية المتكررة دفعت المنظمات نحو سباق من التغيير والإبداع المضطرد والمتواصل في بيئة العمل.

كما بينت المداخل الإدارية الحديثة أن المؤسسات لا تعمل بمعزل عن البيئة المحيطة بها ويصعب فصلها عنها لأنها جزء منها، سيما وأن هذه المؤسسات تعد نظاما مفتوحا دائم التفاعل مع البيئة المحيطة ويعتمد عليها لضمان النجاح والنمو والبقاء. لذلك فإن الاستجابة والتكيف مع متغيرات البيئة يمثل أحد أهداف إدارة المؤسسة عند القيام بالتغيير المناسب على أساس إدراك وفهم العوامل والمتغيرات الخارجية التي تحدث في البيئة وتحليلها من أجل رسم خطوات ومسارات المؤسسة المستقبلية (جواد، 2015، ص10).

تكمن أهمية الدراسة في كونها تقوم على أساس قياس أثر إدارة التغيير كتوجه استراتيجي على التميز التنظيمي في ضوء متطلبات التنمية المستدامة، وكذلك في كونه يسهم في التأكيد على ضرورة التوسع في تطبيق مفهوم إدارة التغيير في البيئة الأردنية، والاستفادة منها في تطوير الممارسة الإدارية وتطوير الأداء الحكومي.

ولكون موضوع إدارة التغيير يتعلق بالاستجابة للمتغيرات في البيئة المحيطة للمنظمة، فان ذلك شكل دافعا للباحث لاختيار دراسته، من اجل توسيع المعرفة والتعرف أكثر على الجوانب المرتبطة بهذه المتغيرات، ممزوجة بدافع إمكانية إضافة أسلوب جديد إلى دراسة إدارة التغيير في ظل تزايد واتساع وتعدد الأبحاث والجهات القائمة على تطبيقها.

وبما أن الدراسات السابقة التي أتيح للباحث الاطلاع عليها تتعلق بإدارة التغيير في شركات خاصة، والنقص في الدراسات حول إدارة التغيير والتميز التنظيمي في المؤسسات المشاركة بجائزة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية، كموضوع من أهم المواضيع الفلسفية الملموسة عمليا، والتي تعتبر موضوع الساعة، لذلك فان هذه الدراسة تأمل أن تعالج إشكالية التعاطي مع إدارة التغيير وأثرها على التميز التنظيمي، وذلك من وجهة نظر المديرين العاملين في الإدارات العليا والإدارات الوسطى والتنفيذية والتشغيلية في الوزارات والمؤسسات المشاركة بجائزة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية في الأردن.

مشكلة الدراسة

تتعرض المؤسسات لقوى داخلية وخارجية، تؤدي إلى ضرورة قيامها بإجراء تغييرات على هياكلها التنظيمية، واستراتيجياتها، وثقافتها التنظيمية، وإجراءات العمل، والوسائل التكنولوجية التي تستخدمها لتحقيق متطلبات بيئة العمل المتجددة.

وتشير العديد من الدراسات ومنها (Rothstein, 2006؛ Edvardsson, 2004) إلى أن المنظمات الناجحة عليها الاستفادة من الأساليب والنماذج الإدارية الحديثة حتى تكون قادرة على التكيف مع المتغيرات في البيئة المحيطة، لمعالجة القصور في الإمكانيات المالية ورفع مستويات الأداء ومستوى الخدمات التي تقدمها المؤسسات لتحقيق نجاح وتميز تنظمي يساعدها على تحقيق التقدم والإنجاز الذي تسعى إلى تحقيقه.

تكمن مشكلة الدراسة في محاولة كشف مدى قدرة الوزارات والمؤسسات المشاركة بجائزة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية في الأردن ضمن الدورة الثامنة (2016/ 2017) في الاستجابة للتحولات والتغيرات المستمرة والمتسارعة والتي تؤثر عليها باعتبارها ركيزة هذه التحولات، وذلك من خلال سعيها للتجديد المستمر في الأساليب والتقنيات لمواجهة التحديات والتكيف معها، بدلا من

تجاهلها ومحاولة تجنبها وذلك بتغيير آليات العمل الإداري التقليدي وتبني حل إستراتيجي شامل ومتكامل باتخاذ القرارات اللازمة لإحداث التغيير والتطوير التنظيمي.

ولذلك تسعى الوزارات والمؤسسات المشاركة بالجائزة إلى إحداث التغيير المنشود لمواكبة التغييرات في البيئة الداخلية والخارجية من أجل تحقيق التميز التنظيمي وبشكل يسمح لها بالاستمرار في تقديم خدماتها للمستفيدين في ظل بيئة تمتاز بالديناميكية المستمرة. لذلك تسعى هذه الدراسة للإجابة على التساؤلات الرئيسة الآتية:

السؤال الأول: هل يوجد أثر للتغيير في الهيكل التنظيمي على التميز التنظيمي في ضوء متطلبات التنمية المستدامة ؟

السؤال الثاني: هل يوجد أثر للتغيير في الإستراتيجية على التميز التنظيمي في ضوء متطلبات التنمية المستدامة ؟

السؤال الثالث: هل يوجد أثر للتغيير في الثقافة على التميز التنظيمي في ضوء متطلبات التنمية المستدامة ؟

السؤال الرابع: هل يوجد أثر للتغيير في التكنولوجيا على التميز التنظيمي في ضوء متطلبات التنمية المستدامة ؟

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر إدارة التغيير كتوجه استراتيجي على التميز التنظيمي في ضوء متطلبات التنمية المستدامة من وجهة نظر المديرين العاملين في الإدارات العليا والإدارات الوسطى في الوزارات والمؤسسات المشاركة بجائزة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية.

أهمية الدراسة

تظهر أهمية الدراسة من الناحية النظرية لأهمية التعريف بإدارة التغيير في الوزارات والمؤسسات المشاركة بجائزة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية، وفي التأكيد على أهمية التوسع في تطبيق هذا المفهوم في البيئة الأردنية، والاستفادة منها في تطوير أعمال المؤسسات، وتحقيق التميز التنظيمي في ضوء متطلبات التنمية المستدامة.

كما تكتسب هذه الدراسة أهميتها العملية من أنها تأتي كمحاولة متواضعة لتضيف شيئا علميا في هذا المجال، وتدعم الدراسات والبحوث النظرية والتطبيقية في هذا المجال، من خلال بيان الملاحظات والتقييم المناسب الذي يساعد المؤسسات على تمييز أداءها وبيان دورها الهام في تحقيق التنمية الشاملة. إذ قد تعتبر هذه الدراسة مهمة للفئات التالية التي يمكن لها أن تستفيد من نتائجها وتوصياتها:

1. مديري الإدارات العليا والإدارات الوسطى في المؤسسات المشاركة بجائزة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية.
2. الباحثين والأكاديميين في المعاهد والجامعات.

فرضيات الدراسة

تستند هذه الدراسة على الفرضيات الرئيسة الآتية:

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للتغيير في الهيكل التنظيمي على التميز التنظيمي في ضوء متطلبات التنمية المستدامة.

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للتغيير في الإستراتيجية على التميز التنظيمي في ضوء متطلبات التنمية المستدامة.

الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للتغيير في الثقافة على التميز التنظيمي في ضوء متطلبات التنمية المستدامة.

الفرضية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للتغيير في التكنولوجيا على التميز التنظيمي في ضوء متطلبات التنمية المستدامة.

نموذج الدراسة

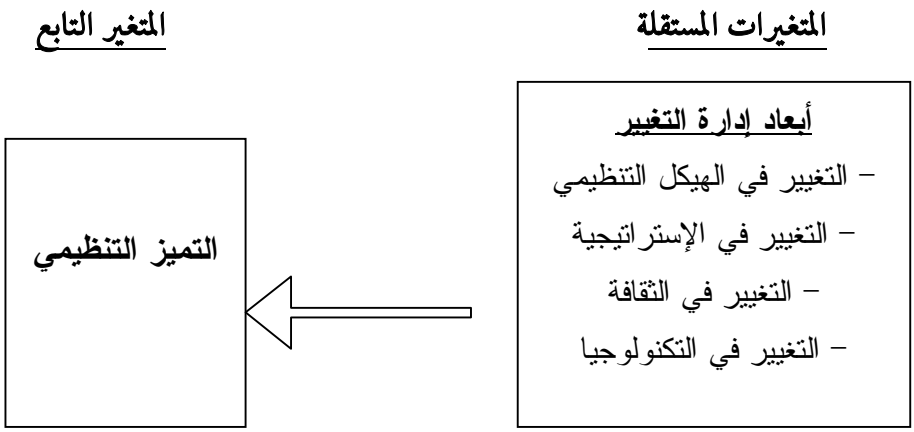

الشكل (1): نموذج الدراسة

منهجية الدراسة

تُعد هذه الدراسة وصفيه تحليليةً حيث استخدم الباحث الأسلوب الوصفي لوصف المفاهيم المتعلقة بإدارة التغيير والتميز التنظيمي والتنمية المستدامة، بالإضافة إلى تحليل المتغيرات التي بُني عليها هيكليها، وذلك بتحويل البيانات غير الكمية إلى متغيرات كمية قابلة للقياس والتعامل معها أثناء اختبار فرضياتها وبيان نتائج الدراسة وتوصياتها.

مجتمع الدراسة وعينته

اشتمل مجتمع الدراسة على جميع الوزارات والمؤسسات المشاركة بجائزة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية والتي شاركت ضمن الدورة الثامنة (2016/ 2017) والبالغ عددها (104) وزارة ومؤسسة عامة، حيث شاركت (23)

وزارة و(81) مؤسسة عامة، أما بخصوص الطريقة والكيفية التي تم من خلالها حصر حجم عينة الدراسة، فان الباحث قام بتوزيع الاستبانات لكامل المجتمع وبمعدل استبانة في كل مؤسسة، استرد منها (78) استبانة أي بنسبة (75.0٪) من إجمالي الاستبانات المرسلة، وقد تم استبعاد (5) استبانات لعدم اكتمال تعبئتها أي بنسبة (4.8٪) من إجمالي الاستبانات المستردة، وبذلك تنحصر العينة في (73) مديراً يعملون في الإدارات العليا والوسطى في المؤسسات المشاركة بالجائزة التي شملتها الدراسة وبنسبة (70.2٪) من هذا المجتمع.

مصادر جمع البيانات

اعتمد الباحث على نوعين من مصادر المعلومات هما المصادر الثانوية، مثل كتب التسويق والمواد العلمية والنشرات والدوريات المتخصصة التي تبحث في موضوع الدراسة الحالية، كذلك المصادر الأولية من خلال تصميم استبانة خطية لموضوع الدراسة الحالية، وللتأكد من ثبات الأداة وقدرتها على قياس متغيرات الدراسة، فقد تم استخراج معامل كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي حيث بلغ (85.9٪).

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

قام الباحث بالاستعانة بالأساليب الإحصائية ضمن برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في تحليل البيانات، حيث استخدم الباحث المتوسطات الحسابية وذلك لتحديد أهمية العبارات الواردة في الاستبانة، والانحراف المعياري وذلك لبيان مدى تشتت الإجابات عن وسطها الحسابي، كما تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) وذلك من أجل اختبار الفرضيات.

الدراسات السابقة

هدفت دراسة (Boulter, 2005) إلى التعرف على تأثير استراتيجيات التميز التنظيمي على تحسين الأداء من خلال مقارنة أداء عدد من المنظمات التي طبقت النموذج الإداري للتميز بمنظمات أخرى لم تستخدم النموذج الإداري. وتوصلت الدراسة إلى أن جوائز التميز ونموذج التميز الإداري إذا ما طبقت بطريقة صحيحة وفاعلة فإن الأداء التنظيمي سوف يتحسن باستمرار ويتزايد مقارنة بالمنظمات التي لم تطبق الأنموذج الإداري، كما تبين أن هناك تأثير لاستراتيجيات التميز التنظيمي على تحسين الأداء.

أما الباحثان (Beer & Eisnstat, 2009) فقد قاما بأجراء دراسة على عينة من مديري المنظمات في هارفارد مكونة من 390 مديرا. وتوصلا بدراستهما إلى أن السبب الرئيسي الذي يدفع المنظمات لإجراء التغيير التنظيمي هو العمل على مواجهة الأسواق المتغيرة والمنافسة المتزايدة.

وهدفت دراسة آل مزروع، (2010) إلى بناء نموذج لتحقيق التميز في أداء الأجهزة الأمنية في السعودية، وطبقت الدراسة على عينة مكونة من (634) مفردة جمعت المعلومات منهم بواسطة استمارة الاستبانة. وتوصلت إلى بناء نموذج للتميز يتكون من (11) معيار رئيس و (42) معيار فرعي التي تراها القيادات الأمنية بأنها ملائمة بدرجة عالية لتحقيق التميز في الأداء.

وتوصلت دراسة العنزي، (2013) التي أجريت على الشركات المساهمة العامة الكويتية إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لإدارة التغيير بأبعاده (التغيير في الثقافة، التغيير في الهيكل التنظيمي، التغيير في التكنولوجيا، التغيير في المهام) في تعزيز فعالية الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت.

وأجرى كل من النجار والحيالي، (2015) دراسة بهدف التعرف إلى دور إدارة المعرفة في التميز التنظيمي في جامعة العلوم الإسلامية العالمية، وطبقت الدراسة على عينة عشوائية من أعضاء هيئة التدريس، وبينت الدراسة انه يوجد أثر لبعد الاكتشاف ولبعد توليد المعرفة ولبعد المشاركة ولبعد الرافعة المعرفة ولإدارة المعرفة على التميز التنظيمي.

وهدفت دراسة بلكبير، (2016) إلى بيان مدى مساهمة المنظمة المتعلّمة في تحقيق التميّز التنظيمي، وخلصت إلى أن مساهمة المنظمة المتعلّمة تكون من خلال بناء الرؤية المستقبلية المشتركة، والتقييم الذاتي للمنظمة، وتوظيف التكنولوجيا، والتمكين، والثقافة التنظيمية، والمرونة التنظيمية.

التعقيب على الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها

يلاحظ أن الدراسات التي تم عرضها كانت ذات أهداف متباينة، فمنها ما ركز على التعرف على تأثير التميز في الأداء كما في دراسة (Boulter, et al, 2005)، ومنها ما ركز على تطوير أو بناء نماذج للتميز مثل دراسة (آل مزروع، 2010).

إن الدراسات السابقة التي تم عرضها تبين عدم وجود دراسة قامت بدراسة المتغيرات الاثنين معاً، بل تناولت إما متغيراً واحداً من المتغيرات المعتمدة في الدراسة الحالية فقط. وجاءت الدراسة الحالية لتحدد موقعاً لها بين الدراسات السابقة، يتمثل في دراسة ما يلي:

1. المتغيرين الاثنين معاً في ضوء متطلبات التنمية المستدامة للتعرف على علاقاتهم وتأثيراتهم.
2. مؤسسات مهمة من المؤسسات الوطنية وهي المؤسسات المشاركة بجائزة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية.

3. اشتملت على آراء عينة قيادية ذات ادراكات واعية هم مديري المؤسسات المذكورة وهذا يساهم في الحصول على نتائج موضوعية.

الإطار النظري

تمهيد

إن المنظمات الناجحة عليها الاستفادة من الأساليب والنماذج الإدارية الحديثة كالإدارة بالأهداف، وإعادة هندسة العمليات الإدارية، وإدارة التغيير، والإدارة الالكترونية بإدخال الإبداع الإداري وذلك لأنه لم تعد إدارة المؤسسات بالأسلوب التقليدي أمراً ممكنا في ضوء التحديات البيئية الداخلية منها والخارجية، الأمر الذي جعلها بحاجة ماسة إلى إدارات إدارية مبدعة، ومرنة، وقادرة على التكيف مع تلك المتغيرات، لمعالجة القصور في الإمكانيات المالية ورفع مستويات الأداء ومستوى الخدمات التي تقدمها المؤسسات لتحقيق نجاح متميز يساعدها على تحقيق التقدم والإنجاز الذي تسعى إلى تحقيقه.

وبما أن بيئة العمل التنظيمية الواجب توافرها للإبداع البشري، يجب أن تتضمن جميع العوامل التي يؤدي التغيير في خصائصها إلى التأثير على المؤسسة، إذ إن العنصر البشري، أحد العناصر التي تؤدي إلى التغيير في خصائصه، وقدراته ومهاراته، وثقافته إلى التأثير على المؤسسة بشكل عام، وأهم ما يؤثر في إنتاجيتها وكفاءتها، هو مدى توفر الكثير من العوامل، مثل الحوافز المادية والمعنوية، والسياسات الإدارية الجيدة، والقيادة الإدارية الفعالة، وكذلك المناخ التنظيمي القادر على تحقيق أهداف الأفراد العاملين فيها (المشوط، 2011).

يعد التميز التنظيمي احد الركائز الأساسية في تحسين أداء المنظمات، وهي تؤدي دوراً محوريا في تعزيز القيم والمعتقدات والسلوكيات لدى العاملين في المنظمة، من اجل التوجه نحو تطبيق المفاهيم الإدارية الحديثة. كما تمثل ثقافة التميز محركاً رئيساً

للجودة فهي تعتبر عصب المنظمات وشريانها، الذي يقوم بنقل العادات والتقاليد والقيم التي يشترك فيها العاملون واللغة التي يتفاهمون بها.

لذلك وحتى لا يصطدم دعاة الجودة بمعوقات تحول دون تنفيذ برامجهم عليهم الانتباه إلى أن ثقافة المنظمة يجب أن تولي الاهتمام الكافي والعناية الأمثل، فهي عقبة دفعت بمنظمات كثيرة إلى الفشل بسبب عدم اهتمامها بهذا النوع من الثقافة. وعليه، فان التميز التنظيمي لمنظمات الأعمال يتحقق بالإعتماد الكبير على التغيير الذي يمثل الأفعال التي تركز بشكل كبير على تحديد التوجه الطويل الأمد والرؤية الإستراتيجية، وإيصال هذه الرؤية إلى الجهات ذات العلاقة والولاء، والقوة اللازمة لإدراك هذه الرؤية وتحقيقها، والهام الآخرين للتوجه صوب الاتجاه الصحيح.

وقد فرضت التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية خلال المراحل الماضية التي شهدها العالم على الأفراد والحكومات الاهتمام بالتنمية المستدامة، كونها مطلب تاريخي وضروري تتطلع إليه كل المجتمعات بمختلف مكوناتها وأطيافها، وإحدى القضايا دائمة الحضور في الجدل. ومن أهم قضايا العصر الحديث الذي أصبح ينظر إلى مفهوم التنمية المستدامة كمفهوم شامل له جوانب عديدة اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وبيئية، وهذا ما جعل الفكر التنموي يتطور من فترة لأخرى متبنياً إحدى تلك الجوانب (Johnson & Scholes, 2012, P:198).

مفهوم إدارة التغيير

ورد في المعجم الوسيط أن التغيير لغة بأنه غيّر الشيء: أي بدله بغيره أو جعله على غير ما كان عليه، ويقال غيرت دابتي، وغيرت داري، أي بنيتها بناءً غير الذي كان، وغيّر فلان عن بعيره أي حط عن رحله وأصلح من شأنه.

تهدف مفاهيم التطور والتغيير لتنمية الإدارة أو تغييرها نحو الأفضل، ولابد من الإشارة إلى أهمية دور المدير في عملية التغيير، فالمدير المبدع قادر على توقع

التغيير، وهو الأمـل الوحيـد لمواجهـة المسـتقبل الـديناميكي بنجـاح (حـريم، 2014، ص392).

ويعـرف (Cisco, 2014, P:1) التغـيير بأنـه عبـارة عـن ظـاهرة التحـول في التوازن بين الأنظمة المعقدة من ثقافية واجتماعية واقتصادية وتكنولوجية والتي تشـكل بنية المجتمع. أما إدارة التغيير فعرفها نفس الباحث بأنها: "العملية التي تتضـمن الموافقـة على البدء في عملية التغيير وبرمجة التغيير وتعميمه والتأكد مـن أن أثـره غـير الإيجـابي على المستخدمين ضمن أدنى المستويات.

ويشير (Fred, 2000) إلى وجود ثلاثة معانٍ تشكل مفهوم إدارة التغيير، وهي:

1- مهمة التغيير الإداري، وتشمل مهمة القيام بـإجراء التغـييرات بأسـلوب مخطـط وثم الاستجابة إلى التغييرات الغير منطقية.
2- مساحة الممارسة المهنية في التغيير والتطوير.
3- محتوى المعرفة، أي محتوى أو مادة بحث إدارة التطوير.

ويرى الباحث بأن إدارة التغيير هي عملية إدارية يتم من خلالها تحويل وضـع المؤسسات المشـاركة بجـائزة الملـك عبـد الله الثـاني لتميـز الأداء الحكـومي والشـفافية بكامله من شكل إلى شكل آخـر مـن أجـل التميـز التنظيمـي، وبالتـالي لتحقـق جميـع أهدافها.

أبعاد إدارة التغيير

إدارة التغيير هي عملية التحول المقصودة القائمة علـى إتبـاع أسـاليب عمليـة لتعزيز التغيير المراد إحداثه من قبل المؤسسات المشـاركة بجـائزة الملـك عبـد الله الثـاني لتميز الأداء الحكومي والشـفافية مـن الواقـع الحـالي إلى واقـع منشـودة في المسـتقبل، وذلك بتطبيق منهج واضح شامل يستند على تطـوير الأعمـال الإداريـة والسـلوكيات والمرتبطة بها. ولغايات هذه الدراسة فقد تم اعتماد الأبعاد المستقلة الآتية:

1. **التغيير في الهيكل التنظيمي:** ويقصد بها أن يشمل التغيير في الإطار الذي يحدد الإدارات والأقسام التنظيمية والإدارية الداخلية المختلفة في المؤسسات أو دمج الأقسام أو الإدارات مع بعضها البعض، أو التغيير في الإجراءات التي تضمن التنسيق بين هذه الأقسام والوحدات الإدارية بهدف الوصول إلى الأهداف المرسومة (العقيلي، 2017، ص361).
2. **التغيير في الإستراتيجية:** ويقصد بها أن يشمل التغيير في خطة العمل البدائل والخيارات التي تناسب الظروف المتوقعة والمحتملة التي تمر بها المؤسسات لتحقيق أهدافها وتقوم على تحليل دقيق لجوانب ضعفها وقوتها في بيئتها الداخلية، وتستند على افتراضات معقولة وتوقعات وتصورات واقعية للوضع المحتمل بخصوص التغيرات المحتملة في البيئة الخارجية. بالإضافة إلى تحليل الفرص والتهديدات بطريقة تؤدي إلى ابتكار استراتيجيات تحقق الريادة للمؤسسة (Wheelen And Hunger, 2014, p: 3).
3. **التغيير في الثقافة:** ويقصد بها التغيير بالقيم والعادات والمعايير والمعتقدات والشعائر والطقوس، والرموز، واللغات والافتراضات المشتركة التي تحكم الطريقة التي يفكر بها الأفراد أعضاء المؤسسات وطريقة اتخاذ القرارات وأسلوب تعاملهم مع المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية، وكيفية تعاملهم مع المعلومات والاستفادة منها لتحقيق التميز التنظيمي (Al Sardieh, 2012, p: 8).
4. **التغيير في التكنولوجيا:** ويقصد التغيير الذي تقوم به المؤسسات في المعارف التكنيكية والعلمية المستخدمة والمصممة لتطوير مجالات أداء العنصر البشري، وهي تطبيق المعرفة بأنواعها مع تطبيق الإجراءات المستمدة من البحث العلمي والخبرات والمهارات العلمية اللازمة لحل المشكلات، والاستخدام الأمثل للأجهزة والأدوات اللازمة لذلك (العميان، 2013، ص317).

التميز التنظيمي

لقد ظهر للتميز التنظيمي عدة مفاهيم، أحدها أنه أسلوب شامل للعمل والذي يأخذ بنظر الاعتبار الموازنة بين أصحاب المصالح وزيادة نجاح المنظمة في الأمد البعيد. ومنها أيضا أن التميز هو عملية توفير الخدمات ذات الجودة العالية المعتمدة على المبادئ العلمية والالتزامات العالية بثقافة الجودة (Dalrymple, 1999, p: 139).

وينطلق تعريف التميز التنظيمي من العديد من الكتب والدراسات والأبحاث، وهذا التعدد يعكس أهمية المفهوم التي جعلت المداخل الإدارية المعاصرة تركز جهودها لتحديد مفاهيم التميز التنظيمي، فمدخل الإدارة العلمية حدد مفهوم الكفاءة كأساس للتميز التنظيمي ومدخل العلاقات الإنسانية ركز على الحاجات الاجتماعية للعاملين، وأضاف إلى قاموس التميز التنظيمي مصطلحات مثل، العمل الجماعي، وفرق العمل، وجودة الحياة، والمناخ، والثقافة التنظيمية، وقد تواصلت الجهود الإدارية بما في ذلك المداخل الإدارية المعاصرة التي حددت مفهوم الفاعلية الذي يركز على تحقيق أهداف المنظمة الكلية في ظل التغيرات البيئية المتعددة (Government of Canada, 2007, p: 3).

كما عرف التميز التنظيمي أيضاً أنه تحقيق المنظمات لأداء أفضل لموظفيها وخدمة مميزة لمتلقي الخدمة، وذلك من خلال تطوير آليات عملها وبما ينعكس بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي والاجتماعي ويحقق فعالية عملياتها وإجراءاتها (دليل جائزة الملك عبد الله لتميز الأداء الحكومي والشفافية، 2014).

كما ينظر إلى التميز التنظيمي على أنه قدرة المنظمات على المساهمة بشكل استراتيجي عبر التفوق في أدائها وحل مشكلاتها ثم تحقيق أهدافها بصورة فعالة تميزها عن باقي المنظمات العاملة بمجالها (الضلاعين، 2010، ص71).

كما برز مفهوم آخر للتميز التنظيمي يتمثل في أنه القدرة على إنجاز نتائج غير مسبوقة يتفوق بها عن الآخرين، ويتحاشى قدر الإمكان التعرض للخطأ أو الانحراف من خلال الاعتماد على وضوح الرؤية وتحديد الأهداف والتخطيط السليم والتنفيذ السليم والتقويم المستمر (آل مزروع، 2010، ص13).

ويرى الباحث أن التميز التنظيمي بأنه تعظيم الفاعلية التنظيمية والاستدامة فيها، عن طريق من ذات الناس والعمل والنظم مع إستراتيجية المؤسسات المشاركة بجائزة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية والتأكيد من سلامة وإدارة المعلومات اللازمة لتنفيذ الأعمال في هذه المؤسسات.

التنمية المستدامة

لقد تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالبيئة فظهر مفهوم التنمية المستدامة في منتصف الثمانينات من القرن الماضي، والتي تعنى أن تشبع الأجيال الحاضرة احتياجاتها من السلع والخدمات دون أن تنقص من مقدرة الأجيال المقبلة على إشباع احتياجاتها. ثم تطور المفهوم ليشمل جانب آخر هو الجانب الاجتماعي فأصبحت التنمية الاجتماعية والتي تعرف بأنها عملية استثمار إنساني تتم في المجالات أو القطاعات التي تمس حياة البشر مثل التعليم والصحة والسكان والرعاية الاجتماعية على أساس أن الإنسان هو أساس عملية التنمية، وتهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع "الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، والمنظمات الأهلية" (Levin, 2006, P:69).

بعد ذلك ظهر تيار فكري حديثاً يدعو لإعادة النظر في خطط التنمية الشاملة للدول على أساس أن هذه الخطط التنموية تصمم بحيث يكون الهدف الأساس هو التنمية البشرية بالمقام الأول وان التطور المادي والاقتصادي والصناعي يأتي بعد بناء قاعدة عريضة من ذوي التأهيل العالي من المواطنين (Al-Dosary, 2009, p:21).

وفي بداية التسعينيات استحدث مفهوم التنمية البشرية والذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه في المجتمع، كعملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرة (Pallmearts, 2002, p:256).

ثم تطور المفهوم ليصل إلى التنمية البشرية المستدامة والتي تعرف بأنها توسيع خيارات الناس وقدراتهم من خلال تكوين رأسمال اجتماعي لتلبية حاجات الأجيال الحالية بطريقة عادلة دون الإضرار بحاجات الأجيال اللاحقة (Fowke & Prasad, 2016, p: 61-6).

وهناك أيضاً التعريف المعرفي للتنمية والذي مفاده أن المجتمع ينمي مصادره البشرية بالتعليم والتدريب لأفراده من اجل التنمية في هذا المجتمع، أي أن التنمية الحقيقية تكون بالاستثمار في تطوير وتنمية الإنسان والذي بدوره يقوم بتنمية مجتمعه (Davis, 2016).

ثم تطور المفهوم ليصل إلى ما عرف بالتنمية الثقافية، والتي تعرف بأنها تطوير الذهنيات والمدارك والأخلاقيات وتطوير طرائق التفكير والإبداع لإيجاد حالة فعل مجتمعية ديناميكية مستمرة للارتقاء بمستوى الوعي البشرى إلى آفاق تطويرية كبرى، والتنمية الثقافية تشير إلى أن هناك علاقة متبادلة بين الثقافة والتنمية، فمسيرة الثقافة هي جزء من مسيرة المجتمع نحو التقدم في المجالات المختلفة، كما أن نوعية الثقافة هي التي تحدد أهداف التنمية واتجاهاتها، وتنبع أهمية التنمية الثقافية، من أن الإنسان هو أهم عناصر التنمية وأن هذا الإنسان لن يكون قابلاً لعمليات التنمية المثمرة ما لم يقم على قاعدة من الثقافة الواعية (French, 2004,p:116-124).

وأخيراً وصل المفهوم إلى ما يعرف بالتنمية الإنسانية في بداية الألفية الجديدة، والتي تنتقل بمعايير التنمية إلى مصاف الكرامة الإنسانية عوضاً عن المؤشرات النقدية

والمالية، التي تسيطر على فكر التنمية التقليدي، وتعتبر مستوى المعرفة ومدى التمتع بالحرية والحكم الصالح والقضاء على الفقر من أهم معايير التنمية الإنسانية، وقد تبنت بالفعل كثير من الدول هذا المسار مما أعاد خلط الأوراق فيما يسمى بتصنيف الدول تنموياً حسب المعايير الدولية السائدة والذي أدى بدوره إلى إيجاد معيار جديد لتصنيف الدول تنموياً (Human Development Report, 2009).

وتتعدد المصطلحات التي تعبر عن مفهوم التنمية المستدامة فالبعض يعبر عنها بالتنمية المتواصلة، ويطلق عليها البعض الآخر التنمية الموصولة، ويسميها آخرون التنمية القابلة للإدامة أو التنمية القابلة للاستمرار، كما تعددت تعريفات مفهوم التنمية المستدامة، حيث تم تعريف الاستدامة بأنها " القدرة على الحفاظ على مستوى مرغوب من المخرجات أو الخدمات لمدة ممتدة"، كما عرفت التنمية المستدامة بأنها مقابلة حاجة الشركة من الموارد دون أن يؤثر ذلك على الحاجات المستقبلية من ذات الموارد، أي أن يكون الاستخدام في الحدود التي تجعل تلك الموارد قابلة للتجدد ذاتياً، كما عرفت أيضاً بأنها التقرير عن آثار الأنشطة والأداء الذي تقوم به المنشآت من ثلاثة أبعاد هي البعد الاقتصادي، والبيئي، والاجتماعي. (Delfgaauw, 2000).

وعرفت أيضاً بأنها "العلاقة الوثيقة بين متطلبات التنمية وأوضاع البيئة والتي تتطلب البحث عن أفضل السبل لضمان استمرار عمليات التنمية وتطورها من ناحية واستمرار فاعلية وحيوية النظم البيئية وكفاءتها من ناحية أخرى (حمد، 2001).

ويرى الباحث إن مفهوم التنمية المستدامة يوازي مفهوم الرفاهية الذي يتطلب الاعتراف بان البشرية يجب أن تتعايش ضمن حدود الموارد المتاحة ومحددات طاقاتها الإنتاجية، وان التنمية المستدامة تعرف بأنها تتضمن ثلاث دعامات أساسيه الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وبالشكل الذي يوجه احتياجات الإنسان الحاضرة والمستقبلية وبدون ضمان لقابلية نظم الأرض الطبيعية التي نعتمد عليها في النمو والبقاء والحياة.

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

الجدول التالي يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد إدارة التغيير:

الجدول (1): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد إدارة التغيير

ت	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى الأهمية
التغيير في الهيكل التنظيمي					
1	يتم تغيير الهيكل التنظيمي وفقاً لمتطلبات العمل في المؤسسة	3.823	0.990	3	مرتفعة
2	تعمل المؤسسة على دراسة وتطوير هيكلها التنظيمي باستمرار وكلما دعت الحاجة	3.575	0.926	6	متوسطة
3	تقوم المؤسسة بتعديل هيكلها التنظيمي عند استحداث وحدات إدارية أو أقسام أو وظائف فيها	3.892	0.984	2	مرتفعة
4	تحدث المؤسسة تغييرات في هيكلها التنظيمي لمواكبة التطورات	3.900	0.950	1	مرتفعة
5	تقوم المؤسسة بتبديل خطوط الاتصال بين كافة أقسامها بدقة	3.632	0.957	5	متوسطة
6	تقوم المؤسسة بتقييم هيكلها التنظيمي باستمرار وتدمج الإدارات مع بعضها البعض	3.800	0.942	4	مرتفعة
التغيير في الإستراتيجية					
7	تتبنى المؤسسة إستراتيجية واضحة ومعلنة للجمهور المستفيد من خدماتها	3.606	0.932	6	متوسطة
8	تسعى المؤسسة إلى تغيير استراتيجياتها وفقاً لمتطلبات العمل	3.831	0.913	4	مرتفعة
9	يتم تغيير إستراتيجية المؤسسة وفقاً لرسالتها ورؤيتها المستقبلية	3.961	0.805	1	مرتفعة
10	تمتلك المؤسسة استراتيجيات بديلة لمواجهة الأزمات والظروف الطارئة	3.915	0.824	3	مرتفعة
11	يتم تغيير إستراتيجية المؤسسة لتستوعب التغييرات في البيئة الخارجية والداخلية	3.616	0.934	5	متوسطة
12	تقوم المؤسسة بتغيير استراتيجياتها وفقاً لحاجات العاملين	3.938	0.950	2	مرتفعة
التغيير في الثقافة					
13	تسعى المؤسسة إلى التغيير بالقيم والمعتقدات والتي هي لبنات بناء الثقافة	3.919	.3180	1	مرتفعة
14	يتم تغيير ثقافة المؤسسة وفقاً للأهداف العامة لها	3.662	0.769	5	متوسطة

15	تطور المؤسسة من ثقافتها لتحقيق حالة من الانسجام والتوافق مع ثقافة الجمهور المستفيد من خدماتها	3.657	0.821	6	متوسطة
16	يتم تعديل ثقافة المؤسسة بما يتوافق وثقافة المجتمع	3.850	630.8	2	مرتفعة
17	تسعى المؤسسة دوماً لبلورة ثقافة مميزة خاصة بها	3.770	1780.	3	مرتفعة
18	تستند ثقافة المؤسسة إلى مصلحة الجمهور المستفيد من خدماتها باستمرار ويتم تغييرها وفقاً لذلك	3.766	1800.	4	مرتفعة
التغيير في التكنولوجيا					
19	تعمل المؤسسة على استيعاب التقدم الهائل في وسائل الاتصال التكنولوجية	3.609	2180.	5	متوسطة
20	تعمل المؤسسة على استخدام شبكة الانترنت في تقديم خدماتها للجمهور المستفيد من خدماتها	3.755	6980.	4	مرتفعة
21	تسعى المؤسسة إلى تغيير الأجهزة التكنولوجية المستخدمة وتطويرها لتواكب التغييرات	3.789	0.821	3	مرتفعة
22	توفر المؤسسة التسهيلات المادية والتكنولوجية للعاملين	3.552	9850.	6	متوسطة
23	تعمل المؤسسة إلى تغيير البرامج التكنولوجية المستخدمة وتحديثها	3.800	680.8	2	مرتفعة
24	تقوم المؤسسة بتغيير أساليب تقديم خدماتها للجمهور المستفيد من خدماتها باستخدام التكنولوجيا	4.000	6280.	1	مرتفعة

يتبين من البيانات الواردة في الجدول السابق (1) ما يلي:

1. **أن المتوسطات الحسابية للفقرات المتعلقة ببعد التغيير في الهيكل التنظيمي قد تراوحت ما بين (3.900- 3.575) وأن العبارة رقم (4) والتي تنص على أن " تحدث المؤسسة تغييرات في هيكلها التنظيمي لمواكبة التطورات " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، في حين أن العبارة رقم (2) والتي تنص على " تعمل المؤسسة على دراسة وتطوير هيكلها التنظيمي باستمرار وكلما دعت الحاجة " هي الأقل بين متوسطات الإجابات، ويلاحظ بشكل عام استجابات العينة كانت إيجابية نحو الفقرات المتعلقة بهذا البعد.**

2. أن المتوسطات الحسابية للفقرات المتعلقة ببعد التغيير في الإستراتيجية قد تراوحت ما بين (3.961 - 3.606) وأن العبارة رقم (9) والتي تنص على أن " يتم تغيير إستراتيجية المؤسسة وفقاً لرسالتها ورؤيتها المستقبلية " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، في حين أن العبارة رقم (7) والتي تنص على " تتبنى المؤسسة إستراتيجية واضحة ومعلنة للجمهور المستفيد من خدماتها " هي الأقل بين متوسطات الإجابات، ويلاحظ بشكل عام استجابات العينة كانت إيجابية نحو الفقرات المتعلقة بهذا البعد.

3. أن المتوسطات الحسابية للفقرات المتعلقة ببعد التغيير في الثقافة قد تراوحت ما بين (3.919- 3.657) وأن العبارة رقم (13) والتي تنص على أن " تسعى المؤسسة إلى التغيير بالقيم والمعتقدات والتي هي لبنات بناء الثقافة " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، في حين أن العبارة رقم (15) والتي تنص على " تطور المؤسسة من ثقافتها لتحقيق حالة من الانسجام والتوافق مع ثقافة الجمهور المستفيد من خدماتها " هي الأقل بين متوسطات الإجابات، ويلاحظ بشكل عام استجابات العينة كانت إيجابية نحو الفقرات المتعلقة بهذا البعد.

4. أن المتوسطات الحسابية للفقرات المتعلقة ببعد التغيير في التكنولوجيا قد تراوحت ما بين (4.000- 3.552) وأن العبارة رقم (24) والتي تنص على أن " تقوم المؤسسة بتغيير أساليب تقديم خدماتها للجمهور المستفيد من خدماتها باستخدام التكنولوجيا " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، في حين أن العبارة رقم (22) والتي تنص على " توفر المؤسسة التسهيلات المادية والتكنولوجية للعاملين " هي الأقل بين متوسطات الإجابات، ويلاحظ بشكل عام استجابات العينة كانت إيجابية نحو الفقرات المتعلقة بهذا البعد.

الجدول (2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير التابع: التميز التنظيمي

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى الأهمية
25	تسهم إدارة التغيير كتوجه استراتيجي في تحسين نتائج الأعمال وتحقيق النمو المستدام	3.927	0.837	1	مرتفعة
26	يؤدي الاهتمام بإدارة التغيير إلى التميز وتحقيق مستويات عالية من الأداء والسمعة الحسنة	3.848	0.818	3	مرتفعة
27	تعزز إدارة التغيير من قدرة المؤسسة على تقييم الأعمال ومقارنة النتائج بالمعايير المحددة مسبقا وتحليل الانحرافات	3.780	0.873	4	مرتفعة
28	تحفز إدارة التغيير كتوجه استراتيجي نحو تطبيق المؤسسة للمفاهيم الحديثة في نظم الجودة وإدارة الجودة الشاملة	3.868	0.810	2	مرتفعة
29	تسعى المؤسسة إلى تحقيق التفوق في إطار الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والمبادرات التطوعية	3.647	0.827	6	متوسطة
30	تحرص المؤسسة على جمع المعلومات المتعلقة بالآراء والقيم المشتركة للجمهور المستفيد من خدماتها	3.651	0.861	5	متوسطة

يتبين من البيانات الواردة في الجدول السابق (2) أن المتوسطات الحسابية للمتغير التابع التميز التنظيمي قد تراوحت ما بين (3.927-3.647) وأن العبارة رقم (25) والتي تنص على أن "تسهم إدارة التغيير كتوجه استراتيجي في تحسين نتائج الأعمال وتحقيق النمو المستدام" هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، في حين أن العبارة رقم (29) والتي تنص على "تسعى المؤسسة إلى تحقيق التفوق في إطار الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والمبادرات التطوعية" هي الأقل بين متوسطات الإجابات، ويلاحظ بشكل عام أن استجابات العينة كانت إيجابية نحو فقرات متغير التميز التنظيمي.

كما تم اختبار فرضيات الدراسة والجدول التالي يبين نتائج اختبار الانحدار البسيط (Simple Regression) لهذه الأبعاد:

الجدول (3): نتائج اختبار الانحدار البسيط (Simple Regression) لتأثير إدارة التغيير كتوجه استراتيجي على التميز التنظيمي في ضوء متطلبات التنمية المستدامة

المتغير المستقل	Sig.	R	R^2	T المحسوبة	القرار الإحصائي
التغيير في الهيكل التنظيمي	.000	0.897	0.805	10.226	رفض الفرضية العدمية
التغيير في الإستراتيجية	.000	0.872	0.760	15.719	رفض الفرضية العدمية
التغيير في الثقافة	.000	0.892	0.795	9.819	رفض الفرضية العدمية
التغيير في التكنولوجيا	.000	0.875	0.765	16.124	رفض الفرضية العدمية

تشير قاعدة القرار في هذا النوع من الاختبارات إلى انه إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية فانه يتم رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة، وبناء على ذلك فانه يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (3) ما يلي:

1. **اختبار الفرضية الأولى:** أن قيمة T المحسوبة هي (10.226) فيما بلغت قيمتها الجدولية (1.671)، وبمقارنة القيم يتبين أن القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على انه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للتغيير في الهيكل التنظيمي على التميز التنظيمي في ضوء متطلبات التنمية المستدامة "، وهذا ما تؤكده قيمة الدلالة (.Sig) البالغة صفراً حيث إنها أقل من 5٪، كما تشير النتائج إلى ان التباين في المتغير المستقل للدراسة (R^2) يفسر ما نسبته (0.805) من التباين في المتغير التابع.

2. **اختبار الفرضية الثانية:** أن قيمة T المحسوبة هي (15.719) فيما بلغت قيمتها الجدولية (1.671)، وبمقارنة القيم يتبين أن القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على انه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للتغيير في الإستراتيجية على التميز التنظيمي في ضوء متطلبات التنمية المستدامة "، وهذا ما تؤكده قيمة الدلالة (.Sig) البالغة صفراً حيث إنها أقل من 5٪، كما تشير النتائج إلى أن التباين في المتغير المستقل للدراسة (R^2) يفسر ما نسبته (0.760) من التباين في المتغير التابع.

3. **اختبار الفرضية الثالثة:** أن قيمة T المحسوبة هي (9.819) فيما بلغت قيمتها الجدولية (1.671)، وبمقارنة القيم يتبين أن القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على انه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للتغيير في الثقافة على التميز التنظيمي في ضوء متطلبات التنمية المستدامة "، وهذا ما تؤكده قيمة الدلالة (.Sig) البالغة صفراً حيث إنها أقل من 5٪، كما تشير النتائج إلى ان التباين في المتغير المستقل للدراسة (R^2) يفسر ما نسبته (0.795) من التباين في المتغير التابع.

4. **اختبار الفرضية الرابعة:** أن قيمة T المحسوبة هي (16.124) فيما بلغت قيمتها الجدولية (1.671)، وبمقارنة القيم يتبين أن القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على انه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للتغيير في التكنولوجيا على التميز التنظيمي في ضوء متطلبات التنمية المستدامة "، وهذا ما تؤكده قيمة الدلالة (.Sig) البالغة صفراً حيث إنها أقل من 5٪، كما تشير

النتائج إلى أن التباين في المتغير المستقل للدراسة (R^2) يفسر ما نسبته (0.765) من التباين في المتغير التابع.

النتائج

أظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

1. وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للتغيير في الهيكل التنظيمي على التميز التنظيمي في ضوء متطلبات التنمية المستدامة، وبينت النتائج أن المؤسسة تحدث تغييرات في هيكلها التنظيمي لمواكبة التطورات وتقوم بهذا التعديل أيضا عند استحداث وحدات إدارية أو أقسام أو وظائف فيها ووفقاً لمتطلبات العمل في المؤسسة.
2. وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للتغيير في الإستراتيجية على التميز التنظيمي في ضوء متطلبات التنمية المستدامة، وبينت النتائج أنه يتم تغيير إستراتيجية المؤسسة وفقاً لرسالتها ورؤيتها المستقبلية ووفقاً لحاجات العاملين فيها، كما تبين أن المؤسسة تمتلك استراتيجيات بديلة لمواجهة الأزمات والظروف الطارئة.
3. وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للتغيير في الثقافة على التميز التنظيمي في ضوء متطلبات التنمية المستدامة، وبينت النتائج أن المؤسسة تسعى إلى التغيير بالقيم والمعتقدات والتي هي لبنات بناء الثقافة التي يتم تعديلها بما يتوافق وثقافة المجتمع، كما تبين أن المؤسسة تسعى دوماً لبلورة ثقافة مميزة خاصة بها.
4. وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للتغيير في التكنولوجيا على التميز التنظيمي في ضوء متطلبات التنمية المستدامة، وبينت النتائج أن المؤسسة تقوم بتغيير أساليب تقديم خدماتها للجمهور المستفيد من خدماتها

باستخدام التكنولوجيا وتعمل أيضا إلى تغيير البرامج التكنولوجية المستخدمة وتحديثها، كما تبين أن المؤسسة تسعى إلى تغيير الأجهزة التكنولوجية المستخدمة وتطويرها لتواكب التغييرات.

التوصيات

يوصي الباحث المؤسسات المشاركة بجائزة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية بما يلي:

1. 1-العمل على دراسة وتطوير الهياكل التنظيمية باستمرار وكلما دعت الحاجة، وتبديل خطوط الاتصال بين كافة أقسامها بدقة وبما يحقق متطلبات التنمية المستدامة.
2. 2-تبني إستراتيجية واضحة ومعلنة للجمهور المستهدف، وأن تستخدم كافة الوسائل المتاحة لتستوعب التغييرات في البيئة الخارجية والداخلية.
3. التركيز على مصلحة الجمهور المستفيد من خدمات المؤسسة في تطوير وتنمية الثقافة التنظيمية، وان يتم تطويرها لتحقيق حالة من الانسجام والتوافق مع ثقافة الجمهور المستفيد من خدماتها.
4. استيعاب التقدم الهائل في وسائل الاتصال التكنولوجية والتفاعل مع التحولات الحاصلة في التكنولوجيا وتغيير الأجهزة والبرامج المستخدمة فيها لتواكب هذا التقدم.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

- آل مزروع، بدر بن سليمان (2010)، **بناء نموذج لتحقيق التميز في أداء الأجهزة الأمنية**. أطروحة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- بلكبير، خليدة محمد، (2016)، تحقيق التميّز التنظيمي من خلال المنظمة المتعلّمة، **مجلة الاقتصاد الجديد**، المجلد 1، العدد (14)، ص165-184.
- جواد، شوقي ناجي، (2015). **إدارة الأعمال، منظور كلي**، عمان: دار الحامد للنشر والطباعة والتوزيع.
- حريم، حسن (2014)، **السلوك التنظيمي**، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- حمد، محمد زكي، (2001)، تحليل منفعة المعلومات المحاسبية البيئية العينية لبناء مؤشرات تقييم الأداء البيئي الاستراتيجي في إطار التنمية المستدامة، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، السنة الحادية والعشرون، العدد الأول.
- دليل جائزة الملك عبد الله لتميز الأداء الحكومي والشفافية، 2014
- الضلاعين، علي (2010). أثر التمكين الإداري في التميز التنظيمي: دراسة ميدانية في شركة الاتصالات الأردنية. **مجلة دراسات العلوم الأردنية**، المجلد 37، العدد (1).
- العقيلي، عمر وصفي (2017). **إدارة القوى العاملة**، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع والطباعة.
- العميان، محمود سليمان (2013)، **السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال**، الطبعة الثانية، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع والطباعة.
- العنزي، يوسف صالح، (2013)، **أثر إدارة التغيير في تعزيز فعالية الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- المشوط، محمد (2011)، **أثر بيئة العمل على الإبداع الإداري: دراسة ميدانية في أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية في دولة الكويت**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

- النجار، فايز جمعة، والحيالي، محمد عبد السلام (2015)، **دور إدارة المعرفة في التميز التنظيمي: دراسة تطبقيه في جامعة العلوم الإسلامية العالمية،** بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية المال والأعمال، بعنوان: دور التميز والريادة في تفوق منظمات الأعمال، المنعقد خلال الفترة ما بين 23-25/ 5 / 2015 في جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.

المراجع باللغة الانجليزية

- Al Sardieh, Eid. (2012), Transformational Leadership and Organizational Culture in Small Scale Industries in the Governorate of Mafraq", **European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences**, ISSN 1450-2275, 45, pp.1-2.
- Al-Dosary, Adel S. (2009). **Towards The Reduction of Foreign Workers in Saudi Arabia,** UMI, Ann Arbor.
- Boulterl. L., (2015) **Organizational Excellence strategies and Improved Financial performance**: the center of quality excellence, Leicester university.
- Cisco, A. (2014). **Change Management: Best Practices White Paper**. Cisco-Change Management Best Practices White Paper.
- Dalrymple, J., (1999). **Pers perceives next- generation quality management multinational**. TQM magazine , Vol, 2, No, (3). P:139-157.
- Davis, Russell C., (2016), **Planning Human Resources Development: Educational Models and Schemata**, Rand McNally & Company, Chicago.
- Delfgaawn, T.,(2000) "Reporting on sustainability development: a prepare view", **Auditing journal of practice & theory**, Vol.19, pp:(67-75).
- Edvardsson, B, (2004) "New Service Development and Innovation in the New Economy", **Human Resource Management**, Vol. 22. No.12. p:243-267.
- Fowke R and Prasad D, (2016). **Sustainable development**, cities and local government. Australian Planner.

- French P. W. (2004), The Changing Nature of, and Approaches to UK Coastal Management at the Start of the Twenty-First Century. **Geographical Journal**. issue 2, No, 17. p:116-125.
- Fred, N. (2000). **Change Management. Cited** from: http://www.home, att.net/Nickols/Change.html.
- Human Development Report, (2009), United Nations Development Programmed, Oxford University Press, New York.
- Government of Canada, (2007). **Key Leadership Competencies**. http://www. Psagency- agencefp, gc.ca.
- Johnson, Gery & Scholes, Kevan (2012), **Exploring Corporate Strategy**, 6th edition, Prentice Hall International.
- Pallmearts, M., (2002). "International Environmental Law from Stockholm to Rio, **Back to the Future**?" Reciel, Vol. 1, No. 3.
- Rothstein, R.(2006). Equity and Excellence in American Higher Education, **Academy**, Vol. 92, No. 1, P: 64-68.
- Wheelen 1 .Thomas. And Hunger, l. David (2014) .**Strategic Management and Business Policy**: Prentice Hall, Upper Saddle River NJ.

علاقة الإبداع والابتكار لدى العاملين في النظام الصحي بالميزة التنافسية بالمؤسسات الصحية السعودية (بالتطبيق على المؤسسات الصحية الخاصة بمدينة الرياض)

د. عاصم التجاني إبراهيم شمعون

أستاذ إدارة الأعمال المساعد/ جامعة شقراء

Abstract

This study deals with the relationship of Innovation and originality on the Part of the Personnel of the Health System with Competitive Advantage in Saudi Health Institutions. The problem of the study is that the administration of the Saudi private health institutions pays but little attention to the elements of innovative activities of the workers therein which are central to achieving competitive advantage. The study aims at being acquainted with the reality of innovation and originality of the personnel; the competitive advantage in the private Saudi institutions; analyzing the issue of innovation and originality of the personnel therein; recognizing the obstacles in the way, and the possibility of applying it in the Saudi health environment.

The study sample included (100) individuals working in these institutions, and was the Questionnaire is a means of data collection and consisted of (64) a paragraph that, and the study found a number of results was the most important: the existence of proportional link between the elements of creativity combined competitive advantage health institutions city Riyadh, reaching simple correlation coefficient values (0.73), as well as the results of the assessment showed a proportional correlation between innovation elements combined competitive advantage health institutions own in Riyadh, reaching values of simple correlation coefficient (0.81), as the results of the assessment showed a proportional link between the elements creativity and innovation combined competitive advantage health institutions own in Riyadh, reaching simple correlation coefficient values (0.78), in addition to the presence of statistically significant differences at the level of significance (5%) between the responses of the study sample on the

independent variables according to (the qualification, and function, Academic and specialization.

المستخلص:

تناولت هذه الدراسة علاقة الإبداع والابتكار لدى العاملين في النظام الصحي بالميزة التنافسية بالمؤسسات الصحية السعودية، حيث تمثلت المشكلة في أنإدارة المؤسسات الصحية الخاصة بمدينة الرياض تظهر اهتماماً محدودًا في عناصر الأنشطة الإبداعية والابتكارية لدى العاملين فيها،والتي تعتبر أداة ضرورية لتحقيق الميزة التنافسية،وهدفت الدراسة إلى:التعرف على واقع الإبداع والابتكار لدى لعاملين والميزة التنافسية بالمؤسسات الصحية الخاصة بمدينة الرياض،ثم دراسة وتحليل موضوع الإبداع والابتكار لدى العاملين بها، وكذلك التعرف على معوقاته وإمكانية ممارسته في البيئة الصحية السعودية.وشملت عينة الدراسة (100) فردا عاملاً في المؤسسات المذكورة،و كانت الاستبانة هي وسيلة جمع البيانات و التي تكونت من (64) فقرة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان أهمها:وجود ارتباط طردي بين عناصر الإبداع مجتمعة والميزة التنافسية بالمؤسسات الصحية الخاصة بمدينة الرياض، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.73)،وكذلك أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي بين عناصر الابتكار مجتمعة والميزة التنافسية بالمؤسسات الصحية الخاصة بمدينة الرياض ، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.81)،كما أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي بين عناصر الإبداع والابتكار مجتمعة والميزة التنافسية بالمؤسسات الصحية الخاصة بمدينة الرياض، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.78)،بالإضافة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (5٪) بين إجابات أفراد عينة الدراسة على المتغيرات المستقلة وفق (المؤهل العلمي، والوظيفة، والتخصص الأكاديمي).

1.المقدمة:

شهدت بيئة الأعمال الكثير من التغيرات والأحداث التي نتجت عن ثورة المعرفة والعلوم والاتصالات، حيث انعكس ذلك على معظم المنظمات الخدمية منها والإنتاجية، في استقرارها واستمرارها في مجال إنتاج المنتجات المختلفة، ومن جانب آخر البقاء ببيئة الأعمال ذات التنافس الواسع حول الإنتاج والمستهلك والجودة العالية، وكذلك تحقيق العوائد والأرباح وصولاً للأهداف الكلية لها.

أن المنظمات الصحية بحاجة دائمة إلى تطوير وتحسين مخرجاتها الخدمية و العلاجية، و أساليب عملها بما يحقق التميز في تقديم خدمات صحية بنوعية وجودة شاملة، حيث يعتبر الإبداع و الابتكار من أهم العناصر التي تمكنها من تحقيق ذلك، فالتميز ينتج عن تفاعل عمليتي الإبداع و الابتكار، حيث يتطلب ذلك الاعتماد على المرونة في هيكلها التنظيمي و أساليب عملها بحيث تمكنها من التلاؤم بسرعة و سهولة مع ما تفرزه بيئتها الخارجية من تهديدات و فرص تتطلب تحقيق التكيف التنظيمي و البيئي،و من ثم الاستقرار و النمو بما يجعلها قادرة على منافسة الآخرين في تقديم الخدمة الصحية المميزة .

ولعل النظام الصحي تأثر بعدة مؤشرات، كان أبرزها ما أنتجته ثورة المعلومات والاتصالات، مما تطلب الاهتمام الفعال بالخدمات الصحية، والتي ترتفع جودتها من خلال ممارسة نشاطي الإبداع والابتكار، وذلك بتقديم خدماتها بجودة عالية،وبمزايا تنافسية عديدة،ومن أجل الحصول على جودة تقديم الخدمة الصحية والشهادات العالمية في الجودة من المنظمات الصحية العالمية اعترافا بمستوى الخدمة الصحية الذي تقدمها المؤسسات الصحية السعودية من جهة، ومحاولة زيادة قدرتها التنافسية من جهة أخرى.

2.مشكلة الدراسة

تسعى الكثير من المنظمات الصحية السعودية – على مختلف نوعية الخدمات الصحية التي تقدمها - لإدارة الإبداع و الابتكار بها بما يتناسب و المتطلبات و النظم و حاجات الزبائن العلاجية المتعددة سعياً نحو تحقيق التكيف و الانسجام بين البيئتين الداخلية و الخارجية لها، و لا يمكن أن يتحقق ذلك إلاَّ من خلال الفهم العميق و الدقيق لأهمية الإبداع و الابتكار و كيفية إدارته، مما تجدر الإشارة إليه، فأن المؤسسات الصحية السعودية، و منها المؤسسات الصحية الخاصة بمدينة الرياض تظهر اهتماماً محدوداً بالأنشطة الإبداعية و والابتكارية لدى أفرادها العاملين لاستيعاب أهمية دور الإبداع و الابتكار في العملية الصحية الذي يؤدي إلى زيادة قدرتها التنافسية في تقديم خدمة صحية علاجية بجودة عالية.ويمكن تحقيق الغرض من هذه الدراسة من خلال الإجابة عن التساؤل الآتي:

"ما علاقة الإبداع والابتكار في المنظمات الصحية السعودية، بامتلاك المزايا التنافسية؟

3. أهداف الدراسة :

1.3 الهدف العام للدراسة :

تهدف الدراسة إلى التعرف على علاقة الإبداع والابتكار في النظام الصحي بالميزة التنافسية بالمؤسسات الصحية السعودية.

2.3.الأهداف الفرعية :

1. التعريف على الإبداع كنشاط هام يمكن الإدارة من مواجهة التحديات والتهديدات المختلفة وإدارتها لتحويلها إلى فرص تكسبها مزايا تنافسية.

2. التعريف على الابتكار كنشاط يتصف بأنه جديد ومفيد ومتصل بحل مشكلات معينة أو تجميع أو إعادة تركيب الأنماط المعرفية من المعرفة في أشكال فريدة.
3. تقديم الدراسة مجموعة من التوصيات والمقترحات التي تساعد المنظمات الصحية المختلفة في تطوير وتحسين ثقافة ونظم الإبداع والابتكار فيها وبما يعزز ويضمن جودة الخدمة الصحية المقدمة.

4.أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة في أنها تعالج موضوعاً في مستوى رفيع من الأهمية والأثر ويتمثل في الإبداع والابتكار لدى العاملين في النظام الصحي وعلاقته بالميزة التنافسية بالمؤسسات الصحية السعودية،كما تكمن أهمية الدراسة في أنها سوف تساهم في توضيح وبيان أهمية وضرورة مواجهة التحديات والتغيرات العلمية والعملية المتعاظمة في مجال الخدمات الصحية، سعياً لتحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الصحية الخاصة بمدينة الرياض.

5.فرضيات الدراسة:

تحاول الدراسة اختبار الفرضيتين الرئيستين التاليتين:

الفرضية الرئيسة الأولى (H_1) **:**

"وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة (عناصر الإبداع وعناصر الابتكار وعناصر الإبداع والابتكار) على المتغير التابع (الميزة التنافسية)بالمؤسسات الصحية الخاصة بمدينة الرياض".

وتنبثق عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الثلاثة التالية:

$H_{1.1}$: الفرضية الأولى:"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عناصر الإبداع والميزة التنافسية بالمؤسسات الصحية الخاصة بمدينة الرياض".

$H_{1.2}$: الفرضية الثانية:"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عناصر الابتكار والميزة التنافسية، بالمؤسسات الصحية الخاصة بمدينة الرياض".

$H_{1.3}$: الفرضية الثالثة:"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عناصر الإبداع والابتكار (مجتمعة)والميزة التنافسية بالمؤسسات الصحية الخاصة بمدينة الرياض".

الفرضية الرئيسة الثانية (H_2) **:**

"توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات مفردات العينات للمتغيرات الشخصية (المؤهل العلمي، الوظيفة، التخصص الأكاديمي) والمتغيرات المستقلة (عناصر الإبداع، عناصر الابتكار، عناصر الإبداع والابتكار)".

6.منهجية الدراسة :

لدراسة واختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة تم إتباع المنهج الوصفي والتحليلي بهدف وصف مشكلة الدراسة وتحليلها من أجل الوصول إلى نتائج تحقق أهداف الدراسة. ومن أجل ذلك وفي أساليب جمع البيانات اتبعت الدراسة أسلوب المصادر الأولية للبيانات، حيث تمثلت في تصميم استبانه كانت موجهة للعاملين بالمؤسسات الصحية الخاصة بمدينة الرياض، حيث تكونت الاستبانة من قسمين: الأول يتمثل ببيانات عامة متعلقة بالسمات الشخصية والوظيفية،والثاني تضمن (64) عبارة تركزت على الإبداع، والابتكار، والميزة التنافسية. كما اعتمدت الدراسة على المصادر الثانوية، المتمثلة في الكتب والمراجع والدراسات والأبحاث العلمية والنظريات المدعمة لموضوع الدراسة ومتغيراتها.

7.مجتمع الدراسة :

يتمثل مجتمع الدراسة مجموعة من الأفراد العاملين بالمؤسسات الصحية الخاصة بمدينة الرياض، تم سحب عينة عشوائية بسيطة (Simple Random Sample) من عدد من

المؤسسات الصحية بمدينة الرياض (مستوصف صحتك الطبي تأسس عام 1405هـ، ومستوصف الرأي الطبي تأسس عام 1414هـ، ومستوصف المهيدب الطبي تأسس عام 1416هـ، ومستوصف الرحمة الطبي تأسس عام(1420هـ)،كما تأسست مستشفى دله في (1989م)، وكذلك تأسس المركز التخصصي الطبي في (1999م) وقد بلغ حجم العينة المطلوبة (105فرداً) حيث تم توزيع الاستبيانات على المؤسسات الصحية حسب ما ورد أعلاه .وقد تمكن فريق الدراسة من جمع عدد (100) استبانة، حيث تمثل نسبة (95.2٪)من إجمالي حجم العينة المطلوبة للدراسة، وتم استبعاد عدد(5)استبيانات لعدم صلاحية هذه الاستبيانات.

8. نموذج الدراسة:

الشكل رقم (1)

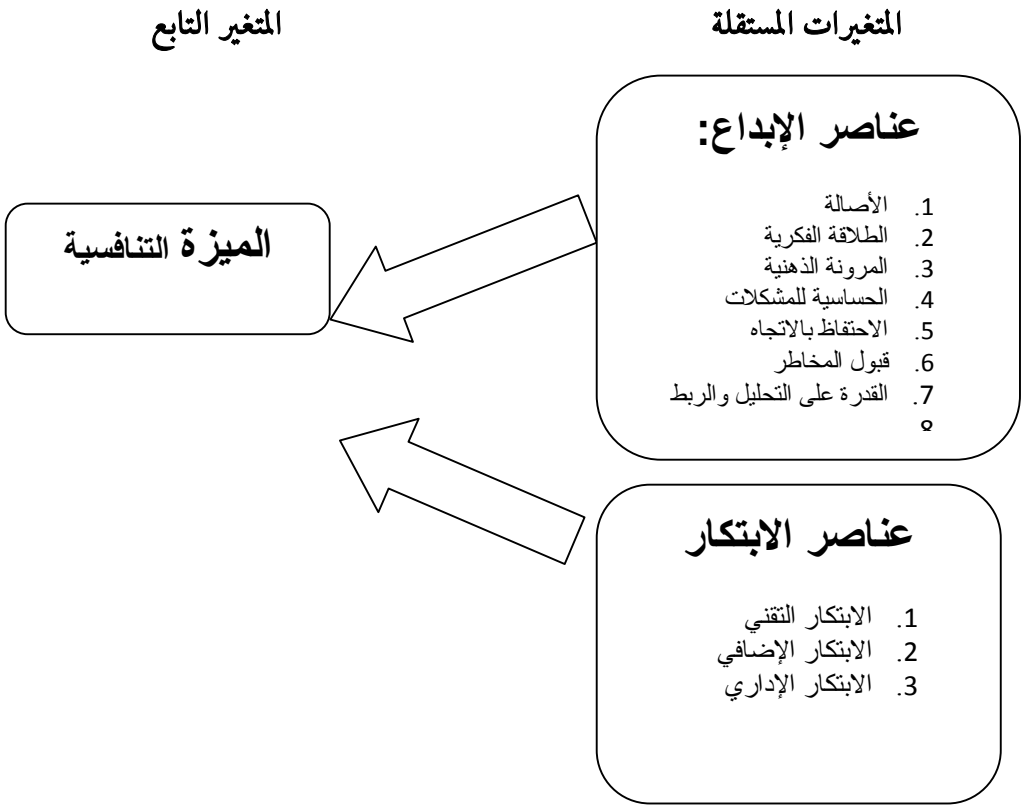

وقد قمنا بتطوير نموذج رياضي للتحليل واختبار الفرضيات، يمثل الطرف الأيسر منه الميزة التنافسية(y) (المتغير التابع)، في حين يبين الطرف الأيمن من المعادلة المتغيرات المستقلة العشرة التي تؤثر على المتغير التابع والتي تمثل مكونات الابداع والابتكار، ويمكن بيان نموذج الدراسة كالتالي:

$$Y = a + b1x1 + b2x2 + b3x3 + b4x4 + b5x5 + b6x6 + b7x7+ b8x8+ b9x9+ b10x10+ b11x11+ b12x12+Ei$$

حيث أن:

Y: الميزة التنافسية (المتغير التابع).

a: ثابت , و b_1، b_2، .....b_6قيم معاملات الانحدار بين المتغير التابع والمتغير المستقل.

$b_1 x_1$: الابداع

$b_2 x_2$: الاصالة

$b_3 x_3$: الطلاقة الفكرية

$b_4 x_4$: المرونة الذهنية

$b_5 x_5$: الحساسية للمشكلات

$b_6 x_6$: الاحتفاظ بالاتجاه

$b_7 x_7$: قبول المخاطر

$b_8 x_8$: القدرة على التحليل والربط

$b_9 x_9$: الابتكار

$b_{10} x_{10}$: الابتكارالتقني

$b_{11} x_{11}$: الابتكارالإضافي

$b_{12} x_{12}$: الابتكار الإداري

Ei: الخطاء العشوائي b_2

9.الدراسات السابقة:

في هذا الجزء من الدراسة سوف يتم استعراض مجموعة من الدراسات التي تناولت علاقة الإبداع والابتكار بالميزة التنافسية، كما سيتم استعراض أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات.

تباينت الدراسات التي تناولت مفهومي الإبداع والابتكار و الميزة التنافسية ، حيث أن كل من دراسة العنقري (2001م) ، و بلمهدي وبروش (2005م) تناولت العلاقة بين بعض متغيرات السلوك القيادي وبين الإبداع الإداري للمرؤوسين ، و توضيح الابتكار في المنظمات من وجهة نظر إدارة الموارد البشرية،و كيفية التوصل إلى إطلاق المواهب والقدرات الإبداعية لدى العاملين ، في حين هدفت دراسة الطويل وآخرون (2008م) ، و العجلة (2009م)، وعبد الحميد (2012م) ،إلى تحديد العلاقة (علاقة الارتباط والتأثير) بين أنواع الإبداع التقني وأبعاد الميزة التنافسية ، معرفة واقع الإبداع الإداري وعلاقته بأداء المديرين العاملين بوزارات قطاع غزة، التعرف على مدى توافر رأس المال الفكري ومدى الاهتمام به في شركات الاتصالات، والتعرف على دوره في تنمية القدرات الإبداعية في هذه الشركات، ومن ثم تحقيق قيمة مضافة وتحقيق الميزة التنافسية لها.. أما دراسة Smolensky and Kleiner (1995) ودراسة(Ekvall (1996)، فقد هدفت الى القيام بفحص القدرات الإبداعية المرتبطة ببيئة العمل ومواقف المؤسسات،انطلاقا من حقيقة أن الاستفادة القصوى من المصادر المتاحة تعتبر أساسية لنجاح أي مدير، و إلى تصميم أداة لقياس المناخ الإبداعي،ومعرفة صلاحية هذه الأداة عند التطبيق،ومدى تفعيلها للنظام المؤسسي،وتقديم بعض التوجيهات لاستخدامها بغرض التدخل لتحفيز الإبداع والابتكار المؤسسي.

أما الدراسات التي تناولت موضوع الميزة التنافسية فيلاحظ ورغم تشابهها في تناول موضوع الجودة الشاملة والميزة التنافسية أن بينها تبايناً في الأهداف، ففي حين

هدفت دراسة الهاشمي (2006م) فقد هدفت إلى معرفة مبادئ إدارة الجودة الشاملة وأثرها في تحيد الأسبقيات التنافسية.فقد هدفت دراسة السكارنة (2008م) لتطوير استراتيجيات للريادة تساهم في تحقيق الميزة التنافسية،وتحسين الأداء لشركات الاتصالات ، وأما دراسة عبيد (2012م)، و القريوتي وآخرون (2014م)فقدت هدفت إلى التعرف على الدور الذي تلعبه الخدمات الإلكترونية المرغوبة في تعزيز الميزة التنافسية ،ومعرفة فيما إذا اختلف دور البرامج التدريبية في تنمية مهارات موظفي قطاع البنوك في محافظة جنين باختلاف كل من متغير الجنس،والمهنة،والمؤهل العلمي،والعمر، والتعرف على مدى تأثير المسؤولية الاجتماعية بأبعادها المختلفة الاهتمام بالعاملين،والتركيز على العملاء، وحل المشكلات الاجتماعية،والاهتمام بالبيئة،والمنافسة الشريفة، والمساهمة في الخطط التنموية (فيتحقق الميزة التنافسية).

و تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بعدة محاور ، يتمثل المحور الأول بالهدف من هذه الدراسة ، حيث هدفت إلى التعرف على علاقة الإبداع والابتكار لدى العاملين في النظام الصحي بالميزة التنافسية ، أما المحور الثاني الذي يميز الدراسة ارتباطها بمنظمة خدمية صحية ، حيث أن مجتمع الدراسة تمثل في المؤسسات الصحية السعودية وبالتطبيق على المؤسسات الصحية الخاصة بالرياض ، المحور الثالث للتميز هو أداة الدراسة ، ففي حين اكتفت الدراسات السابقة بأداة واحدة ، هي الاستبانة، نجد الدراسة الحالية اعتمدت على الاستبانة و المقابلات الشخصية .

10. الإطار النظري للدراسة:

1.10.الإبداع:

1.1.10مفهوم الإبداع:

يقصد به " فِكرةٌ جديدةٌ يتم تنفيذها بقصد تطوير الإنتاج أو العملية أو الخدمة، ويمكن أن يتراوح أثر الإبداع في المنظمات من إحداث تحسينات طفيفة على الأداء إلى إحداث تطوير جوهري وهائل، ويمكن أن تتضمن هذه التحسينات، الإنتاج والطرق

الجديـدة في التكنولوجيـا والهياكـل التنظيمية،والأنظمـة الإداريـة،والخطط،والبرامج الجديدة المتعلقة بالأفراد العاملين". (الحراشنة وآخرون،2006م:248-249).

2.1.10 عناصر الإبداع:

قد حدد الباحثون عدداً من العناصر الإبداعية التي تميز الشـخص المبـدع القـادر على التفكير الإبداعي ومن أهمها ما يلي:

أ. الأصـالة:وهي "القـدرة علـى أنتـاج اسـتجابا تأصـيلة أي قليلـة التكـرار بـالمعنى الإحصائي داخل الجماعة التي ينتمي إليها الفرد،أي أنه كلما قلـت درجـة شـيوع الفكرة زادت درجة أصالتها" (منصور،1989م:86).

تشتمل الأصالة على ثلاثة جوانب رئيسة وهي:

- الاستجابة غير الشائعة (القدرة على أنتاج أفكار نادرة) .
- الاستجابة البعيدة (القدرة على ذكر تداعيات بعيدة غير مباشرة).
- الاستجابة الماهرة(القدرة على أنتاج اسـتجابات يحكـم عليهـا بالمهـارة (وهـذا الجانب يُعّدُّ محكاً جديداً للأصـالة،إذ لا يمكـن الاعتمـاد علـى عـدم الشـيوع وحده كمحكٍّلها .) (الخطيب,1995م:137).

ب.الطلاقة:هي "القدرة على استدعاء أكـبر عـدد ممكـن مـن الأفكـار المناسـبة لموقـف معين، خلال فترة زمنية قصـيرة نسـبياً،وذلك إذا مـا قورنتعمليـة الاسـتدعاء هـذه بالأنواع الأخـرى للـتفكير غـير الابتكاري،حيـث تكـون قـدرة المبـدع مـن حيـث اسـتدعاء الأفكـار المناسـبة أكـبر بكـثير مـن غيرهـم ويـالتفكير التقليـدي".(عبـد الفتاح،1995م:56).

ج.المرونة:وهي "المقدرة على اتخاذ الطرق المختلفة والـتفكير بطـرق مختلفـة، وبتصـنيف مختلـف عـن التصـنيف العـادي،والنظر للمشـكلة مـن أبعـاد مختلفـة،وهي درجـة

السهولة التي يغيرها الشخص موقفاً أو وجهة نظر معينة،وعدما لتعصب لأفكار بحد ذاتها". (السرور،2002م:118).

كما يتم قياس المرونة بأكثر من طريقة مثلا"يتم الكشف عن عدد من التنقلات من فكرة إلى فكرة ،أو منتوع إلى نوع آخر من المضامين في السياق الواحد، أو يمكن حصر الأنواع المختلفة من الأفكار والصور التي أنتجها الشخص . ودرجة المرونة تكون هي عدد تلك التنقل اتأما درجة الطلاقة فيكون العدد الكلي للأفكار التي رسمها الشخص بصرف النظرعن أنواعها".(حنورة،2000م:29).

د. الحساسية للمشكلات: ويُقصدُ بها"الوعي بوجود مشكلات أوحاجات أو عناصرضعف في البيئةأوالموقف،ويعنيذلك أن بعض الأفراد أسرع من غيرهم في ملاحظة المشكلة والتحقق من وجودها في الموقف،ولاشك أن اكتشاف المشكلة يمثل خطوة أولى في عملية البحث عن حلِلها،ويرتبط بهذه القدرة ملاحظة أشياء غيرالعادية أوالشاذة أوالمحيرة في محيط الفرد،أوإعادة توظيفه اوإثارة تساؤلات من حولها"(جروان،2002:157).

هـ.الاحتفاظ بالاتجاه أو تركيزالانتباه: "تعني عدم التنازل عن الهدف والإصرار على تتبع هو السير في اتجاه هومحاولة تحقيقه بطريقة مباشرة أوغيرمباشرة غيرأن قدرة المبدع على مواصلة الاتجاه لا تكون بشكل متصلب،فالمبدع أثناء مواصلته لتحقيق اتجاهات هيُعِّدلُ من أفكاره لكي يُحقِّق أهدافه الإبداعية بأفضل صورةممكنة،لكنه لايتنازل عن أهدافه،ويظل-بنفس الوقت-محتفظاً لنفسه بالمرونة المناسبة التي تتيحله اكتشاف السبل الهادية ومعاينتها"(إبراهيم،2002م:29).

و.قبول، 1992مطرة: وتعني"أخذ زمام المبادرة في تبني الأفكار والأساليب الجديدة والبحث عن حلوللها،في الوقت نفسه الذي يكون فيه الفرد قابلاً لتحملا لمخاطر الناتجة عن الأعمال التي يقوم بها،ولديها لاستعداد لمواجهة المسؤوليات المترتبةعلى ذلك".(النمر، 1992م:17).

وفي ميـــــدان العمـــــل الإداري "يكـــــون المـــــدير ونالواعـــــدونواعين لأهميةعنصـرالمخاطرةفي اسـتثمارالطاقات الإبداعيـة لـدى العـاملين وتحسـين المنـاخ التنظيمي، ومدركين لحاجة العاملين للمساندة والدعم للتغلـب علـى الـتردد فيتحمـل الآثارالمترتبة على المخاطرة مما يدفعهم إلى وضع أنظمة ومكافآت تُشجّعهم على قبـول المخاطرةوتحمل نتائجها"(الشمري،2002م:196).

2.10.الابتكار:

1.2.10. مفهوم الابتكار:

يُعرّفُ الابتكار بأنه " تغيرٌ وابتكارٌ يمكن أن يحـدث في جوانـب تِقنيـةٍ (تقنيـات جديـدة لخلـق المنتجـات والخـدمات) أوجوانبإنتاجيـة (تعـديلات وإيجـاد منتجـات أو تطـوير خطـوط المنـتج الجديـد)، أوجوانـب إداريـةٍ (تغـير في الهياكـل التنظيميـة الأهـداف، الأنظمة)، أوجوانبشخصية (تغييرات في القدرات، في القيادة للأفـراد، الاتصـال، حـل المشكلات، المهارات"(Hanknes،Thomas:200563).

2.2.10. عناصر الابتكار:

حدد الباحثون عدداً من العناصر والابتكارية الـتي تميـز الشـخص المبتكـر القـادر على التفكير ألابتكار يوم نأهمها ما يلي:

أ. الابتكار الإداري: ويقصد به" تبني عملية التغيير في المنظمة والبيئـة المحيطـة بهـا، حيث أضاف إلى بأن الابتكار الإداري لا يقتصـر علـى التغـييرات الـتي تجـري داخـل المنظمة بل إلى أبعد مـن ذلـك، حيـث أشـار إلى عمليـة امتـدادها حتـى البيئـة المحيطـة بالمنظمة، ذلك أن المنظمة تعمل في بيئة متسارعة، فنظام المنظمة يدعى بالنظام المفتـوح". كما"يهتم الابتكار بالعلاقات التفاعلية لإنجاز المهام، وأهـداف العمـل، وتلـك القواعـد والإجراءات التي تعمل بالاتصال والتبادل بين العاملين والبيئة المحيطة بالمنظمة".

ب. الابتكار التقني: ويقصد به "تطوير منتجات أو خدمات جديدة، أو تغيرات في التقنيات التي تستخدمها المنظمة وتغيرات في أساليب أنتاج وإدخال الأسلوب في العمل الأمثل ".و " يُشير إلى التغييرات الحاصلة في المظهر المادي للمنتج أو في عمليات الإنتاج أو في الأداء"(Griffin,1993,536).

ج. الابتكار الإضافي: وهو "يتعلق بالبرامج والخدمات التي تتجاوز النشاطات الوظيفية الأساسية للمنظمة، مثل برامج تنمية الوظائف التعليمية والمكاتب العامة، وبذلك نجد أن هذه الابتكارات تحدث تغيرات في أهداف المهام."

3.10. الميزة التنافسية:

1.3.10. مفهوم الميزة التنافسية:

أصبح مفهوم الميزة التنافسية الشغل الشاغل للباحثين في المجالات المختلفة لا سيما المجالات الإدارية والاقتصادية وعلى هذا الأساس فالدخول في دائرة التنافس لا يعني القضاء على المنافسين،وإنما تقديم منتجات ترضي ذوق المستهلكين وتختلف عن منتجات المنافسين الآخرين.ومن التعاريف ما يلي:عرفها (Evans) بأنها "إعلان قدرة المنظمة على تفوقها في مجالي التسويق والمالية فوق كل أولوياتها،وهي بدورها تتطلب فهم الإطار العام للمنظمة من خلال أن: الإدارة العليا يجب أن تحدد حاجات ورغبات الزبون وكيفية إيصالها للزبون عبر سلسلة تجهيز،وذلك من أجل مقابلة الزبون في توصيله وتسليمه السلعة أو الخدمة في الوقت المناسب، بالإضافة إلى أخذها بنظر الاعتبار معدل القدرات التشغيلية".(Evans, entail،2007:118) .كما يعتقد (خليل) بأنه "أصبح امتلاك وتطوير الميزة التنافسية هدفا استراتيجيا تسعى إليه المنظمات الاقتصادية لتحقيقه في ظل التحديات التنافسية الشديدة للمناخ الاقتصادي الجديد. إذ ين، 1998م الميزة التنافسية على أنها "قدرة المنظمة على تحقيق حاجات الزبون،أو القيمة التي يرغب بالحصول عليها من الخدمة مثل الجودة العالية ". (خليل،1998م:80).

2.3.10.مصادر الميزة التنافسية:

صنف M.porterاستراتيجيات التنافس إلى ثلاثة مصادر: (خليل،1998م:99 – 100).

أ. استراتيجية قيادة الكلفة: وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تحقيق التكلفة الأقل بالمقارنة مع المنافسين،ومن بين الدوافع التي تشجع المنظمة على تطبيقها هي: توافر اقتصاديات الحجم،وآثار منحني التعلم والخبرة، ووجود فرص مشجعة على تخفيض الكلفة وتحسين الكفاءة،وكذا سوق مكون من مشترين واعين تماما بالسعر.

ب. استراتيجية التميز: يمكن للمنظمة أن تميز منتجاتها عن المنظمات المنافسة من خلال تقديم تشكيلات مختلفة للمنتج، سمات خاصة بالمنتج،و تقديم خدمة ممتازة،و توفير قطع الغيار،و الجودة المتميزة، و الريادة التكنولوجية،و مدى واسع من الخدمات المقدمة،و السمعة الجيدة،وتتزايد درجات نجاح هذه الاستراتيجية بزيادة تمتع المنظمات بالمهارات والكفاءات التي يصعب على المنافسين محاكاتها،وتقوم تكون استراتيجية الشركة أن تقدم منتجات أو خدمات متميزة عن تلك المقدمة من شركات منافسة وبالتالي فأن العميل يقبل أن يدفع فيها سعر أعلى من المعتاد. (الإنترنت، samehar، 2006).

ت. استراتيجية التركيز أو التخصيص:وتهدف هذه الاستراتيجية إلى بناء ميزة تنافسية،والوصول إلى مواقع أفضل في السوق، من خلال إشباع حاجات خاصة لمجموعة معينة من المستهلكين،أو بالتركيز على سوق جغرافي محدود أو التركيز على استخدامات معينة للمنتج (شريحة محدودة من العملاء).

3.3.10.خصائص الميزة التنافسية:

من أهم خصائص الميزة التنافسية ما يلي:

1-أن تكون مستمرة ومستدامة، بمعنى أن تحقق المنظمة السبق على المدى الطويل وليس على المدى القصير فقط.

2-أن الميزات التنافسية تتسم بالنسبية مقارنة بالمنافسين أو مقارنتها في فترات زمنية مختلفة،وهذه الصفة تجعل فهم الميزات في إطار مطلق صعب التحقيق.

3-أن تكون متجددة وفق معطيات البيئة الخارجية من جهة وقدرات وموارد المنظمة الداخلية من جهة أخرى.

4-أن تكون مرنة بمعنى إحلال ميزات تنافسية بأخرى بسهولة ويسر وفق اعتبارات التغيرات الحاصلة في البيئة الخارجية أو تطور موارد وقدرات وإمكانيات المنظمة من جهة أخرى.

5-أن يتناسب استخدام هذه الميزات التنافسية مع الأهداف والنتائج التي تريد المنظمة تحقيقها في المديين القصير والطويل. (طاهر،2009 م:309).

11. ثبات وصدق أداة الدراسة:

تم حساب معامل ثبات المقياس المستخدم في الاستبيان بطريقة التجزئة النصفية حيث تقوم هذه الطريقة على أساس فصل إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات ذات الأرقام الفردية عن إجاباتهم على العبارات ذات الأرقام الزوجية، ومن ثم يحسب معامل ارتباط بيرسون بين إجاباتهم على العبارات الفردية والزوجية وأخيراً يحسب معامل الثبات وفق معادلة سيبرمان-براون "(عبد الرحمن، 1998م: 149).فقد قام الباحث بأخذ عينة استطلاعية بحجم (15) فرداً من مجتمع الدراسة وتم حساب ثبات الاستبيان من العينة الاستطلاعية بموجب طريقة التجزئة النصفية وكانت النتائج كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (1)

نتائج الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على الاستبيان

الفرضية	معامل الارتباط	معامل الثبات	معامل الصدق الذاتي
الأولى	0.58	0.74	0.86
الثانية	0.50	0.67	0.82
الثالثة	0.69	0.82	0.91
الاستبيان كاملاً	0.70	0.82	0.91

المصدر: نتائج تحليل برنامج spss

يتضح من البيانات في الجدول رقم (1) أن جميع معاملات الثبات والصدق لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على العبارات المتعلقة بكل فرضية من فرضيات الدراسة، وعلى الاستبيان كاملاً كانت أكبر من (50٪) والبعض منها قريبة جداً إلى (100٪) مما يدل على أن استبيان الدراسة تتصف بالثبات والصدق الكبيرين جداً بما يحقق أغراض الدراسة، ويجعل التحليل الإحصائي سليماً ومقبولاً.

12: تقييم النموذج:

أولاً: تقييم النموذج للمتغير المستقل الإبداع:

يجب التحقق من نموذج الانحدار الخطي المتعدد انه لا يعاني من مشكلة التعدد الخطي الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية، قام الباحثان بإجراء اختبار الارتباط الذاتي والتداخل المتعدد والتوزيع الطبيعي للأخطاء كما في الجدول التالي:

1-مصفوفة الارتباطات بين عناصر المتغير المستقل (الإبداع):

جدول رقم (2)

مصفوفة الارتباطات بين عناصر المتغير المستقل (الإبداع)

	الاصالة	الطلاقة الفكرية	المرنة الذهنية	الحساسية للمشكلات	الاحتفاظ بالاتجاه	قبول المخاطر	القدرة على التحليل والربط
الاصالة	1.000	0.201	0.146				
الطلاقة الفكرية	0.201	1.000	0.471				
المرنة الذهنية	0.146	0.471	1.000				
الحساسية للمشكلات	0.210	0.614	0.682	1.000			
الاحتفاظ بالاتجاه	0.521	0.346	0.573	0.600	1.000		
قبول المخاطر	0.307	0.553	0.272	0.284	0.790		
القدرة على التحليل والربط	0.519	0.452	0.551	0.280	0.713	0.789	1.000

المصدر: نتائج تحليل برنامج spss

2-اختبار الارتباط الذاتي والتدخل الخطي المتعدد والتوزيع الطبيعي :

يجب التحقق من نموذج الانحدار الخطي المتعدد انه لا يعاني من مشكلة التعـدد الخطـي الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية قام بإجراء اختبار الارتبـاط الـذاتي والتـداخل المتعدد والتوزيع الطبيعي لأخطاء كما في الجدول التالي:

جدول رقم (3)

اختبار الارتباط الذاتي والتدخل الخطي المتعدد والتوزيع الطبيعي

المتغيرات المستقلة	التباين المسموح به Tolerance	معامل التضخم التباين VIF	معامل الالتواء Skewness	الخطأ المعياري	نسبة معامل الالتواء الى الخطأ المعياري	Durbin-Watson
الأصالة	0.691	1.460	0.155	0.187	0.746	2.217
الطلاقة الفكرية	0.433	2.252	0.281		1.412	
المرونة الذهنية	0.383	2.523	0.050		0.223	
الحساسية للمشكلات	0.614	1.633	0.494		2.071	
الاحتفاظ بالاتجاه	0.490	2.071	0.460		2.409	
قبول المخاطرة	0.678	3.165	0.182		0.917	
امكانية التحليل والربط	0.301	3.198	0.043		0.149	

المصدر: نتائج تحليل برنامج spss

1. **أختبار الارتباط الذاتي**(Auto correlation) :

تم إجراء اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية باستخدام إحصائية داربن واتسن(DW) بمستوى دلالة 5٪ ودرجة حرية (n=105) و(P=7) فان إحصائية DW=2.217 تشير الى عدم وجود ارتباط ذاتي بين الاخطاء العشوائية.

2. **اختبار الارتباط الخطي المتعدد** (Multi-collinearity) :

للتحقق من مشكلة التداخل الخطيبين المتغيرات المستقلة إجراء الاختبار بواسطة إحصائية (Variance Inflation Factor / VIF) نجد جميع قيم VIF

للمتغيرات المستقلة أقل من 10 وهذا يعني ان النموذج لا يعاني من مشكلة التداخل الخطي اي عدم وجود ارتباط عال بين المتغيرات المستقلة.

3. **اختبار التوزيع الطبيعي** (Normal Distribution) :

للتحقق من ان توزيع البيانات طبيعياً تم قسمة معامل الالتواء على الخطأ المعياري ونجد أن نسبة معامل الالتواء الى الخطأ المعياري لجميع المتغيرات المستقلة تقع ضمن المدى (2و2-) يشير ذلك الى أن المتغيرات المستقلة تتوزع طبيعياً.

ثانياً: تقييم النموذج للمتغير المستقل الابتكار:

1-مصفوفة الارتباطات بين عناصر المتغير المستقل الابتكار:

جدول رقم (4)

مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات المستقلة

	الابتكار الاداري	الابتكار التقني	الابتكار الاضافي
الابتكار الاداري	1.000	0.721	
الابتكار التقني	0.721	1.000	
الابتكار الاضافي	0.751	0.747	1.000

المصدر: نتائج تحليل برنامج spss

2-اختبار الارتباط الذاتي والتدخل الخطي المتعدد والتوزيع الطبيعي :

يجب التحقق من نموذج الانحدار الخطي المتعدد انه لا يعاني من مشكلة التعدد الخطي الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية قام بإجراء اختبار الارتباط الذاتي والتداخل المتعدد والتوزيع الطبيعي لأخطاء كما في الجدول التالي:

جدول رقم (5)

اختبار الارتباط الذاتي والتدخل الخطي المتعدد والتوزيع الطبيعي

المتغيرات المستقلة	التباين المسموح به Tolerance	معامل التضخم التباين VIF	معامل الالتواء Skewness	الخطأ المعياري	نسبة معامل الالتواء الى الخطأ المعياري	Durbin-Watson
الابتكار الاداري	0.421	2.335	0.132	0.187	0.765	2.217
الابتكار التقني	0.415	2.419	0.261		1.414	
الابتكار الإضافي	0.344	3.234	0.050		0.141	

المصدر: نتائج تحليل برنامج spss

1.أختبار الارتباط الذاتي(Auto correlation):

تم إجراء اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية باستخدام إحصائية داربن واتسن(DW) بمستوى دلالة 5٪ ودرجة حرية (n=153) و(P=4) فان إحصائية DW=2.217 تشير الى عدم وجود ارتباط ذاتي بين الاخطاء العشوائية.

2. اختبار الارتباط الخطي المتعدد (Multi-collinearity):

للتحقق من مشكلة التداخل الخطيبين المتغيرات المستقلة إجراء الاختبار بواسطة إحصائية (Variance Inflation Factor / VIF) نجد جميع قيم VIF للمتغيرات المستقلة أقل من 10 وهذا يعني ان النموذج لا يعاني من مشكلة التداخل الخطي اي عدم وجود ارتباط عال بين المتغيرات المستقلة.

3. اختبار التوزيع الطبيعي (Normal Distribution):

للتحقق من ان توزيع البيانات طبيعياً تم قسمة معامل الالتواء على الخطأ المعياري ونجد أن نسبة معامل الالتواء الى الخطأ المعياري لجميع المتغيرات

المستقلة تقع ضمن المدى (2و2-) يشير ذلك الى أن المتغيرات المستقلة تتوزع طبيعياً.

13: نتائج التحليل الميداني:

لقياس مستوى الاستجابة لأفراد العينة تم تحويل الإجابات على مقياس لبكرت الخماسي الذي يتوزع من أعلى وزن له والذي أعطى (5) خمس درجات لتمثل حقل الإجابة (موافق بشدة) إلى أدنى وزن له والذي أعطى (1) درجة واحدة لتمثل حقل الإجابة (غير موافق بشدة)، وبينهما ثلاثة أوزان أخرى هي (4،3،2)؛ لتمثل حقول الإجابة (موافق،محايد، غير موافق) على الترتيب.

1.13: عرض نتائج استجابات أفراد العينة:

لاختبار فرضيات الدراسة على متغير الميزة التنافسية والإبداع والابتكار استخدم الباحث في تحليل البيانات البرنامج الإحصائي (SPSS) للإجابة عن أسئلة الدراسة، واختبار الفرضيات، وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1. الإحصائيات الوصفية Descriptive Statistics.
2. معامل الارتباط البسيط لاختبار العلاقة بين متغيرا ت الدراسة Pearson Correlation Coefficient.
3. النسب المئوية. Percentage
4. معادلة سيبرمان-براون لحساب معامل الثبات. Spearman-Brown equation
5. الانحدار الخطي البسيط.Simple linear regression
6. الانحدار الخطي المتعددMultiple linear regression

2.13:إحصائيات وصفية لتوزيع مفردات العينة لبعض المتغيرات:

سيتم في هذا الجزء من الدراسة استعراض بعضٍ من متغيرات الدراسة باستخدام الإحصائيات الوصفية للتعرف على أهم الخصائص الخاصة بمفردات العينة.

1.2.13 : توزيع مفردات العينة:

جدول رقم (6)

عينة الدراسة حسب النوع / الحالة الاجتماعية / المؤهل العلمي / الوظيفة / التخصص

البيان	النوع		الحالة الاجتماعية			المؤهل العلمي				الوظيفة		التخصص	
	ذكر	أنثى	متزوج	أعزب	أخرى	ثانوي	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراه	إداري	طب	تخصص نظري	تخصص علمي
العدد	66	34	57	33	10	7	48	28	17	37	63	32	68
الإجمالي	100		100			100				100		100	
النسبة المئوية	66%	34 %	57 %	33 %	10 %	7 %	48 %	28 %	17 %	37 %	63 %	32 %	68 %

المصدر: نتائج تحليل برنامج spss

يتضح من البيانات في الجدول رقم (6) توزيع مفردات العينة حسب النوع، حيث بلغ عدد الذكور من مفردات العينة(66)عاملا بنسبة(66 ٪)من العينة. بينما بلغ عدد الإناث (34) عاملة بنسبة (34٪). أما الحالة الاجتماعية فقد بلغ عدد المتزوجين (57)، والعزاب(33)، وأخرى (10) بنسبٍ وقدرها (57٪)، (33٪)، (10٪) على التوالي، أما مفردات العينة حسب المؤهل العلمي فكانت ثانوي (7) بنسبة (7%)، بكالوريوس (48) بنسبة (48%)، ماجستير(28) بنسبة (28٪)، دكتوراه(17) بنسبة (17٪)، في حين بلغت مفردات العينة حسب الوظيفة (37) إداري وبنسبة (37%)،

و (63) طبي وبنسبة (63%)، أما توزيع العينة حسب التخصص فبلغت (32) نظري وبنسبة (% 32)، و (68) علمي وبنسبة (68٪).

2.2.13:توزيع مفردات العينة حسب المؤسسات الصحية الخاصة بالرياض:

جدول رقم (7)

توزيع مفردات العينة حسب المؤسسات الصحية الخاصة بمدينة الرياض

المؤسسة الصحية	العدد	النسبة المئوية
الرأي الطبي	20	0.190
المهيدب الطبي	18	0.171
الرحمة الطبي	17	0.162
صحتك الطبي	19	0.181
دله	15	0.143
المركز التخصصي الطبي	16	0.152
الإجمالي	105	%100

المصدر: نتائج تحليل برنامج spss

يتضح من نتائج الجدول رقم (7) أن العينة شملت المؤسسات الصحية الخاصة بمدينة الرياض، حيث بلغت نسبة العاملين بمستوصف الرأي الطبي نسبة وقدرها (0.190)،بينما بلغت نسبة العاملين بمستوصف المهيدب الطبي (0.171)، في حين بلغت نسبة العاملين بمستوصف الرحمة الطبي (0.162)، كذلك بلغت نسبة العاملين بمستوصف صحتك الطبي (0.181)، كما بلغت نسبة العاملين بمستشفى دله (0.143)، في حين بلغت نسبة العاملين بالمركز التخصصي الطبي (0.152).

3.2.13 :المقاييس الوصفية لإجابات أفراد عينات الدراسة على متغيرات الدراسة:

أولاً: التحليل الوصفي لعبارات المتغير المستقل الأبداع:

للتحقق من صحة المتغير، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات والتجانس بين الاجابات المتعلقة بالمتغير المستقل، ويتم حساب الوسيط والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة، وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (8)

الوسيط والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المتغير المستقل (الإبداع)

ت	العبارة	الوسيط	الانحراف المعياري	التفسير
1	لا ينجز العاملين بالمستشفى ما يسند إليهم من أعمال بأسلوب متجدد	3.0000	0.24513	محايد
2	يبتعد العاملين بالمستشفى عن تكرار ما يفعله الآخرون في حل مشكلات العمل	2.0000	1.00457	موافق
3	يشعر العاملين بالمستشفى بالملل من تكرار الإجراءات المتبعة في انجاز العمل	2.0000	0.11243	موافق
4	لا يتمتع العاملين بالمستشفى بالمهارة في النقاش والحوار ولا يمتلكون الحجة والقدرة على الاقناع	4.0000	1.04571	غير موافق
5	يشعر العاملين بالمستشفى بأن لهم مساهمة خاصة بإنتاج أفكار جديدة يقدمونها في مجال العمل	3.0000	0.84572	محايد
6	لدي العاملين بالمستشفى القدرة على اقتراح الحلول السريعة لمواجهة مشاكل العمل	2.0000	.857460	موافق
7	ليست لدى العاملين بالمستشفى القدرة على تقديم أكثر من فكرة خلال فترة زمنية قصيرة	3.0000	.878740	محايد
8	لدي العاملين بالمستشفى القدرة على التعبير عن	2.0000	.758420	موافق

	أفكارهم بطلاقة أو صياغتها في كلمات مفيدة تناسب موقفاً معيناً			
9	ليست لدي العاملين بالمستشفى القدرة على التفكير السريع في الظروف المختلفة	2.0000	1.45127	موافق
10	لدي العاملين القدرة على تقديم أفكار جديدة لتطوير العمل بتلقائية ويسر	3.0000	0.40012	محايد
11	يحرص العاملين على معرفة الرأي المخالف لرأيهم للاستفادة منه	2.0000	1.45124	موافق
12	لا يتردد العاملين في تغيير موقفهم عندما يقتنع ونبعد مصحته	3.0000	1.21021	محايد
13	يحرص العاملين على إحداث تغيرات في أساليب العمل لفترة	2.0000	1.41243	موافق
14	ليست لدي العاملين القدرة على رؤية الأشياء من زوايا مختلفة	2.0000	31.2546	موافق
15	يتنبأ العاملين بمشكلات العمل قبل حدوثها	3.0000	1.45870	محايد
16	يخطط العاملين لمواجهة مشكلات العمل التي يمكن حدوثها	2.0000	0.45712	موافق
17	يستطيع العاملين في كثير من الأحيان توقع الحل لمشكلات العمل	3.0000	0.65654	محايد
18	عدم حرص العاملين على معرفة أوجه القصور أو الضعف فيما يقومون به	4.0000	1.32322	غير موافق
19	يمتلك العاملين رؤية دقيقة لاكتشاف المشكلات التي يعاني منها الآخرون في العمل	3.0000	0.54645	محايد
20	يركز العاملين على مهام عملهم أكثر من أي شخص آخر	2.0000	0.32145	موافق
21	عند حل مشكلة ما يستغرق العاملين وقتاً في دراسة المعلومات التي تم جمعها	3.0000	0.21410	محايد
22	لا يتنازل العاملين عن أهدافهم ويصرون على تحقيقها	3.0000	0.21403	محايد

23	يمتلك العاملين دوافع قوية لتحقيق النجاح والدرجات العليا في الحياة	2.0000	0.24153	موافق
24	اهتمام العاملين ينصب على إنتاج أفكار جديدة أكثر من اهتمامهم بمحاولة الحصول على موافقة الآخرين	3.0000	1.12415	محايد
25	يتقبل العاملين انتقادات الآخرين بصدر رحب	2.0000	1.54214	موافق
26	يتقبل العاملين الفشل باعتبارها التجربة التي تسبق النجاح	2.0000	1.00124	موافق
27	ليست لدى العاملين القدرة على الدفاع عن أفكارهم بالحجة والبرهان	4.0000	1.21456	غير موافق
28	يبادر العاملين بتبني الأفكار والأساليب الجديدة والبحث عن حلول لمشكلات العمل	3.0000	0.90430	محايد
29	لا يتحمل العاملين مسؤولية ما يقومون به من أعمال وليس لديهم الاستعداد لمواجهة النتائج المترتبة عن ذلك	2.0000	0.54781	موافق
30	ليس لدي العاملين القدرة على تنظيم أفكارهم	2.0000	1.45174	موافق
31	لدي العاملين القدرة على تجزئة مهام العمل	3.0000	0.45471	محايد
32	ليس لدي العاملين القدرة على تحليل مهام العمل	4.0000	0.78456	غير موافق
33	يحدد العاملين تفاصيل العمل قبل البدء بتنفيذه	2.0000	0.87541	موافق
34	لدي العاملين القدرة على إدراك العلاقة بين الأشياء وتفسيرها	3.0000	0.54546	محايد

المصدر: نتائج تحليل برنامج spss

يتضح من الجدول (8) الآتي:

1. أن الوسيط لمعظم لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المتغير المستقل (الابداع) (2) وهذا يعني أن معظم أفراد عينة الدراسة موافقون على عبارات المتغير المستقل (الابداع).

2. كما تراوحت قيم الانحراف المعياري على عبارات المتغير المستقل (الابداع) بين (0.11 – 1.54) وهذه القيم تشير إلى التجانس الكبير في إجابات إفراد العينة على هذه الفقرات، أي أنهم متفقون بدرجة كبيرة جداً عليها.

ثانياً: التحليل الوصفي لعبارات المتغير المستقل الابتكار:

يتم حساب الوسيط لعبارات المتغير المستقل (الابتكار) لمعرفة أراء عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم العبارات مجتمعة والانحراف المعياري التجانس في إجابات وذلك كما في الجدول الاتي:

للتحقق من صحة المتغير، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات والتجانس بين الاجابات المتعلقة بالمتغير المستقل، ويتم حساب الوسيط والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة، وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (9)

الوسيط والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المتغير المستقل الابتكار

ت	العبارة	الوسيط	الانحراف المعياري	التفسير
1	أجرت المستشفى تغييرات جذرية (استحداث أو إلغاء) في هياكلها التنظيمية	2.0000	0.54742	موافق
2	لم تجري المستشفى تغييرات جذرية في استعمال نظم الحاسوب في عملياتها الإدارية	4.0000	1.54124	غير موافق
3	تهتم المستشفى بوضع برامج كفؤة تساعد العاملين لديها على فهم آليات عمل الإدارة	3.0000	0.87451	محايد
4	توصلت المستشفى إلى اتخاذ سياسات وإجراءات لتطوير خدماتها ومركزها السوقي	2.0000	.214560	موافق

5	تنتهج المستشفى سياسات جديدة في مجال التعيين والمكافآت والحوافز	3.0000	1.84751	محايد
6	لا تمنح المستشفى العاملين الحرية في حل المشكلات الفورية المتعلقة بتقديم الخدمات	3.0000	1.01245	محايد
7	لم تتخذ المستشفى إجراءات تساعد على تفعيل الاتصال وتبادل المعارف بين العاملين	2.0000	0.54363	موافق
8	تقوم المستشفى باستحداث في إستراتيجيتها وتصميم خدماتها ونظم الرقابة عليها	2.0000	0.45712	موافق
9	قامت إدارة المستشفى بإدخال أساليب وطرق جديدة لعملياتها الخدمية المقدمة للزبائن (العملاء)	2.0000	.547410	موافق
10	أجرت المستشفى تغييرات في تصميم خدماتها الصحية تماشياً مع التقنيات الحديثة	3.0000	0.54214	محايد
11	ابتكرت المستشفى طرق لبناء وتعديل وتحسين عملياتها الخدمية الصحية	2.0000	0.54781	موافق
12	حصلت المستشفى على براءات اختراع تزيد من ابتكاراتها	2.0000	1.20145	موافق
13	تحدث المستشفى تعديلات على طريقة تأدية خدماتها الصحية بناء على المعرفة المكتسبة من الحاجات غير المشبعة للزبائن	3.0000	0.20014	محايد
14	لم تخصص إدارة المستشفى برامج لتحسين وتطوير خدماتها الصحية لزيادة ولاء زبائنها	2.0000	1.21456	موافق
15	لجأت المستشفى إلى جهات خارجية (مراكز استشارية وبحثية) لتحديد التوجهات المستقبلية للزبائن	2.0000	1.22453	موافق
16	لا تهتم المستشفى بشكاوى وآراء الزبائن كقاعدة ترتكز عليها في تطوير خدماتها	3.0000	1.54617	محايد
17	تقدم المستشفى خدمات إضافية متميزة ومبتكرة مقارنة بالمنافسين الآخرين	4.0000	1.56487	غير موافق
18	تحدث المستشفى تعديلات على طريقة تأدية خدماتها الصحية بناء على المعرفة المكتسبة من الحاجات غير المشبعة للزبائن	3.0000	0.74561	محايد

المصدر: نتائج تحليل برنامج spss

يتضح من الجدول (9) الآتي:

1. أن الوسيط لمعظم إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المتغير المستقل (الابتكار) (2) وهذا يعني أن معظم أفراد عينة الدراسة موافقون على عبارات المتغير المستقل (الابتكار).
2. كما تراوحت قيم الانحراف المعياري على عبارات المتغير المستقل (الابتكار) بين (0.20 – 1.84) وهذه القيم تشير إلى التجانس الكبير في إجابات إفراد العينة على هذه الفقرات، أي أنهم متفقون بدرجة كبيرة جداً عليها.

ثالثاً: التحليل الوصفي لعبارات المتغير التابع الميزة التنافسية:

وللتحقق من صحة المتغير، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات والتجانس بين الإجابات المتعلقة بالمتغير المستقل، ويتم حساب الوسيط والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة، وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (10)

الوسيط والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المتغير التابع (الميزة التنافسية)

ت	العبارة	الوسيط	الانحراف المعياري	التفسير
1	تقوم إدارة المستشفى باعتماد أنظمة لتشجيع الإبداع والابتكار لدى العاملين بالمستشفى من أطباء وفنيين وإداريين	2.0000	0.74512	موافق
2	عدم قدرة إدارة المستشفى على اكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين	3.0000	0.21456	محايد
3	تعتمد إدارة المستشفى في صياغة خططها المستقبلية على منهجية البحث العلمي والتخطيط الاستراتيجي وصياغة البدائل والخيارات	2.0000	0.84571	موافق
4	لا تعتمد إدارة المستشفى على استخدام التقنية الأفضل للعملية الصحية	3.0000	0.67453	محايد

5	تسعي إدارة المستشفى إلى استقطاب الموارد البشرية المتميزة في المجالات الصحية المختلفة التي توفرها الجامعات	4.0000	1.54213	غير موافق
6	تمتلك القيادة الإدارية بالمستشفى مهارة تبصر الأهداف العامة وربطها بأهداف المجتمع ومعالجة المشكلات الإدارية في إطار الأعراف العامة	3.0000	1.45456	محايد
7	لا تشجع إدارة المستشفى عامليها على الإبداع والابتكار كمدخل سلوكي لإنجاز المهام	2.0000	0.74573	موافق
8	تعتمد إدارة المستشفى على فلسفة "مستوى الجودة الشاملة للخدمات كما يقرها الزبون،وليس كما يراها مقدم الخدمة،فمستخدم الخدمة هو السيد المطلق لسوقها"	3.0000	0.54647	محايد
9	تضع إدارة المستشفى أهدافها الإستراتيجية بصعوبة وبشكل لا يمكن قياسها كميا	2.0000	0.21453	موافق
10	تستخدم إدارة المستشفى التكنولوجيا المعلوماتية المرتبطة بإنتاج وتقديم الخدمة للزبائن،واستخدامهم لها	2.0000	0.77458	موافق
11	لا تمتلك المستشفى المهارات والتقنيات والموارد المتميزة التي تتيح لها إنتاج قيم ومنافع للزبائن تزيد عما يقدمه لهم المنافسون	2.0000	1.12454	موافق
12	تميز الكوادر المتاحة من القادة والعاملين بالمستشفى الذين يعتمد عليهم في بناء وتدعيم العلاقات المستمرة مع الزبائن ويؤثرون فيهم	3.0000	0.45142	محايد

المصدر: نتائج تحليل برنامج spss

يتضح من الجدول (10) الآتي:

1. أن الوسيط لمعظم لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المتغير المستقل (الإبداع) (2) وهذا يعني أن معظم أفراد عينة الدراسة موافقون على عبارات المتغير المستقل (الإبداع).
2. كما تراوحت قيم الانحراف المعياري على عبارات المتغير المستقل (الإبداع) بين (0.21 – 1.54) وهذه القيم تشير إلى التجانس الكبير في إجابات إفراد العينة على هذه الفقرات، أي أنهم متفقون بدرجة كبيرة جداً عليها.

1.3.2.13:المقاييس الوصفية لإجابات أفراد عينات الدراسة من حيث المؤهل العلمي:

جدول رقم (11)

المقاييس الوصفية لإجابات أفراد عينات الدراسة على متغيرات الدراسة (عناصر الإبداع وعناصر الابتكار وعناصر الإبداع والابتكار مجتمعة) من حيث المؤهل العلمي

المتغير	المؤهل العلمي	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
عناصر الإبداع	ثانوي	7	3.212	0.941
	بكالوريوس	48	3.625	0.969
	دبلوم عالي	28	3.598	1.205
	دكتوراه	17	4.015	1.410
عناصر الابتكار	ثانوي	7	3.867	0.419
	بكالوريوس	48	3.627	0.272
	دبلوم عالي	28	3.549	0.257
	دكتوراه	17	3.619	0.350
عناصر الإبداع والابتكار	ثانوي	7	3.394	0.405
	بكالوريوس	48	3.911	0.567
	دبلوم عالي	28	3.627	0.348
	دكتوراه	17	3.461	0.341

المصدر: نتائج تحليل برنامج spss

من خلال قيم المتوسطات لعناصر متغير الإبداع بالجدول رقم (11) نجد أن الوسط الحسابي لصالح مؤهل الدكتوراه بلغ (4.015)، بانحراف معياري (1.410)، في حين بلغ الوسط الحسابي لمؤهل البكالوريوس (3.625)، بانحراف معياري وقدره (0.969)، وكذلك بلغ الوسط الحسابي لمؤهل الماجستير (3.598)، بانحراف معياري (1.205)، بينما الوسط الحسابي لأصحاب المؤهل الثانوي بلغ (3.212)، بانحراف معياري (0.941)، وهذا يدلل على أن أصحاب مؤهل الدكتوراه أكثر إبداعاً من أصحاب المؤهلات الأخرى. وكذلك من خلال قيم المتوسطات لعناصر متغير الابتكار نجد أن الوسط الحسابي لصالح المؤهل الثانوي بلغ (3.867)، بانحراف

معياري (0.419)، في حين بلغ الوسط الحسابي لمؤهل البكالوريوس (3.627)، بانحراف معياري وقدره (0.272)، وكذلك بلغ الوسط الحسابي لمؤهل الدكتوراه (3.619)، بانحراف معياري (0.350)، بينما الوسط الحسابي لأصحاب مؤهل الماجستير بلغ (3.549)، بانحراف معياري (0.257)، وهذا يدلل على أن أصحاب المؤهل الثانوي أكثر ابتكاراً من أصحاب المؤهلات الأخرى. بينما نجد ومن خلال قيم المتوسطات لعناصر متغير الإبداع والابتكار مجتمعة أن الوسط الحسابي لصالح مؤهل البكالوريوس بلغ (3.911)، بانحراف معياري (0.567)، في حين بلغ الوسط الحسابي لمؤهل الماجستير (3.627)، بانحراف معياري وقدره (0.348)، وكذلك بلغ الوسط الحسابي لمؤهل الدكتوراه (3.461)، بانحراف معياري (0.341)، بينما الوسط الحسابي لأصحاب المؤهل الثانوي بلغ (3.394)، بانحراف معياري (0.405)، وهذا يدلل على أن أصحاب مؤهل البكالوريوس أكثر إبداعا وابتكاراً من أصحاب المؤهلات الأخرى.

2.3.2.13 :المقاييس الوصفية لإجابات أفراد عينات الدراسة من حيث الوظيفة:

جدول رقم (12)

المقاييس الوصفية لإجابات أفراد عينات الدراسة على متغيرات الدراسة (عناصر الإبداع وعناصر الابتكار وعناصر الإبداع والابتكار مجتمعة) من حيث الوظيفة

المتغير	الوظيفة	المتوسط	الانحراف المعياري
عناصر الإبداع	طبية	3.047	1.202
	إدارية	3.896	0.867
عناصر الابتكار	طبية	3.328	0.345
	إدارية	3.675	0.352
عناصر الإبداع والابتكار	طبية	3.210	0.488
	إدارية	3.589	0.361

المصدر: نتائج تحليل برنامج spss

يشير الجدول رقم (12) إلى أن الوسط الحسابي لصالح الوظائف الإدارية بلغ (3.896)، بانحراف معياري (0.867)، بينما الوسط الحسابي لصالح الوظائف الطبية

بلغ (3.047)، بانحراف معياري (1.202)، وهذا يدلل على أن الإداريين أكثر إبداعاً من أصحاب الوظائف الطبية.وكذلك ومن خلال قيم المتوسطات لعناصر متغير الابتكار نجد أن الوسط الحسابي لصالح الوظائف الإدارية بلغ (3.675)، بانحراف معياري (0.352)، بينما الوسط الحسابي لصالح الوظائف الطبية بلغ (3.328)، بانحراف معياري (0.345)، وهذا يدلل على أن الإداريين أكثر ابتكاراً من أصحاب الوظائف الطبية. ومن خلال قيم المتوسطات لعناصر متغير الإبداع والابتكار مجتمعةً نجد أن الوسط الحسابي لصالح الوظائف الإدارية بلغ (3.589)، بانحراف معياري (0.361)، بينما الوسط الحسابي لصالح الوظائف الطبية بلغ (3.210)، بانحراف معياري (0.488)، وهذا يدلل على أن الإداريين أكثر إبداعاً وابتكاراً من أصحاب الوظائف الطبية.

3.3.2.13.المقاييس الوصفية لإجابات أفراد عينات الدراسة من حيث التخصص الأكاديمي:

جدول رقم (13)

المقاييس الوصفية لإجابات أفراد عينات الدراسة على متغيرات الدراسة (عناصر الإبداع وعناصر الابتكار وعناصر الإبداع والابتكار مجتمعة) من حيث التخصص الأكاديمي

المتغير	التخصص	المتوسط	الانحراف المعياري
عناصر الإبداع	نظري	3.047	1.046
	علمي	3.896	1.061
عناصر الابتكار	نظري	3.328	0.281
	علمي	3.675	0.335
عناصر الإبداع والابتكار	نظري	3.210	0.322
	علمي	3.589	0.440

المصدر: نتائج تحليل برنامج spss

يشير الجدول رقم (13) إلى أن الوسط الحسابي ومن خلال قيم المتوسطات لعناصر متغير الإبداع لصالح التخصصات العلمية بلغ (3.896)، بانحراف معياري (1.061)، بينما الوسط الحسابي لصالح التخصصات النظرية بلغ (3.047)،

بانحراف معياري (1.046)، وهذا يدلل على أن أصحاب التخصصات العلمية أكثر إبداعاً من أصحاب التخصصات النظرية. وأيضاً من خلال قيم المتوسطات لعناصر متغير الابتكار نجد أن الوسط الحسابي لصالح التخصصات الطبية بلغ (3.675)، بانحراف معياري (0.335)، بينما الوسط الحسابي لصالح التخصصات النظرية بلغ (3.328)، بانحراف معياري (0.281)، وهذا يدلل على أن أصحاب التخصصات العلمية أكثر ابتكاراً من أصحاب التخصصات النظرية. بينما نجد أن الوسط الحسابي لعناصر متغير الإبداع والابتكار مجتمعةً لصالح التخصصات العلمية حيث بلغ (3.589)، بانحراف معياري (0.440)، بينما الوسط الحسابي لصالح التخصصات النظرية بلغ (3.210)، بانحراف معياري (0.322)، وهذا يدلل على أن أصحاب التخصصات العلمية أكثر إبداعاً وابتكاراً من أصحاب التخصصات النظرية.

وللتأكد والاستدلال عن وجود الفروقات بالمتغيرات الشخصية سوف يتم استعراض ذلك في الجزء الخاص بتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة.

3.13 :تحليل البيانات و اختبار فرضيات الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التحقق من علاقة الإبداع والابتكار بالميزة التنافسية، وللحصول على نتائج دقيقة قدر الإمكان، تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS والذي يشير اختصاراً إلى الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences، كما تمت الاستعانة بالبرنامج Excel لتنفيذ الأشكال البيانية المطلوبة في الدراسة.

1.3.13: عرض ومناقشة نتائج الانحدار الخطي المتعدد:

اختبار الفرضية الرئيسة الأولى:

وقد نصت الفرضية على أن:

"وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة (عناصر الإبداع وعناصر الابتكار وعناصر الإبداع والابتكار) على المتغير التابع (الميزة التنافسية)بالمؤسسات الصحية الخاصة بمدينة الرياض".

هدفت الدراسة إلى التحقق من علاقة الإبداع والابتكار لدى العاملين في النظام الصحي بالميزة التنافسية بالمؤسسات الصحية السعودية.

قد تم استخدام الانحدار الخطي المتعدد لمعرفة العلاقة بين المتغيرات المستقلة (الإبداع والابتكار)،والمتغير التابع (المزايا التنافسية) والاختبارات (t)و (f) لدلالة الفروق بيت أداء أفراد العينة وكالاتي:

جدول رقم (14)

نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple linear regression) لقياس تأثير عناصر الإبداع وعناصر الابتكار وعناصر الإبداع والابتكار والميزة التنافسية

	معاملات الانحدار	اختبار (t)	القيمة الاحتمالية(Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	0.590	0.385	2310.	غير معنوية
$\hat{B}_1$	0.655	10.867	0.000	معنوية
$\hat{B}_2$	0.766	13.439	0.000	معنوية
$\hat{B}_3$	0.800	19.098	0.000	معنوية
معامل الارتباط المتعدد (R)	0.96			
معامل التحديد (R^2)	0.93			
اختبار (F)	407.071	النموذج معنوي		
النموذج	$\hat{y} = 0.590 + 0.655x_1 + 0.766x_2 + 0.800x_3$			

المصدر: نتائج تحليل برنامج spss

يوضح الجدول رقم (14) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقياس تأثير المتغيرات المستقلة (عناصر الإبداع وعناصر الابتكار وعناصر الإبداع والابتكار)، و (المتغير التابع)والميزة التنافسية:

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين عناصر الإبداع وعناصر الابتكار وعناصر الإبداع والابتكار والميزة التنافسية، حيث بلغت قيم معامل الارتباط المتعدد (0.96).
2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.93)، هذه القيمة تدل على إن عناصر الإبداع وعناصر الابتكار وعناصر الإبداع والابتكار كمتغيرات مستقلة تساهم (93٪) في الميزة التنافسية (المتغير التابع).
3. نموذج الانحدار المتعدد معنوي حيث بلغت قيمة اختبار(F) (407.071) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).

من النتائج أعلاه نجد إن جميع معاملات الانحدار(B) معنوية. حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة لعناصر الإبداع(10.867)، وهي عند مستوى أقل (0.000، أما عناصر الابتكار فقد بلغت قيمة (t) المحسوبة (13.437) وهي عند مستوى أقل من (0.000)، في حين بلغت قيمة (t) المحسوبة عناصر الإبداع والابتكار (19.098) وهي عند مستوى أقل من (0.000). وهذه النتيجة تدل على وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة (عناصر الإبداع وعناصر الابتكار وعناصر الإبداع والابتكار) على المتغير التابع (الميزة التنافسية)بالمؤسسات الصحية الخاصة بمدينة الرياض".

32.13..: نتائج اختبار الفرضيات:

استنادا إلى نتائج تحليل الانحدار البسيط أدناه يمكننا استنتاج ما يأتي عن فرضيات الدراسة:

1.2.3.13 :اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

وقد نصت الفرضية على أن:

"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عناصر الإبداع والميزة التنافسية بالمؤسسات الصحية الخاصة بمدينة الرياض"

لاختبار هذه الفرضية فقد قام الباحث باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط (Simple linear regression) لمعرفة هذه العلاقة مع الميزة التنافسية في المؤسسات الصحية الخاصة بمدينة الرياض، حيث تبين النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (15) ما يلي:

جدول رقم (15)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple linear regression) لقياس العلاقة بين عناصر الإبداع مجتمعة والميزة التنافسية في المؤسسات الصحية الخاصة بمدينة الرياض

	معاملات الانحدار	اختبار (t)	القيمة الاحتمال ية(Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	1.960	5.684	0.000	معنوية
$\hat{B}_1$	0.721	7.357	0.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.73			
معامل التحديد (R^2)	0.53			
اختبار (F)	28.214	النموذج معنوي		
$\hat{y} = 1.960 + 0.721x_1$				

المصدر: نتائج تحليل برنامج spss

يتضح من البيانات في الجدول رقم (15) أن قيمة معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة (عناصر الإبداع مجتمعة)والمتغير التابع (الميزة التنافسية) كانت (0.73)، كما تشير إلى أن التغيّر في المتغير المستقل (R^2) يفسر ما نسبته (0.53) من التغيّر في المتغير التابع، والعلاقة بينهما طردية،وأن نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F) (28.214) وهي دالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.000). لذلك فأنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عناصر الإبداع مجتمعة والميزة التنافسية بالمؤسسات الصحية الخاصة بمدينة الرياض).يشير ذلك إلى أن العاملين بالمؤسسات الصحية الخاصة بمدينة

الرياض لديهم القدرة للإتيان بالأفكار الجديدة والنادرة، وكما يستخدمون الأساليب والطرق الجديدة والمتنوعة في حل مشكلات العمل المختلفة، وكذلك تبنيهم الأفكار الجديدة، واستعدادهم لتحمل مسؤولية ما يقومون به في مجال العمل، وقدرت هذه المؤسسات الصحية على إشباع حاجات الزبائن المتعددة وزيادة معدلات القيمة التي يرغبون بالحصول عليها من الخدمة الصحية التي يتم تقديمها. وهذه النتيجة تتوافق مع ما توصلت إليه دراسة (الطويل وآخرون، 2008م – 2009م) بوجود علاقة ارتباط معنوية بين أنواع الإبداع التقني وأبعاد الميزة التنافسية. كما تتوافق مع ما توصلت إليه دراسة (العنقري، 2001م) في أن مستوى الإبداع الإداري مرتفعٌ، وذلك لارتفاع عناصر الإبداع لديهم والمتمثلة في (الأصالة، والطلاقة الفكرية، والمرونة الذهنية، والقدرة على تحسس المشكلات)، وتتوافق أيضاً مع ما توصلت إليه دراسة (Smolensky,1995) على أن الإبداع يتمثل عادةً في إيجاد أفكار أو منتجات جديدة،إلا أنه قد يشمل أيضاً تغيير الأشياء الموجودة أصلاً أو تشكيلها بطرق جديدة.

2.2.3.13 :اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

وقد نصت الفرضية على أن:

"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عناصر الابتكار والميزة التنافسية بالمؤسسات الصحية الخاصة بمدينة الرياض"

لاختبار هذه الفرضية فقد قام الباحث باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط (Simple linear regression) لمعرفة هذه العلاقة مع الميزة التنافسية في المؤسسات الصحية الخاصة بمدينة الرياض، حيث تبين النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (16) ما يلي:

جدول رقم (16)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple linear regression) لقياس العلاقة بين عناصر الابتكار مجتمعة والميزة التنافسية في المؤسسات الصحية الخاصة بمدينة الرياض

	معاملات الانحدار	اختبار (t)	القيمة الاحتمالية(Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	1.323	6.421	0.000	معنوية
$\hat{B}_1$	0.867	13.480	0.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.81			
معامل التحديد (R^2)	0.65			
اختبار (F)	181.711	النموذج معنوي		
$\hat{y} = 1.323 + 0.867x_2$				

المصدر: نتائج تحليل برنامج spss

يتضح من البيانات في الجدول رقم (16) أن قيمة معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة (عناصر الابتكار مجتمعة) والمتغير التابع (الميزة التنافسية) كانت (0.81)،كما تشير إلى أن التغيّر في المتغير المستقل (عناصر الابتكار مجتمعة) (R^2) يفسر ما نسبته (0.65) من التغيّر في المتغير التابع(الميزة التنافسية)، والعلاقة بينهما طردية، وأن نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F) (181.711) وهي دالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.000). لذلك فأنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عناصر الابتكار مجتمعة والميزة التنافسية بالمؤسسات الصحية الخاصة بمدينة الرياض). يدل ذلك على قدرة المؤسسات الصحية الخاصة والعاملين بها على إجراء تغييرات جذرية في هياكلها التنظيمية،واهتمامها بوضع برامج تدريبية وتطويرية ذات كفاءة عالية تساعد بها العاملين لديها على فهم آليات عمل الإدارة، بما جعلها قادرة على التفوق الترويجي واكتساب الشهرة في تقديم الخدمة الصحية ذات الجودة العالية. وهذه

النتيجة تتوافق مع ما توصلت إليه دراسة (السكارنة، 2008م) بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق عناصر استراتيجيات الريادة، والإبداع، والابتكار، والتفرد، وأخذ المخاطرة، والمبادأة وتحقيق الميزة التنافسية.

13.3.2.3 :**اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:**

وقد نصت الفرضية على أن:

"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عناصر الإبداع والابتكار والميزة التنافسية بالمؤسسات الصحية الخاصة بمدينة الرياض"

لاختبار هذه الفرضية فقد قام الباحث باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط (Simple linear regression) لمعرفة هذه العلاقة مع الميزة التنافسية في المؤسسات الصحية الخاصة بمدينة الرياض، حيث تبين النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (17) ما يلي:

جدول رقم (17)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple linear regression) لقياس العلاقة بين عناصر الإبداع والابتكار مجتمعة والميزة التنافسية في المؤسسات الصحية الخاصة بمدينة الرياض

	معاملات الانحدار	اختبار (t)	القيمة الاحتمالية(Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	1.294	5.112	0.000	معنوية
$\hat{B}_1$	0.793	10.230	0.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.78			
معامل التحديد (R^2)	0.61			
اختبار (F)	89.230	النموذج معنوي		
$\hat{y} = 1.294 + 0.793x_3$				

المصدر: نتائج تحليل برنامج spss

يتضح من البيانات في الجدول رقم (17) أن قيمة معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة (عناصر الإبداع والابتكار مجتمعة)والمتغير التابع (الميزة التنافسية) كانت (0.78)، كما تشير إلى أن التباين في المتغيرات المستقلة (عناصر الإبداع والابتكار مجتمعة) (R^2) يفسر ما نسبته (0.61) من التباين في المتغير التابع(الميزة التنافسية)، والعلاقة بينهما طردية، وأن نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F) (89.230) وهي دالة عند مستوى دلالة (0.000). لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عناصر الإبداع والابتكار مجتمعة والميزة التنافسية بالمؤسسات الصحية الخاصة بمدينة الرياض).يؤكد ذلك على قدرة المؤسسات الصحية الخاصة بمدينة الرياض والعاملين بها على إيجاد أفكار جديدة ومفيدة ومتصلة بحل المشكلات الصحية والإدارية التي تواجههم أثناء العمل، وتوفّر الإمكانيات والابتكارية لديهم والتي تهدف إلى تقديم تحسينات في المنتجات كخدمات إضافية، ولتلبية حاجات السوق وذلك بالاستعانة بقدرات المؤسسات الأخرى في مجال البحث والتطوير والتدريب مما جعل هذه المؤسسات تتميز عن المؤسسات الأخرى في إتقان وجودة الخدمة الصحية المختلفة والمتنوعة للزبائن. هذه النتيجة تتوافق مع ما توصلت إليه دراسة (القريوتي وآخرون، 2014م) بوجود أثر ذيدلالةٍ إحصائية لكل من التركيز على العميل،والاهتمام بحل المشكلات الاجتماعية، والاهتمام بالعاملين، والاهتمام بالبيئة، والمنافسة الشريفة،والمساهمة في دعم الخطط التنموية في تحقيق الميزة التنافسية في الشركة شركة زين للاتصالات الخلوية.

4.2.3.13:اختبار الفرضية الرئيسة الثانية:

وقد نصت الفرضية على أن:

"توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الشخصية (المؤهل العلمي، الوظيفة، التخصص الأكاديمي) والمتغيرات المستقلة (عناصر الإبداع، عناصر الابتكار، عناصر

الإبداع والابتكار)"

هدف وضع هذه الفرضية إلى بيان أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اجابات مفردات العينة للمتغيرات الشخصية والمتغيرات المستقلة:ولاختبار هذه الفرضية سيتم استخدام تحليل التباين الأحادي.

جدول رقم (18)

نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق بين آراء أفراد عينة الدراسة على المتغيرات المستقلة وفق المؤهل العلمي

المتغير	مصادر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	التباين	قيمة (F)	القيمة الاحتمالية
عناصر الإبداع	بين المجموعات	3	8.022	2.674	608.16	010.0
	الخطأ	96	111.46	1.161		
	الكلي	99	119.49			
عناصر الابتكار	بين المجموعات	3	1.075	0.358	.86723	.0000
	الخطأ	96	11.035	0.015		
	الكلي	99	12.109			
عناصر الإبداع والابتكار	بين المجموعات	3	3.245	1.082	457.15	0.000
	الخطأ	96	16.294	0.070		
	الكلي	99	19.539			

المصدر: نتائج تحليل برنامج spss

يبين الجدول رقم (18) نتائج اختبار الفروق بين متوسطي المتغيرات المستقلة (عناصر الإبداع، عناصر الابتكار، عناصر الإبداع والابتكار)وفق المؤهل العلمي

1. بلغت قيمة (F) المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة على متغير عناصر الإبداع باختلاف مؤهلاتهم (16.608) وهي أكبر من قيمة (F) المستخرجة من الجدول عند درجتي حرية (3) و (99) ومستوى دلالة (5٪)

والبالغة (3.10)، فهذا يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (5٪) بين إجابات أفراد عينة الدراسة ولصالح الأفراد من ذوي مؤهل الدكتوراه.

2. بلغت قيمة (F) المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة على متغير عناصر الابتكار باختلاف مؤهلاتهم (23.867) وهي أكبر من قيمة (F) المستخرجة من الجدول عند درجتي حرية (3) و (99) ومستوى دلالة (5٪) والبالغة (3.10)، فهذا يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (5٪) بين إجابات أفراد عينة الدراسة ولصالح الأفراد من ذوي مؤهل ثانوي.

3. بلغت قيمة (F) المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة على متغير عناصر الإبداع والابتكار باختلاف مؤهلاتهم (15.457) وهي أكبر من قيمة (F) المستخرجة من الجدول عند درجتي حرية (3) و (99) ومستوى دلالة (5٪) والبالغة (3.10)، فهذا يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (5٪) بين إجابات أفراد عينة الدراسة ولصالح الأفراد من ذوي بكالوريوس.

الجدول رقم (19)

نتائج اختبار (t) للفرق بين متوسطي عناصر الإبداع وعناصر الابتكار وعناصر الإبداع والابتكار من حيث الوظيفة

المتغير	الوظيفة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة(t)	مستوى الدلالة
عناصر الإبداع	طبية	3.047	1.202	6.164	0.000
	إدارية	3.896	0.867		
عناصر الابتكار	طبية	3.328	0.345	3.003	0.001
	إدارية	3.675	0.352		
عناصر الإبداع والابتكار	طبية	3.210	0.488	4.698	0.000
	إدارية	3.589	0.361		

المصدر: نتائج تحليل برنامج spss

يوضح الجدول رقم (19) نتائج اختبار (t) للفرق بين متوسطي المتغيرات المستقلة (عناصر الإبداع وعناصر الابتكار وعناصر الإبداع والابتكار) من حيث الوظيفة:

1. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5٪) بين متوسطي الوظيفة الطبية والوظيفة الإدارية في عناصر الإبداع، وذلك اعتماداً على قيمة (t) البالغة (6.164) ومستوى الدلالة لها والبالغ (0.000) والذي هو أقل من (0.05)، ويشير إحصائياً وجود فروق ذات دلالة إحصائية من حيث الوظيفة لصالح الوظيفة الإدارية.
2. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5٪) بين متوسطي الوظيفة الطبية والوظيفة الإدارية في عناصر الابتكار، وذلك اعتماداً على قيمة (t) البالغة (3.003) ومستوى الدلالة لها والبالغ (0.001) والذي هو

أقل من (0.05)، ويشير إحصائياً وجود فروق ذات دلالة إحصائية من حيث الوظيفة لصالح الوظيفة الإدارية.

3. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5٪) بين متوسطي الوظيفة الطبية والوظيفة الإدارية في عناصر الإبداع والابتكار، وذلك اعتماداً على قيمة (t) البالغة (4.698) ومستوى الدلالة لها والبالغ (0.001) والذي هو أقل من (0.05)، ويشير إحصائياً وجود فروق ذات دلالة إحصائية من حيث الوظيفة لصالح الوظيفة الإدارية.

الجدول رقم (20)

نتائج اختبار (t) للفرق بين متوسطي عناصر الإبداع وعناصر الابتكار وعناصر الإبداع والابتكار من حيث التخصص الأكاديمي

المتغير	التخصص	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة(t)	مستوى الدلالة
عناصر الإبداع	نظري	3.047	1.046	-2.940	0.004
	علمي	3.896	1.061		
عناصر الابتكار	نظري	3.328	0.281	-4.382	0.000
	علمي	3.675	0.335		
عناصر الإبداع والابتكار	نظري	3.210	0.322	-4.039	0.000
	علمي	3.589	0.440		

المصدر: نتائج تحليل برنامج spss

يوضح الجدول رقم (20) نتائج اختبار (t) للفرق بين متوسطي المتغيرات المستقلة (عناصر الإبداع وعناصر الابتكار وعناصر الإبداع والابتكار) من حيث التخصص الأكاديمي:

1. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5٪) بين متوسطي التخصص النظري والتخصص العلمي في عناصر الإبداع، وذلك اعتماداً على قيمة (t) البالغة (2.940-) ومستوى الدلالة لها والبالغ (0.004) والذي هو أقل من (0.05)، ويشير إحصائياً وجود فروق ذات دلالة إحصائية من حيث التخصص لصالح التخصص العلمي.
2. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5٪) بين متوسطي التخصص النظري والعلمي في عناصر الابتكار، وذلك اعتماداً على قيمة (t) البالغة (4.382-) ومستوى الدلالة لها والبالغ (0.000) والذي هو أقل من (0.05)، ويشير إحصائياً وجود فروق ذات دلالة إحصائية من حيث التخصص لصالح التخصص العلمي.
3. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5٪) بين متوسطي التخصص النظري والعلمي في عناصر الإبداع والابتكار، وذلك اعتماداً على قيمة (t) البالغة (4.039-) ومستوى الدلالة لها والبالغ (0.000) والذي هو أقل من (0.05)، ويشير إحصائياً وجود فروق ذات دلالة إحصائية من حيث التخصص لصالح التخصص العلمي.

4.12 :الأهمية النسبية للمتغيرات المستقلة:

تمّ أستخدم نموذج المقدرات القياسية لبيان الأهمية النسبية للمتغيرات المستقلة (عناصر الإبداع وعناصر الابتكار وعناصر الإبداع والابتكار) على المتغير التابع (الميزة التنافسية). كما يلي:

جدول رقم (21)

نموذج المقدرات القياسية

المتغير المستقل	الأهمية النسبية	الترتيب من حيث الأهمية النسبية
عناصر الإبداع والابتكار	0.803	الأول
عناصر الإبداع	0.554	الثاني
عناصر الابتكار	0.394	الثالث

المصدر: نتائج تحليل برنامج spss

يوضح الجدول رقم (21) الترتيب من حيث الأهمية النسبية للمتغيرات المستقلة(عناصر الإبداع وعناصر الابتكار وعناصر الإبداع والابتكار) على المتغير التابع (الميزة التنافسية) حيث بلغت عناصر الإبداع والابتكار (0.803)، أما عناصر الإبداع بلغت الأهمية النسبية (0.554)، في حين بلغت الأهمية النسبية لعناصر الابتكار (0.394).

14.الاستنتاجات والتوصيات

1.14 الاستنتاجات:

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

1. وجود ارتباط طردي بين عناصر الإبداع مجتمعة كمتغير مستقل والميزة التنافسية كمتغير تابع بالمؤسسات الصحية الخاصة بمدينة الرياض، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.73)، كما بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.53)، هذه القيمة تدل على أن عناصر الإبداع كمتغير مستقل يساهم بـ (53٪) في الميزة التنافسية (المتغير التابع).

2. أشارت نتائج الدراسة إلى أن العاملين بالمؤسسات الصحية الخاصة متجددين في أفكارهم، ولديهم القدرة على الإتيان بالأفكار الجديدة النادرة والمفيدة والتي تساهم في إتقان تقديم الخدمات الصحية المتعددة والمتنوعة.

3. وجود ارتباط طردي بين عناصر الابتكار مجتمعة كمتغير مستقل والميزة التنافسية كمتغير تابع بالمؤسسات الصحية الخاصة بمدينة الرياض، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.81)،كما بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.65)، هذه القيمة تدل على أن عناصر الابتكار كمتغير مستقل يساهم بـ (65٪) في الميزة التنافسية (المتغير التابع).

4. أشارت نتائج الدراسة إلى أن اهتمام هذه المؤسسات بتقديم تحسيناتٍ جديدةٍ في صناعة الخدمة الصحية الخاصة بمدينة الرياض، ولتلبية حاجات الزبائن الصحية المتعددة والمتنوعة، وتهتم أيضاً بالأنشطة البحثية والتدريبية والتطويرية التي تهدف إلى تحسين وتطوير العملية الإدارية والصحية.

5. وجود ارتباط طردي بين عناصر الإبداع والابتكار مجتمعة كمتغير مستقل والميزة التنافسية كمتغير تابع بالمؤسسات الصحية الخاصة بمدينة الرياض، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.78)، كما بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.61)، هذه القيمة تدل على أن عناصر الإبداع والابتكار مجتمعة كمتغيرات مستقل تساهم بـ (61٪) في الميزة التنافسية (المتغير التابع).

6. أشارت نتائج الدراسة إلى أن اهتمام هذه المؤسسات بتنميةِ وتطويرِ القدرات الإبداعية والابتكارية لدى أفرادها العاملين سعياً إلى تحقيق الميزة التنافسية عن طريق تقديم الخدمات الصحية المتميزة.

7. أشارت نتائج الدراسة إلى أن المؤسساتُ الصحّية الخاصة بمدينة الرياض تجري تغييراتٍ جذريةٍ مستمرة في أنظمتها المتعددة وهياكلها التنظيمية لمواكبة ما تفرزه التغيرات والضروريات التكنولوجية.
8. تبين وجود علاقة إيجابية للإبداع والابتكار على الميزة التنافسية. وهذا يشير إلى إدراك عينة الدراسة إلى أهمية المتغيرات، ويزيد من التأثير في تحقيق الميزة التنافسية.
9. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (5٪) بين إجابات أفراد عينة الدراسة على المتغيرات المستقلة وفق المؤهل العلمي.
10. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (5٪) بين إجابات أفراد عينة الدراسة على المتغيرات المستقلة وفق الوظيفة.
11. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (5٪) بين إجابات أفراد عينة الدراسة على المتغيرات المستقلة وفق التخصص الأكاديمي.
12. بالرغم من اختلاف الدراسات والبحوث وعدم اتفاقها في جوانب متعددة في فهم وتحديد الإبداع والابتكار، إلا أنها تتفق جميعاً على أهميتها لجميع المنظمات الصحية، فبدونها لا يمكن لإدارات المنظمات فهم السلوك الوظيفي للعاملين، وكيفية إدارتها لتحقيق الأداء المطلوب منهم.

2.14 : التوصيات

توصي الدراسة بما يلي:

1. التأكيد على إدارات المؤسسات قيد الدراسة على تحديد ودراسة علاقة الارتباط والتأثير بصورة مُستمرة بين عناصر الإبداع والميزة التنافسية بهدف تَحسين وتطوير خدماتها الصحية؛ لتلبية حاجات الزبائن المُتجددة باستمرار.
2. التأكيد على إدارات المؤسسات قيد الدراسة على تحديد ودراسة علاقة الارتباط والتأثير بصورة مُستمرة بين عناصر الابتكار والميزة التنافسية بهدف

تَحسين وتطوير البرامج والخدمات التي تتجاوز النشاطات الوظيفية الأساسية لها.

3. على المؤسسات الصحية قيد الدراسة تَطوير مَهارات وقُدرات ومَعارف العاملين لديها بتوفير وإعداد دورات تدريبية وتطويرية في مجالات الإبداع والابتكار والميزة التنافسية، وكل ما هو جديد في هذه المَجالات وبالتعاون مع المؤسسات التعليمية والتدريبية ذات الصلة.
4. تركيز المؤسسات الصحية السعودية على إجراء دراسات دورية للتعرف على نقاط الضعف، ونقاط القوة المتعلقة بعناصر الرضا الوظيفي، وأثرهم في تحسين الميزة التنافسية التي تمتلكها المؤسسات الصحية السعودية، وذلك من خلال إنشاء إدارات وأقسام متخصصة بإدارة الموارد البشرية ترتبط بالإدارة العليا حسب الهيكل التنظيمي، وتضم أفراد مؤهلين في مجال الموارد البشرية، وتعنى بتصميم وتنفيذ النظم والسياسات الخاصة بالتعامل مع معطياتها.

المراجع

المراجع العربية:

- السكارنة، بلال خلف، 2008م،استراتيجيات الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية"دراسة ميدانية على شركات الاتصالات في الأردن"كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد السابع عشر ايار.
- الحراشنة،محمد وآخرون، 2006م، أثر التمكين الإداري والدعم التنظيمي في السلوك الإبداعي كما يراه العاملون في شركة الاتصالات الأردنية: دراسة ميدانية، مجلة العلوم الإدارية، المجلد 33، العدد 2.
- عبد الفتاح، نبيل، 1995 م، مهارات التفكير الإبداعي وعلاقتها بعملية اتخاذ القرار، مجلة الإداري، مسقط.
- طاهر، محسن منصور الغالبي، وائل محمد صبحي إدريس،2009 م، الإدارة الاستراتيجية منظور منهجي متكامل، دار وائل للنشر، الأردن، عمان، الطبعة الثانية.
- جروان، فتحي، 2002م، الإبداع مفهومه-معاييره-نظرياته-قياسه-تدريبه-مراحله-العملية الإبداعية، عمان، دار الفكر للطباعة والنشر.
- عبد الرحمن، سعد، (1998م)، القياس النفسي –النظرية والتطبيق، ط3، القاهرة، دار الفكر العربي.
- السرور، ناديا، 2002م، مقدمة في الإبداع، عمان، دار وائل للطباعة والنشر.
- الحيزان، عبدالإله،2002م،لمحاتعامة في التفكير الإبداعي، الرياض،مطابع أضواء المنتدى.
- الخطيب،احمد، 1989م، إدارة التغير والإبداع،استراتيجيات وتقنيات حديثة للتطوير التنظيمي،عمان، دار وائل للنشر.
- إبراهيم، عبد ا لستار، 2002م،الإبداع قضايا هو تطبيقاته،القاهرة،مكتبة الأنجلو المصرية.
- جروان،فتحي عبد الرحمن ،1999م، تعليم التفكير "مفاهيم وتطبيقات"، ط1، دار الكتاب الجامعي،عمان–الأردن.
- النمر،سعود،1410ه،السلوك الإداري،الرياض،جامعة الملك سعود عمادة شؤون المكتبات.
- الشمري،فهد، 2002م، المدخل الإبداعي لإدارة الأزمات والكوارث، الرياض،شركة مطابع نجد.
- خليل، نبيل مرسي،1998 م، الميزة التنافسية في مجال الأعمال، مصر، مركز الإسكندرية.

الدوريات العربية:

- الطويل،أكرم محمد،إسماعيل، رغيد إبراهيم، العلاقة بين أنواع الإبداع التقني وأبعاد الميزة التنافسية / دراسة ميدانية في مجموعة مُختارة من الشركات الصناعية في محافظة نينوى، جامعة الموصل/ كلية الإدارة والاقتصاد 2008 – 2009م.
- رزق الله، حنان،أثر التمكين على تحسين جودة الخدمة التعليمية بالجامعة "دراسة ميدانية لعينة من كليات جامعة منتوري قسنطينة" مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في تسيير المؤسسات" جامعة منتوري، قسنطينة، 2009/ 2010م.
- عبد الحميد، عفاف السيد بدوي، رؤية استراتيجية لرأس المال الفكري ودوره في تحقيق الميزة التنافسية "دراسة ميدانية" جامعة الأزهر كلية التجارة 2012 م.
- عبيد،شاهر، دور الخدمات الإلكترونية المصرفية في تعزيز الميزة التنافسية في قطاع البنوك في محافظة جنين، (ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الاقتصادي لجامعة القدس المفتوحة)، جامعة القدس المفتوحة، رام الله – فلسطين،2012م.
- العنقري، غادة، علاقة السلوك القيادي بالإبداع الإداري للمرؤوسين" دراسة استطلاعية على موظفي الأجهزة الحكومية في مدينة الرياض" رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، الرياض، 2001م.
- العجلة، توفيق عطية توفيق، الإبداع الإداري وعلاقته بالأداء الوظيفي لمديري القطاع العام" دراسة تطبيقية على وزارات قطاع غزة"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين،2009 م.

المراجع الإنجليزية:

1. Porter. M, 1993, "Advantage concurrently des Nations", Inter Edition.
2. Ekvall, Goran. "Organizational Climate for Creativity and Innovation". European Journal of Workand Organizational Psychology, 1996, 5, PP, 105-123.
3. Evans, and Collier, Operation Management an Integrated Goods and services, Approach, Thomson, South, western, U.S.Ainternational, studentedition, www.swlearing.com.2007.
4. Griffin, Ricky W."Management".4th Ed, NewJersey: TexasAnd M University, 1993.

الانترنت:

1. https://samehar.wordpress.com/2006/06/25/a625

التدفقات المالية غير المشروعة
في أفريقيا جنوب الصحراء واثارها التنموية
دراسة تحليلية للنموذج النيجيرى

د. نهلة أحمد أبو العز

استاذ الاقتصاد المساعد بقسم السياسة والاقتصاد

معهد البحوث والدراسات الأفريقية – جامعة القاهرة

ملخص الدراسة :

يعد هروب رأس المال من أبرز التحديات التي تواجه الجهود التنموية في القارة الافريقية وذلك في ظل ندرة رأس المال، حيث تعاني معظم دول القارة من أزمات في موازين مدفوعاتها، وضعفا ملموساً في مستويات الادخار. وتتعدد قنوات خروج التدفقات الرأسمالية غير المشروعة في افريقيا أبرزها ما تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات من التهرب من الضرائب، وتحويل الأرباح، وتزييف الفواتير، ورأس المال الساخن، تلك القنوات التي تتوفر في بيئات تعاني من الفساد واضطراب الأوضاع السياسية وسوء إدارة الاقتصاد.ومن ثم تبحث الدراسة مشكلة تزايد تلك التدفقات فى أفريقيا وذلك بالاعتماد على التجربة النيجيرية. ولقد توصلت الدراسة الى وجود تاثير ملموس للتدفقات المالية غير المشروعة على النمو الاقتصادى والتنمية فى نيجيريا. وتوصى الدراسة بتكثيف الجهود الدولية المبذولة في مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة على مستوى القارة الافريقية عموماً والحالة النيجيرية على وجه الخصوص.

الكلمات المفتاحية :

التدفقات المالية غير المشروعة , افريقيا ، النمو الاقتصادى ، نيجيريا

ABSTRACT :

Capital flight is one of the most important challenges facing development efforts in the African continent, in light of the scarcity of capital, where most of the continent suffers from balance-of-payments crises and a significant reduction in savings levels. There are numerous channels of illegal capital flows in Africa, most notably multinational tax evasion, profit transfer, billing fraud and hot capital, which are available in corrupt environments, Political turmoil , and mismanagement of the economy. The study then examines the problem of increasing these flows in Africa, depending on the Nigerian experience. The study found a significant impact of illegal financial flows on Nigeria's economic growth and development. The study recommends intensifying international efforts to combat illegal financial flows on the African continent in general and the Nigerian situation in particular.

KEY WORDS:

ILLICIT FINANCIAL MONEY, AFRICA, ECONOMIC GROWTH, NIGERIA

مقدمة:

بدأ مصطلح التدفقات المالية غير المشروعة"IFF" (Illicit Financial Flows) بالظهور في التسعينيات من القرن الماضى، وكان يرتبط بقوة مع مصطلح هروب رأس المال ، وهو يشير بشكل عام إلي حركة رءوس الأموال المرتبطة بالأنشطة غير القانونية أو بشكل أوضح تلك التي يتم الحصول عليها و نقلها بشكل غير مشروع واستخدامها عبر الحدود ، تلك التي تندرج تحت ثلاثة مجالات رئيسية وهي: الممارسات غير الشرعية مثل الفساد والتهرب الضريبي و جني الأموال من الأنشطة غير المشروعة مثل المخدرات وتجارة البشر وتهريب المعادن والحياة البرية، واستخدام تلك الأموال في أغراض غير قانونية مثل تمويل الجريمة المنظمة. فلقد قدر تقرير منظمة النزاهة العالمية حجم تلك التدفقات بالدول النامية بقيمة تراوحت بين 2 الى 3,5 تريليون دولار خلال عام 2014، كما قدرت المنظمة ان تلك التدفقات ساهمت بنسبة تراوحت بين 14,1٪ و 20٪ من اجمالى حجم تجارة الدول النامية خلال الفترة (2014- 2005) .

وعلى مدى السنوات الخمسين الماضية، يقدر أن أفريقيا فقدت ما يزيد على تريليون دولار من خلال التدفقات المالية غير المشروعة، وهذا المبلغ يعادل تقريبا مجموع المساعدات الانمائية الرسمية التى تلقتها أفريقيا خلال نفس الإطار الزمني. وفي الوقت الحاضر، يقدر أن أفريقيا تخسر أكثر من 50 بليون دولار سنويا بسبب تلك التدفقات غير المشروعة، ولكن هذه التقديرات قد تكون أقل من الواقع حيث لاتتوافر بيانات دقيقة لجميع البلدان الأفريقية، وهذه التقديرات غالبا ما تستبعد بعض أشكال التدفقات غير المشروعة والتي تكون بطبيعتها سرية مثل عائدات الرشوة والاتجار بالمخدرات والأشخاص والأسلحة النارية. ومن ثم فإن المبلغ الذي تفقده أفريقيا سنويا بسبب تلك التدفقات يتجاوز 50 مليار دولار بكثير .

أهمية الدراسة :

تصاعد الاهتمام بقضية التفقات المالية غير المشروعة وانعكاساتها السلبية على افاق التنمية فى دول القارة على مدى العقدين الماضيين مع تنامى وطأتها وتكلفتها فى تأخير النمو أو سوء توزيع عوائده فى مختلف دول القارة. ومن ثم تأتى هذه الورقة لتتناول تلك الظاهرة بالبحث والتحليل موضحة انعكاساتها على النمو الاقتصادى فى القارة الافريقية، وقد تم اختيار الحالة النيجيرية باعتبارها من ابرز النماذج الدالة على تنامى تلك الظاهرة ، فلقد أشار تقرير منظمة النزاهة العالمية الى انها تعد المصدر الرئيسي للتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة (2000-2009)، بل والاكثر من ذلك احتلت نيجيريا المرتبة السابعة من بين عشرة دول من حيث حجم الاموال التراكمية غير المشروعة خلال الفترة (2001-2010) بقيمة بلغت 129 بليون دولار، في حين جاءت الصين على راس تلك المجموعة بقيمة بلغت 2,74 تريليون دولار خلال نفس الفترة .

هدف الدراسة :

تهدف الدراسة الى تقديم رؤية نظرية لظاهرة التدفقات المالية غير المشروعة فى افريقيا من خلال تحديد مفهومها وابراز أهم انماها وانواعها، ومحاولة تفسير اسباب انتشارها فى المجتمعات الافريقية وجهود التصدى له، كما تهدف الدراسة الى طرح حالة تطبيقية ونموذجاً صريحا لانتشار تلك التدفقات من خلال عرض التجربة النيجيرية فى هذا الصدد ومحاولة قياس العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادى بها.

اشكالية الدراسة :

تشير الدراسات الحالية إلى أن التدفقات المالية غير المشروعة - والتى تنطوي على ممارسات متمثلة فى غسيل الأموال، والرشوة من جانب الشركات الدولية، والتهرب الضريبي، والتضليل التجاري- تحرم البلدان النامية من الموارد التي يمكن استخدامها فى تمويل الخدمات العامة الأساسية التي تتراوح بين الأمن والعدالة وبين تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل التعليم والصحة ، ومن ثم فهى تقود الى ضعف النظم المالية وتقويض الامكانيات الاقتصادية.ويزداد الامر سوءاً فى حالة الدول الافريقية عموماً، ونيجيريا على وجه الخصوص، حيث تؤدى تلك الظاهرة الى استنزاف الاحتياطيات الأجنبية، وزيادة معدلات التضخم، والتقليل من حصيلة الضرائب، واعاقة الاستثمار، وتقويض التجارة الحرة .

وإلى جانب ذلك فان التدفقات المالية غير المشروعة تؤدى الى تآكل الموارد التي يمكن استخدامها للتخفيف من وطأة الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي، كما انها تميل إلى تقييد قدرة البلدان المتضررة على تعبئة الموارد المحلية والوصول إلى رأس المال الأجنبي اللازم لتمويل النمو الاقتصادي والتنمية ، ونتيجة لذلك، فانها تسهم فى تأخر النمو الاقتصادي والتنمية بالدول النامية عموما ودول القارة الافريقية على وجه الخصوص.

تساؤلات الدراسة:

فى ضوء الاشكالية السابقة تسعى الدراسة الى الاجابة على التساؤلات التالية:

- ما هى اهم مفاهيم وانواع التدفقات المالية غير المشروعة؟
- كيف تطورت تلك التدفقات فى القارة الاقريقية؟ما هو وضع القارة مقارنة ببقية اقاليم العالم؟
- ما هى أهم الآثار التنموية لتلك التدفقات فى القارة ؟
- الى اى مدى يتأثر النمو الاقتصادى فى نيجيريا بتلك التدفقات ؟
- ما هى أهم جهود مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة فى القارة؟
- كيف يمكن الحد من تنامى التدفقات المالية غير المشروعة؟

فرضيات الدراسة ومنهجها:

لتحقيق أهداف الدراسة والاجابة على تساؤلاتها ، فانه سيتم اختبار صحة الفرضيات التالية :

- هناك اثر ملموس للتدفقات المالية غير الشرعية على النمو الاقتصادى فى نيجيريا .
- هناك اثر ملموس للتدفقات المالية غير الشرعية على نصيب الفرد من الدخل فى نيجيريا

وستقوم الدراسة باستخدام منهج التحليل القياسى من خلال تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية لاختبار صحة الفرضيات السابقة .

ولقد تم تقسيم الورقة إلى عدد من المحاور على النحو التالى :

- **اولاً : اطار نظرى حول مفهوم واثار التدفقات المالية غير المشروعة.**

- **ثانياً: تطور التدفقات المالية غير المشروعة فى افريقيا واثارها التنموية**
- **ثالثاً: أثر التدفقات المالية غير المشروعة على النمو الاقتصادى والتنمية بالتطبيق على الحالة النيجيرية.**
- **رابعاً: المبادرات الافريقية والدولية الحديثة الرامية إلى الحد من التدفقات المالية غير المشروعة:**
- **خاتمة وتوصيات.**

أولا : إطار نظري حول مفهوم واثار التدفقات المالية غير المشروعة.

1- مفهوم التدفقات المالية غير الشرعية:

يُعَرف هروب راس المال بأنه" التدفق الخارج لرأس المال المحلي من بلد ما استجابة أو ردة فعل لمخاطر اقتصادية وسياسية في الاقتصاد المحلي. و يُعرف أيضا بأنه" كافة الأصول الخارجية المسجلة وغير المسجلة ، بما فى ذلك مشتريات الأصول المالية الأجنبية والاستثمار الأجنبى المباشر، بالإضافة إلى الأصول الحقيقية المملوكة للقطاعات البنكية وغير البنكية ، سواء أكانت عامة أو خاصة. وهو المفهوم الواسع للهروب . [1]

وقد بدأ مصطلح التدفقات المالية غير المشروعة (Illicit Financial Flows "IFF") بالظهور في التسعينيات من القرن الماضى ، والذي كان يرتبط بقوة مع مصطلح هروب رأس المال وهو يشير بشكل عام "إلي حركة رءوس الأموال المرتبطة بالأنشطة غير القانونية أو بشكل أوضح تلك التي يتم الحصول عليها و نقلها بشكل غير مشروع واستخدامها عبر الحدود ، تلك التي تندرج تحت ثلاثة مجالات رئيسية وهي: الممارسات غير الشرعية مثل الفساد و التهرب الضريبي و جني الأموال من الأنشطة غير المشروعة مثل المخدرات و تجارة البشر وتهريب المعادن والحياة البرية ، واستخدام تلك الأموال في أغراض غير قانونية مثل تمويل الجريمة المنظمة". وقد تبني

الفريق رفيع المستوي المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من افريقيا التعريف المستخدم من قبل منظمة النزاهة المالية العالمية والتي عرفتها بأنها "حركة رءوس الأموال المكتسبة و المنقولة بطريقة غير مشروعة عبر الحدود" والتي تم تقسيمها إلي ثلاثة أنواع استنادا إلي مصدر التدفق وهي: الفساد والأنشطة التجارية والأنشطة الإجرامية [2].أما مجموعة البنك الدولي فقد عرفته بأنه يغطي تدفقات الأصول والأموال غير المشروعة عبر الحدود والمصادر الرئيسية التي ولدت تلك الأموال، والأموال والأنشطة التي لها علاقة بالفساد و الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية و التهريب والتهرب الضريبي وغسيل الأموال والغش في التجارة الدولية ، والتجنب الضريبي، وتلك الأموال التي ترتبط بأنشطة غير قانونية . [3]

2- قنوات التدفقات المالية غير الشرعية :

توجد أدوات عديدة لهروب رأس المال الى الخارج ؛ فقد يتم الهروب بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر، كما قد تتضمن العملية أكثر من طرف أو أكثر من دولة، وأبسط أشكاله يكون في شكل نقدى ، كذلك من خلال التهريب السلعى Smuggling ، أو الرشاوى والعمولات على الصفقات الضخمة ،أو من خلال عمليات تزييف الفواتير، كذلك الترتيبات المتبادلة بين المقيمين فى دولتين أو أكثر ، أو استيراد السلع المعمرة والسلع الفاخرة [4] ، ناهيك عن التدفقات التي تحث عليها النخب السياسية ، و تُمارس الشركات متعددة الجنسيات ما يعرف بتسعير التحويلات أو نقل الأرباح ، وتعتبر طريقة رأس المال المحدود أبرز الطرق التي تستخدمها تلك الشركات، أو من خلال القطاع المصرفي. [5]

بشكل عام يمكن القول بوجود ثلاث قنوات رئيسية للتدفقات المالية غير المشروعة تتمثل فى : الأنشطة التجارية، والأنشطة الإجرامية، والفساد .

أ- **الأنشطة التجارية:**

تتعدد اغراض التدفقات المالية غير المشروعة الناجمة عن الانشطة التجارية مثل إخفاء الثروة، والتهرب من أو تجنب الضرائب ، والتهرب من الرسوم الجمركية . وإحدى الممارسات التجارية الشائعة في هذا الصدد هي التلاعب بالفواتير التجارية. وهذا يعني تزوير المستندات التجارية، مثل الاستمارات الجمركية. فعن طريق التقليل من أرقام فواتير الصادرات والمغالاة في أرقام فواتير الواردات، يمكن للمتهرّبين من الضرائب أن ينقلوا أصولاً خارج بلدانهم للاحتفاظ بها في حسابات مصرفية سرية وفي شركات صورية.

ووفقاً لمنظمة النزاهة المالية العالمية، يشكل التلاعب في الفواتير التجارية أكثر الطرق شيوعاً لنقل الأموال على نحو غير مشروع خارج البلدان النامية. وقدرت هذه المنظمة أن التلاعب في الفواتير التجارية كان مسؤولاً عن أكثر من 80 ٪ من جميع التدفقات غير المشروعة المتجهة إلى الخارج في الفترة ما بين عامي 2004 و2013 - بمتوسط قدره 655 مليار دولار في العام - وقد تضاعف حجم هذه التدفقات تقريباً خلال هذه الفترة الزمنية[6].ويبين تحليل أجرته المنظمة أنه حدث في سبع من السنوات العشر الماضية أن كان الحجم العالمي من التدفقات المالية غير المشروعة الخارجة من البلدان النامية-والتي يشكل التلاعب بالفواتير التجارية الجزء الأكبر منها-أكبر من قيمة جميع أشكال المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر المتجهين إلى الدول الفقيرة، مجتمعين[7].ولا تأخذ هذه التقديرات في الحسبان التلاعب في الفواتير المتعلقة بتجارة الخدمات والسلع غير المادية ، التي تشكل قرابة 20٪ من التجارة العالمية وقد وجدت دراسة أجرتها منظمة النزاهة المالية العالمية أن الإيرادات الضريبية التي تضيع على البلدان النامية بسبب إعادة إصدار الفواتير قد

بلغت ما بين 98 مليار دولار إلى 106 مليارات دولار في العام خلال الفترة ما بين عامي 2002 و2006[8].

ب- الانشطة الاجرامية :

تتراوح تلك الانشطة بين الاتجار بالأشخاص، والمخدرات والأسلحة الى التهريب، فضلا عن الاحتيال فى القطاع المالي، مثل القروض غير المصرح بها أو غير المضمونة، وغسيل الأموال، والتلاعب في سوق الأوراق المالية، والتزوير الصريح. وقد حظي غسيل الاموال بأكبر قدر من الاهتمام العالمي .[9]

ج- الفساد :

قدر بنك التنمية الافريقي الخسائر التى تتكبدها القارة الافريقية سنوياً نتيجة لتفشى ظاهرة الفساد بنحو 300 بليون دولار، اى حوالى 25٪ من الناتج المحلى الاجمالى للقارة ، كما اشار البنك الى ان تلك الخسائر تتخطى قيمة اجمالى تدفقات المساعدات والمنح التى تأتى الى القارة . وهذا ما ادى الى اعتبار البعض ان تزايد الفساد وارتفاع نسب الاصابة بفيروس نقص المناعة (الايدز) يعدان من اكثر العوامل التى تضعف من فرص التنمية المستدامة بالقارة الافريقية .

3- اسباب تنامى ظاهرة التدفقات المالية غير المشروعة :

تتعدد العوامل المسئولة بشكل واضح عن تزايد قيمة التدفقات المالية غير المشروعة ، فالمناخ الاقتصادى ليس هو العامل الوحيد الذى يؤثر على هروب رؤوس الأموال. ذلك ان هناك تشكيلة من العوامل غير الاقتصادية والتى تسهم أيضا فى ذلك ، مثل الفساد الادارى، وعدم الاستقرار السياسى، والتوقعات ، والعوامل النفسية ... الخ. وفيما يلى نناقش هذه العوامل باختصار:

أ- يؤدى ضعف الادارة والحكم الى تنامى التدفقات المالية غير الشرعية ، حيث يساهم ضعف بيئة الاعمال فى تشجيع الافراد على كسب الاموال بطرق غير مشروعة بدلاً من الاعتماد على الوسائل القانونية ، كما يؤدى تزايد ممارسات الفساد الى تقويض عمل المؤسسات والقوانين مما يشكل بيئة مواتية لتلك التدفقات [10]

ب- كما تُظهر الأدبيات أن البلدان الغنية بالموارد الطبيعية تتصدر قائمة الدول في هروب رأس المال خاصة النفط و المعادن الأخرى ، من خلال الغش التجاري كما في حالات الكاميرون و زيمبابوي ، كما أن النقد الأجنبي الذي توفره المساعدات يتم اختلاس جزء منه و تحويله إلي الخارج إلي أصول خاصة كما في حالة أثيوبيا .[11]

ج- ويمثل الاقتراض الخارجي عنصرا مفسرا لهروب رأس المال ، فقد تبين من عينة تضم 30 بلدا أفريقيا خلال الفترة (1970-1996) أن كل دولار اقتراض خارجي من قبل دول افريقيا جنوب الصحراء يغادر البلاد في المتوسط 80 سنتا في شكل راس مال هارب، و في الغالب نفس الأفراد اللذين يقومون بتهريب رءوس الأموال هم من يقومون بطلب القروض الخارجية فيما يعرف بظاهرة الاستثمار السري الدائري «round-tripping"). ففي حالة بوركينا فاسو وجد أن زيادة الدين بدولار واحد يكون مسئول عن هروب ما بين 20الى40 سنتاً [12] ، كذلك وجدت علاقة إيجابية بينهما في حالات اثيوبيا و مدغشقر

د- كما تعد الصراعات والمخاطر السياسية احد اهم العوامل المفسرة للتدفقات المالية غير المشروعة، فلقد اشارت العديد من الدراسات الى أن البلدان الأكثر استقرار أقل هروبا لرأس المال من تلك المعرضة لحروب أهلية واضطرابات سياسية . ومن ثم يمكن القول ان الصراعات السياسية ثؤثر على تدفق الاموال غير

المشروعة من جانبين : أولا، يثير عدم الاستقرار السياسي خطر على الاستثمار المحلي، وبالتالي يشجع أصحاب الثروة على نقل أصولهم في الخارج لحفظها فى مناطق آمنة. وثانيا، فإن انعدام الديمقراطية والقدرة على التنبؤ بالبيئة السياسية يثير خطر مصادرة الأصول مما يحفز هروب رؤوس الأموال. [13]

ه- تعد الحوافر الضريبية من اهم العوامل المفسرة للتدفقات غير المشروعة ، فعلى الرغم من ان الهدف من تلك الحوافز هو تشجيع الاستثمار الخاص و توسيع حجم النشاط الاقتصادى الا ان اساءة استخدامها يؤدى الى اثار ضارة بالاقتصاد ويؤثر على تزايد حجم التدفقات غير المشروعة.

و- وثمة عامل اخر مهم فى هذا الصدد يتمثل فى وجود الملاذات الضريبية ، وتتابين التقديرات تبايناً كبيراً في هذا الصدد، ولكن الأرقام كبيرة في جميع الحالات. إذ يحدد احد التقديرات قيمة الثروة الخاصة على نطاق العالم المحتفظ بها في الخارج في عام 2013 بمبلغ 8.9 تريليونات دولار[14]، بل يوجد تقدير أحدث عهداً حددها بما بين 24 تريليون دولار و36 تريليون دولار في عام 2015[15]. ولا تقدم هذه التقديرات سوى أرقام الحد الأدنى، بالنظر إلى أنها تشمل فقط الثروة المالية وتتجاهل الأصول الحقيقية مثل العقارات، والقطع الفنية، والمجوهرات والذهب. وطبقا لتقرير اللجنة الاقتصادية لافريقيا بالأمم المتحدة تفقد إفريقيا ما بين 30 و60 مليار دولار سنويا من التدفقات المالية غير المشروعة، الجزء الأكبر منها يذهب إلى مناطق الملاذات الضريبية، مثل بنما وجزر فيرجين البريطانية وسيشيل وغيرها، مما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي للقارة.

4- الآثار المترتبة على التدفقات المالية غير المشروعة:

أ- الأثر على القاعدة الضريبية:

يؤدى هروب رؤوس الأموال الى الإقلال من الإيرادات الحكومية من نواح عديدة، فالآثار السلبية للهروب على النمو تقلل من القاعدة الضريبية ومن ثم حصيلة الضرائب. كذلك فان هروب رؤوس الاموال يقلل من رصيد الثروة والدخول مما يعنى تآكل القاعدة الخاضعة للضريبة . ويؤدى انخفاض القاعدة الضريبية الى مزيد من عجز الميزانية العامة للدولة ، وبالتالى الميل نحو المزيد من الاقتراض للوفاء باحتياجات الإنفاق العام. وإذا لم تكن مصادر الاقتراض المحلى كافية فقد تلجأ الحكومة الى فرض المزيد من الضرائب سهلة التحصيل، مثل ضريبة المبيعات أو قد تلجأ الحكومة الى التمويل التضخمى. [16]

ب- الأثر على الاستثمار وفرص النمو فى المستقبل:

يعد رأس المال من العناصر الحيوية للتنمية فى الدول النامية. وهروب مثل هذا العنصر النادر لن يساعد هذه الدول على أن تواجه الاحتياجات التمويلية لبرامج الاستثمار اللازمة للتنمية الاقتصادية. كذلك من المعلوم أن نقص موارد الصرف الأجنبى سمة من السمات الشائعة للاقتصادات النامية. وحينما يستخدم النقد الأجنبى لتمويل عمليات هروب رؤوس الأموال الى الخارج فان مستويات الواردات سوف تتأثر سواء كانت واردات رأسمالية أو وسيطة ، الأمر الذى يؤثر على مستويات نمو الناتج القومى لهذه الدول. [17]

ج- الأثر على السياسة النقدية

قد يكون الأثر الكامن لهروب رؤوس الأموال على السياسة النقدية خطيرا ، خصوصا فى أوقات الأزمات، فالأزمات السياسية أو الاقتصادية سوف يترتب عليها مزيد من هروب رؤوس الأموال. ولمواجهة هذا الهروب قد تتخذ مجموعة من

الإجراءات لتعديل أدوات السياسة النقدية ، بما فيها التعديل السريع لمعدلات الفائدة والصرف الأجنبى. فاذا كان معدل الفائدة حرا يخضع لظروف العرض والطلب، فان التوقعات المتزايدة حول تخفيض قيمة العملة سوف تدفع معدلات الفائدة الى الارتفاع وذلك لمحاولة تقليل هروب رؤوس الأموال. كما قد يترتب على ذلك تدهور الاحتياطيات الدولية للدولة لمحاولة تثبيت معدل الصرف وما يصاحب ذلك من انخفاض فى عرض النقود. [18]

د- الآثار التوزيعية لهروب رؤوس الأموال.

يمكن توضيح الآثار التوزيعية لهروب رؤوس الآموال من خلال تحركات معدل الصرف الأجنبى. فمن المعلوم أن معدل الصرف الأجنبى بشكل عام مغالى فيه فى حالة الدول النامية. ويفرض هروب رؤوس الأموال ضغوطا نحو تعديل معدلات الصرف لتخفيض قيمة العملة المحلية. وهو ما يعنى ارتفاع القيمة الحقيقية لثروات مالكى الأصول المقومة بالعملات الأجنبية. والعكس فى حالة الأصول المقومة بالعملة المحلية.

كذلك يمكن توضيح هذه الآثار من الناحية الضريبية. حيث يؤدى هروب رؤوس الأموال الى جعل النظام الضريبى غير عادل فى توزيع الأعباء الضريبية. إذ سيقع معظم العبئ الضريبى على الأفراد ذوى الدخول المنخفضة (فرض ضرائب غير مباشرة)، أو الأفراد الذين يملكون أصولا مقومة بالعملة المحلية (ضريبة تضخمية)، بينما يتجنب أصحاب رؤوس الأموال الهاربة هذه الضريبة. [19]

ثانياً : تطور التدفقات المالية غير المشروعة فى افريقيا واثارها التنموية :

1- نظرة عامة على التدفقات المالية غير المشروعة فى افريقيا :

لطالما عانت القارة الافريقية من هروب رؤوس الاموال لاسباب عدة مثل: وجود الاقتصادات القائمة على الموارد والفساد وضعف الحوكمة والتأخر الاقتصادي

وعدم الاستقرار السياسي والقطاع المالي الاقل نمواً.. الى غير ذلك من الأسباب. وتشير التقديرات إلى أن أفريقيا تخسر أكثر من 50 مليار دولار سنويا نتيجة للتدفقات المالية غير المشروعة، وهو ما يتجاوز بكثير مبلغ المساعدات الإنمائية الرسمية الذي تتلقاه القارة. فلقد فقدت القارة الافريقية اكثر من 854 مليون دولار خلال الفترة 1970-2008 نتيجة لتلك التدفقات، وهو مبلغ كان يمكن استخدامه فى تغطية ديون القارة انذاك والبالغة فى عام 2008 نحو 250 بليون دولار، بل ويتبقى نحو 600 بليون دولار كان يمكن توظيفها للتخفيف من حدة الفقر وزيادة معدلات النمو الاقتصادى بالقارة. [20]

ولم يكن توزيع التدفقات المالية غير المشروعة متساوياً بين اقاليم القارة المختلفة فقد ساهم اقليمى غرب وشمال افريقيا باكثر من ثلثى تلك التدفقات خلال الفترة (1970-2008)، حيث بلغت مساهمة اقليم غرب افريقيا 38٪ ، فى حيت بلغت مساهمة اقليم شمال اقريقيا 28٪ ، اما اقاليم الشرق والجنوب والوسط الافريقي فقد بلغت مساهمتهم فى التدفقات المالية غير المشروعة خلال نفس الفترة 11٪، و13٪، و10٪ على التوالى . [21]

والجدول التالى يوضح تطور تلك التدفقات خلال الفترة 2004-2013 فى اقليم افريقيا جنوب الصحراء بالبليون دولار وذلك طبقا لتقديرات منظمة النزاهة العالمية :

جدول رقم (1)

٪)SSA لدول GDPمسامة التدفقات المالية غير المشروعة فى

(بالبليون دولار)

العام	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	متوسط المساهمة
تزييف الفواتير	30,63	31,33	37,77	58,96	54,7	47,81	54,92	65,43	56,05	44,74	48,23
رأس المال الساخن	1,91	20,54	18,57	18,04	23,89	37,18	23,11	8,84	10,62	29,85	19,25
التدفق غير المشروع	32,5	51,9	56,4	77	78,8	85	78	74,3	66,7	74,6	٪8,6
مساهمة التدفقات المالية غير المشروعة فى الناتج المحلى الاجمالى لدول أفريقيا ج. الصحراء (٪)	5,4	7,3	6,9	8	7,1	8,1	6,1	5,2	4,4	4,7	6,1

Source: D. Kar and J. Spanjers, **"Illicit financial flows from developing countries: 2004-2013",** Global Financial Integrity report 2015, ,pp .12 , 28 ,41

حيث يتضح من الجدول انه خلال الفترة 2004-2013 بلغ متوسط رءوس الأموال غير المشروعة المتدفقة خارج افريقيا - كما وردت في تقرير منظمة النزاهة العالمية الصادر في ديسمبر 2015 - نحو 675 بليون دولار بمتوسط سنوي 67,5 بليون دولار ، ولقد تزيدات مساهمة تلك التدفقات فى الناتج المحلي الإجمالي لدول افريقيا جنوب الصحراء من 5,4٪ عام 2004 الى 8,1٪ عام 2009 ثم تراجعت تلك النسبة لتبلغ 4,7٪ عام 2013. وقد بلغ متوسط مساهمة اقليم افريقيا جنوب

الصحراء فى اجمالى التدفقات غير المشروعة في العـالم 8,6٪ خـلال تلـك الفـترة.[22] وذلك كما يتضح من الشكل رقم (1).

شكل (1)

توزيع التدفقات المالية غير المشروعة فى بعض اقاليم العالم خلال الفترة (2004-2013)

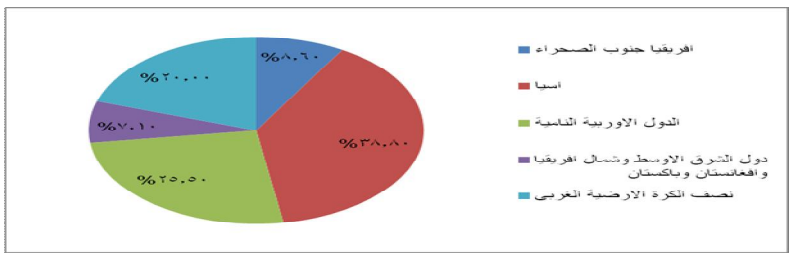

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على بيانات تقرير منظمة النزاهة العالمية:

D. Kar and J. Spanjers, **"Illicit financial flows from developing countries: 2004-2013",** Global Financial Integrity,P.7

ولقد بلغ معدل نمو تلك التـدفقات خـلال الفـترة (2004-2013) نحـو 3٪ بدول افريقيا جنوب الصحراء وذلك كما يتضح من الشكل رقم (2) .

شكل (2)

معدل نمو التدفقات المالية غير المشروعة فى بعض اقاليم العالم خلال الفترة (2004-2013)

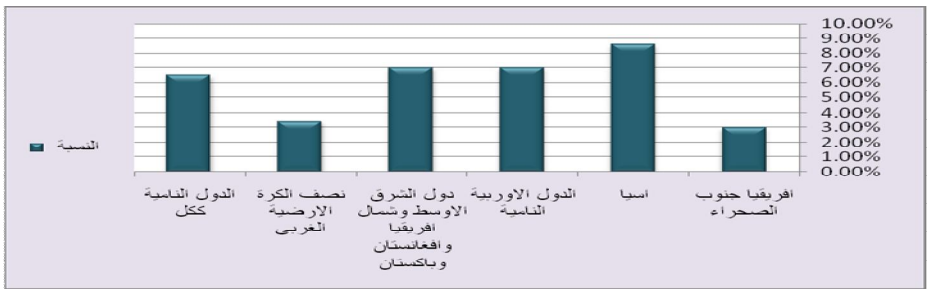

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على بيانات تقرير منظمة النزاهة العالمية:

D. Kar and J. Spanjers, **"Illicit financial flows from developing countries: 2004-2013",** Global Financial Integrity,P.6

ولقد أشار التقرير إلى أن القناة الرئيسية لهذه التدفقات فى دول افريقيا جنوب الصحراء كانت تتمثل فى تزييف الفواتير من خلال التجارة ؛ حيث بلغت مساهمتها في المتوسط 71,4 ٪ من إجمالي التدفقات غير المشروعة بالإقليم، ثم تأتي رءوس الأموال الساخنة في المرتبة الثانية حيث بلغت تلك المساهمة في المتوسط28,5 ٪ من إجمالي التدفقات غير المشروعة بالاقليم.

ولقد تصدرت نيجيريا قائمة الدول المصدرة لرءوس الأموال غير المشروعة خلال الفترة (1970-2008)، تليها مصر ثم جنوب أفريقيا، حيث بلغت التدفقات غير المشروعة فيها 217,7 ، 105,2، 81,8 بليون دولار علي التوالي ، بنسب 30,5 ، 14,7، 14,4 ٪ من إجمالي التدفقات غير المشروعة الخارجة من افريقيا .[23]

وخلال الفترة (2004-2013) احتلت جنوب افريقيا المركز السابع عالميا من حيث حجم التدفقات المالية غير المشروعة ، في حين جاءت نيجيريا في المرتبة العاشرة

عالمياً وذلك طبقاً لتقرير منظمة النزاهة العالمية لعام 2015 وذلك كما يتضح من الجدول رقم (2):

جدول رقم (2)

التدفقات المالية غير المشروعة فى الدول العشر الاولى خلال الفترة (2004-2013)

بالمليون دولار

مرتبة	الدولة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	التراكمى	المتوسط
1	الصين	81,517	82,517	88,381	107,435	104,980	138,884	172,367	133,788	223,767	258,640	1,392,276	139,288
2	روسيا	46,084	53,322	66,333	81,237	107,756	125,062	136,622	183,501	129,545	120,331	1,049,772	104,977
3	المكسيك	34,239	35,352	40,421	46,443	51,505	38,438	67,450	63,299	73,709	77,583	528,439	52,844
4	الهند	19,447	20,253	27,791	34,513	47,221	29,247	70,337	85,584	92,879	83,014	510,286	51,029
5	ماليزيا	26,591	35,255	36,554	36,525	40,779	34,416	62,154	50,211	47,804	48,251	418,542	41,854
6	برازيل	15,741	17,171	10,599	16,430	21,926	22,061	30,770	31,057	32,727	28,185	226,667	22,667
7	جنوب أفريقيا	12,137	13,599	12,864	27,292	22,539	29,589	24,613	23,028	26,138	17,421	209,219	20,922
8	تايلاند	7,113	11,920	11,429	10,348	20,488	14,687	24,100	27,442	31,271	32,971	191,768	19,177
9	اندونيسيا	18,466	13,290	15,995	18,354	27,237	20,547	14,646	18,292	19,248	14,633	180,710	18,071
10	نيجيريا	1,680	17,867	19,160	19,335	24,192	26,377	19,376	18,321	4,998	26,735	178,040	17,804
مجموع أعلى 10دول		262,994	300,656 5	329,526	379,912	468,623	479,289	622,435	634,524	682,086	707,765	4,885,718	488,572
المساهمة من الاجمالى		٪56,5	٪57,3	٪60,6	٪56,9	٪56,6	٪64,2	٪68,7	٪63,0	٪65,8	٪64,9	٪62,3	-
اجمالى الدول النامية		465,269	524,588	543,524	699,145	827,959	747,026	906,631	1,007,7 44	1,035,9 04	1,090,0 130	7,847,921	784,792

Source: D. Kar and J. Spanjers, **"Illicit financial flows from developing countries: 2004-2013",** Global Financial Integrity report 2015, p.8

وتفوق رؤوس الأموال المهربة من القارة الافريقية حجم المساعدات الخارجية الرسمية التي تتلقاها القارة وكذلك حجم الاستثمار الاجنبى المباشر الوارد إليها [24]، وذلك كما يتضح من الجدول التالى:

جدول رقم (3)

روؤس الاموال المهربة من افريقيا مقابل تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر ومساعدات التنمية الرسمية خلال الفترة (1970-2010) (بالبليون دولار بالاسعار الثابتة لعام 2014)

الفترة	هروب رؤوس الأموال	FDI	ODA
1974-1970	51	12	37
1979-1975	174	18	91
1984-1980	97	18	81
1989-1985	210	21	102
1994-1990	168	24	147
1999-1995	62	50	100
2004-2000	222	82	107
2010-2005	289	234	210

Source: Ndikumana. Leonce, **Curtailing Capital Flight from Africa:** The Time for Action is Now,(Berlin: Fredrich Ebert stiftung , April 2017) ,p.8

وطبقا لتقرير اللجنة الاقتصادية لافريقيا والصادر فى عام 2013، فان التدفقات غير المشروعة قد تركزت بالصناعات الاستخراجية بافريقيا بما فيها قطاع التعدين . فقد جاءت اكثر من نصف تلك التدفقات (56,2٪) من قطاعات البترول والمعادن النفيسة والحديد والصلب والنحاس وذلك خلال الفترة (2000-2010)،

كما تركزت تلك التدفقات فى عدد محدود من الدول ، حيث قدر ان اكثر من ثلاثة ارباع التدفقات المالية غير المشروعة بافريقيا فى قطاع البترول خلال تلك الفترة كان مصدرها نيجيريا (34,5٪)، والجزائر (20,1٪)، والسودان (12,0٪). اما بالنسبة للمعادن النفيسة والحديد والصلب والخامات فقد استأثر تجمع الساكو (SACU) بالنصيب الاكبر من التدفقات غير المشروعة فى تلك القطاعات بنسب بلغت 97,6٪ و 59,7٪ ، و 51,8٪ على التوالى ، كما ساهمت زامبيا وحدها بحوالى 65٪ من التدفقات غير المشروعة بالقارة فى قطاع انتاج النحاس.[25] والشكل التالى يوضح تطور التدفقات غير المشروعة فى بعض القطاعات الاستخراجية بافريقيا خلال الفترة (2000-2010) والناتجة عن تزييف فواتير التجارة فقط :

شكل رقم (3) تطور التدفقات غير المشروعة فى بعض القطاعات الاستخراجية بافريقيا خلال الفترة (2000-2010) والناتجة عن تزييف فواتير التجارة فقط (بالبليون دولار)

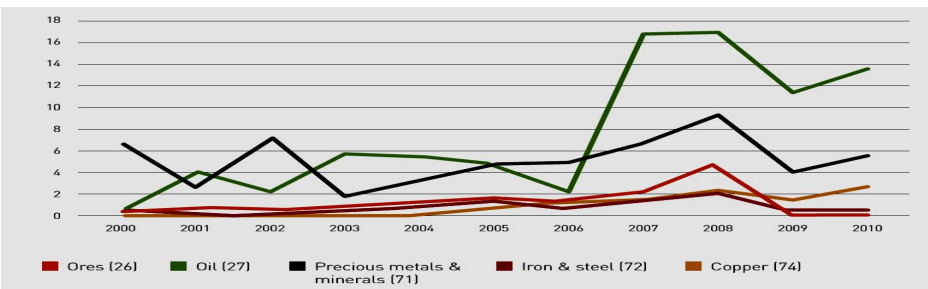

Source: UNECA , "**Illicit financial flows", Report of the High-Level Panel on Illicit Financial Flows from Africa,** p98, Available at: www.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/iff_main_report_26feb_en.pdf

كما تتركز التدفقات الافريقية غير المشروعة فى عدد من الدول وتتجه اليها ، ففى عام 2008 اتجه نحو 77٪ من تلك التدفقات بقطاع البترول فى نيجيريا الى

الولايات المتحدة الامريكية ، واسبانيا ، وفرنسا ، واليابان ، والمانيا . وبشكل عام يمكن القول ان اكثر الدول المستقبلة لتلك التدفقات التى تخرج من القارة هى دول متقدمة وخصوصاً الولايات المتحدة الامريكية وعدد من الدول الاوربية ، وكندا ، واليابان ، وكوريا ، اضافة الى عدد من الاقتصادات الناشئة مثل الصين والهند واللتان تعدان من اهم الشركاء التجاريين للقارة الافريقية . [26]

2- الاثار التنموية للتدفقات المالية غير المشروعة بالقارة الافريقية :

اتجهت الدول الافريقية لتحرير موازين معاملاتها الرأسمالية خلال فترة الثمانينيات من القرن الماضى لتوفير الموارد اللازمة للتنمية فيها ، في ظل ضعف المدخرات المحلية ، وفي ظل أزمات مديونياتها الخارجية ، فإذا بها تصطدم بهروب رأس المال منها إلي الخارج سواء في شكل مشروع و آخر غير مشروع ، وهذا الأخير كان كافيا لتحقيق أهداف أجندة 2063 ، فقد أثر بالسلب علي الوضع الإقتصادي و الإجتماعي في افريقيا عموما و دول جنوب الصحراء بشكل خاص .

ويؤثر هروب راس المال على الاقتصادات الافريقية من خلال قنوات واليات متعددة بشكل مباشر وغير مباشر، حيث يساهم تصدير روؤس الاموال فى تخفيض المدخرات المحلية ، وبالتالى الاستثمارات المحلية مما يؤثر سلباً على معدلات النمو بالقارة , فهروب روؤس الاموال الى الخارج يؤدى الى عدم استفادة الاقتصادات الافريقية من الآثار المضاعفة للاستعمال المحلي لهذه الموارد، سواء للاستهلاك أو الاستثمار. وهذه الفرص الضائعة تؤثر سلبا على النمو ومن ثم على خلق فرص العمل في أفريقيا. وبالمثل، عندما يتم نقل الارباح بشكل غير مشروع من البلدان الأفريقية، فان ذك يضيع فرصة إعادة استثمار تلك الارباح، وبالتالى لا يسمح بالتوسع الذي يصاحب ذلك من جانب الشركات . قد قدر البعض أن مخزون رأس المال في أفريقيا كان من الممكن ان يتوسع بأكثر من 60 ٪ ، في حين أن نصيب الفرد

من الناتج المحلي الإجمالي كان من الممكن ان يكون اعلى باكثر من 15 ٪ ، إذا ظلت الأموال التي تغادر القارة بصورة غير مشروعة. وقد اشارت تقديرات عام 2012 الى أن نصيب الاستثمار المحلي من الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا كان من الممكن ان يتزايد من 19٪ الى 30 ٪ اذا تم استثمار روؤس الاموال التى غادرت القارة محلياً. [27]

كذلك عانت الدول الافريقية من الاثار السلبية لهروب الاموال على الانفاق والايرادات العامة، والذى نتج بشكل مباشر عن تراجع الايرادات الحكومية وبشكل غير مباشر نتيجة لتآكل القاعدة الضريبية حيث صدرت الاموال والثروات الخاصة بطرق غير مشروعة الى الخارج , وتؤدي هروب رؤوس الموال بخفضها للإيرادات الحكومية فى الدول الافريقية، إلى تقوّيض قدرة كثير من تلك الدول على الوفاء بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. [28].ونتيجةً لذلك، يعتمد كثير من هذه البلدان على المعونة الخارجية. ولقد اشارت احد الدراسات الى انه كان من الممكن تحقيق الهدف الانمائى المتعلق بتخفيض حدة الفقر فى العديد من دول القارة الافريقية اذا تمكنت من تخفيض حدة هروب روؤس الاموال منها واستثمارها محلياً ، وعلى وجه التحديد اشارت الدراسة الى ان استثمار الاموال المهربة محلياً خلال الفترة 2000-2010 كان من الممكن ان يزيد من متوسط المعدل السنوى لتخفيض حدة الفقر من 1,9 و 2,5 نقطة مئوية . [29]

كما اشارت احد الدراسات الى العلاقة بين التدفقات غير المشروعة والهدف الانمائى الخاص بتخفيض معدل وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون سن الخامسة (الهدف الرابع من أهداف الألفية الإنمائية)، وأشارت الدراسة إلى الانخفاض المحتمل في السنوات المطلوبة ل 34 دولة افريقية للوصول إلى الهدف الرابع من الأهداف

الإنمائية للألفية إذا ما تم القضاء على التدفقات غير المشروعة. على سبيل المثال فانه بدون تلك التدفقات تستطيع جمهورية أفريقيا الوسطى الوصول إلى الهدف الرابع من الأهداف الإنمائية للألفية في غضون 45 عاما مقارنة بنحو 218 عاماً بمعدلات التقدم الحالية. وكذلك موريتانيا، 19عاماً بدلا من 198 عاماً؛ وسوازيلاند، 27 عاما بدلا من 155 عاماً ؛ وجمهورية الكونغو، 10 سنوات بدلا من 120 عاماً . [30]

وقد قارنت دراسة أجرتها مؤخراً منظمة النزاهة المالية العالمية بين التدفقات المالية غير المشروعة الخارجة من أفقر اقتصادات العالم بالعديد من المؤشرات التقليدية للتنمية، بما في ذلك الناتج المحلي الإجمالي والمساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر والإنفاق العام على الصحة والتعليم ومجموع الإيرادات الضريبية. وسلطت نتائج هذه الدراسة الأضواء على العلاقة الارتباطية القوية بين التدفقات المالية غير المشروعة وانخفاض مستويات التنمية. وعلى سبيل المثال، تقدّر منظمة النزاهة المالية العالمية أن التدفقات المالية غير المشروعة الخارجة من 31 بلداً نامياً هي أكبر من الإنفاق العام لهذه البلدان على الصحة خلال الفترة 2008-2012، وأن التدفقات المالية غير المشروعة الخارجة من 35 بلداً نامياً كانت أكبر من الإنفاق العام لهذه البلدان على التعليم خلال الفترة نفسها. وفي 12 بلداً، قُدر أن التدفقات المالية غير المشروعة تفوق مجموع الإيرادات الضريبية. وأخيراً ففيما يتعلق بعشرين بلداً نامياً، كانت التدفقات المالية الخارجة غير المشروعة تفوق مجموع التدفقات المالية الداخلة إلى هذه البلدان في شكل مساعدة إنمائية رسمية أو استثمار أجنبي مباشر أثناء تلك الفترة[31]. وتشير هذه الأرقام إلى أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة والاستثمار الأجنبي المباشر سيشكل تحدياً هائلاً إزاء التدفقات المالية غير المشروعة.

وهناك اثر هام اخر لهروب رأس المال وغالبا ما يتم تجاهله وهو الاثر على توزيع الدخل والثروة والسلطة السياسية. وهناك بالفعل أدلة هامة تظهر تركيز كثيف للثروة بين عدد قليل من الأفارقة ، ويزيد الهروب الرأسمالي من عدم المساواة في الثروة، حيث يتم تحويل الثروة الوطنية إلى الخارج من قبل النخب السياسية والاقتصادية. وبالتالي تنمو ثروة النخب في الخارج مما يحميها من تخفيض سعر الصرف، ، في حين أن تآكل القاعدة الضريبية بسبب هروب رأس المال يجعل من الصعب على الحكومة تمويل الخدمات الاجتماعية. ونتيجة لذلك، تعاني أشد فئات السكان فقرا من مزيد من الحرمان، بينما تتمتع النخب بتراكم ثرواتها فى الملاذات الخارجية السرية .

وهناك أيضا أبعاد سياسية ايضاً في هذا الصدد، حيث يساعد تراكم الثروة غير المشروعة من خلال هروب رؤوس الأموال النخب الأفريقية من توطيد السلطة، لا سيما من خلال تمويل آليات القمع. مما يعزز من الدكتاتورية فى الحكم نتيجة لتوافر الموارد اللازمة لاستمرار النظم القمعية. وتاريخياً ارتبطت الديكتاتوريات الأفريقية بارتفاع معدلات هروب رؤوس الأموال، مثل نظام الحكم فى زائير سابقاً على يد موبوتو، والدكتاتوريات العسكرية في نيجيريا، والجابون، وغينيا الاستوائية , ومؤخراً في أعقاب ثورات «الربيع العربي»، حيث جمعت انظمة الحكم فى تونس وليبيا ومصر قد ثروات ضخمة غير مشروعة في الخارج، مما ساعدهم على الحفاظ على السلطة.[32]

ثالثاً: اثر التدفقات المالية غير المشروعة على النمو الاقتصادى والتنمية بالتطبيق على الحالة النيجيرية.

تعد نيجيريا من ابرز النماذج الدالة على تنامى ظاهرة الاموال غير المشروعة ،حيث اشارت تقارير منظمة النزاهة العالمية الى انها تعد المصدر الرئيسي لتلك

الاموال فى أفريقيا جنوب الصحراء، فلقد تصدرت نيجيريا قائمة الدول المصدرة لرءوس الأموال غير المشروعة خلال الفترة (1970-2008)، تليها مصر ثم جنوب أفريقيا، بل والأكثر من ذلك احتلت نيجيريا المرتبة السابعة من بين عشرة دول من حيث حجم الاموال التراكمية غير المشروعة خلال الفترة (2001-2010) بقيمة بلغت 129 بليون دولار ، فى حين جاءت الصين على راس تلك المجموعة بقيمة بلغت 2,74 تريليون دولار خلال نفس الفترة . وخلال الفترة (2004-2013) احتلت جنوب افريقيا المركز السابع عالميا من حيث حجم التدفقات المالية غير المشروعة ، في حين جاءت نيجيريا في المرتبة العاشرة عالمياً وذلك طبقاً لتقرير منظمة النزاهة العالمية لعام 2015 (جدول رقم 2).

وسيتم فى هذا القسم من الدراسة استعراض اثر التدفقات المالية غير المشروعة على النمو الاقتصادى والتنمية فى نيجيريا ، وقد تم الحصول على البيانات الخاصة بالمتغيرات من الموقع الالكترونى لمنظمة النزاهة العالمية وكذلك النشرات الاحصائية للبنك المركزى النيجيرى CNB ، كما خضعت المتغيرات المحددة لعدد من الاختبارات مثل اختبار جذر الوحدة للتاكد من سكون السلسلة الزمنية وذلك باستخدام اختبار ديكى فولر الموسع Augmented Dickey-Fuller (ADF) ، كما تم تطبيق منهج Johansen للتكامل المشترك لاختبار وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات.

1- تحديد النموذج المطبق:

النموذج الأول :

حيث :

$$GDP = f(IFF)$$
$$GDP = \beta 0 + \beta 1 IFF + \mu \text{ ---------- } 1$$

(GDP) = الناتج المحلى الاجمالى (وذلك تعبيراً عن النمو الاقتصادى فى نيجيريا)

(IFF) = التدفقات المالية غير المشروعة بنيجيريا .

μ = حد الخطاء العشوائى

النموذج الثانى:

$$PCI = f\ (IFF)$$
$$PCI = \beta 0 + \beta 1 IFF + \mu \text{ ---------- } 2$$

حيث :

(PCI) = نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى (وذلك تعبيراً عن التنمية الاقتصادية فى نيجيريا)

(IFF) = التدفقات المالية غير المشروعة بنيجيريا.

μ = حد الخطاء العشوائى

2- تحليل البيانات المستخدمة :

أ- اختبار السكون Stationarity Test:

عند الشروع فى بناء نموذج انحدار بين متغيرين زمنيين يجب فى البداية اختبار سكون المتغيرين ، وهناك عدة طرق لاختبار سكون المتغيرات ومن اهمها اختبارات جذر الوحدة والمتمثلة فى اختبار ديكى فولار واختبار ديكى فولر الموسع وهو

الاختبار الـذى سـيتم اسـتخدامه فـى هـذه الدراسـة للتحقـق مـن سـكون مـتغيرات النموذج، ويوضح الجدول التالى نتائج اختبار ديكى فولر الموسع لسكون المتغيرات:

جدول رقم (4) اختبار ديكى فولر الموسع لسكون المتغيرات

Series	ADF test Stat. 1%	Cri.Value 5%	Value 10%	Cri. Value	Order	Remark
GDP_1	-7.130979	-4.273277	-3.557759	-3.212361	2(1)	Stationary
GDP_P_C	-6.780465	-4.273277	-3.557759	-3.212361	2(1)	Stationary
IFF	-5.630858	-4.273277	-3.557759	-3.212361	2(1)	Stationary

Source: Authors E-views Computation

وتبين نتائج اختبار ديكى فولر الموسع (ADF)لكل من الناتج المحلى الاجمالى ونصيب الفرد منه وحجم التدفقات غير المشروعة بنيجيريا باستخدام برنامج E-Views، وعند مستويات معنوية 1٪ ، و5٪ ، و10٪ ، ان القيم المحسوبة اكبر من القيم الحرجة critical values ، ومن ثم فان السلاسل الزمنية للمتغيرات الثلاث متكاملة من الرتبة الثانية I(2)، وسيتم اجراء اختبار التكامل المشترك للتحقق من مدى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات .

ب- اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات من خلال اختبار التكامل المشترك :

1- **اختبار التكامل المشترك للفرض الاول (GDP يمثل المتغير التابع) :**

تشير الجداول التالية الى نتائج اختبارات التكامل المشترك لمتغيرات النموذج :

جدول (5) Unrestricted Co integration Rank Test (Trace)

Hypothesize No of CE(s)	Eigen Value	Trace Statistics 0.05	Critical Value	Probability
None *	0.574172	48.13573	15.49471	0.0000
At most 1*	0.453892	19.96298	3.841466	0.0000

*يشير اختبار (Trace) الى وجود سلستين متكاملتين اى ان هناك علاقة تكامل طويلة الاجل بين المتغيرين عند مستوى معنوية 5٪ .

*denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

جدول (6) Unrestricted Co integration Rank Test (Maximum Eigen value)

Hypothesize No of CE(s)	Eigen Value	Trace Statistics 0.05	Critical Value	Probability
None *	0.574172	28.17275	14.26460	0.0002
At most 1*	0.453892	19.96298	3.841466	0.0000

*يشير اختبار (Maximum Eigen value) الى وجود سلستين متكاملتين اى ان هناك علاقة تكامل طويلة الاجل بين المتغيرين عند مستوى معنوية 5٪ .

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

2- **اختبار التكامل المشترك للفرض الثانى (متوسط نصيب الفرد من GDP يمثل المتغير التابع):**

جدول (7) Unrestricted Co integration Rank Test (Trace)

Hypothesize No of CE(s)	Eigen Value	Trace Statistics 0.05	Critical Value	Probability
None *	0.397789	16.89510	15.49471	0.0306
At most 1*	0.004814	0.159260	3.841466	0.6898

* يشير اختبار (Trace) الى وجود علاقة تكاملية واحدة عند مستوى معنوية 5٪

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
* **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

جدول (8) Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigen value)

Hypothesize No of CE(s)	Eigen Value	Trace Statistics 0.05	Critical Value	Probability
None *	0.397789	16.73584	14.26460	0.0199
At most 1*	0.004814	0.159260	3.841466	0.6898

* يشير اختبار ((Maximum Eigen value) الى وجود علاقة تكاملية واحدة عند مستوى معنوية 5٪

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

تشير نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك إلى وجود علاقة مستقرة وطويلة المدى بين المتغيرات. وهذا يعني أن المتغيرات لها علاقة طويلة المدى ومن المرجح أن يكون لها تأثير على بعضها البعض. كما أن هذه العلاقة مدعومة بمؤشر R2 المعدل والبالغ 56٪ مما يشير إلى أن التدفقات المالية غير المشروعة إلى حد كبير تؤثر على معدلات النمو والتنمية فى نيجيريا. أما نسبة ال 44٪ الباقية فهى ناتجة عن عوامل ومتغيرات اخرى غير مدرجة في هذه الدراسة.

رابعاً : المبادرات الافريقية والدولية الحديثة الرامية إلى الحد من التدفقات المالية غير المشروعة :

1- الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة الخارجة من أفريقيا

انشأ الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة الخارجة من أفريقيا في فبراير عام 2012 بغية التصدّي لتلك التدفقات. وأجرى الفريق مشاورات وزيارات قطرية ودراسات في ستة بلدان أفريقية بهدف إعداد تقريره الذي أُطلق في أديس أبابا في فبراير 2015. ويسوق الفريق في هذا التقرير حجة مفادها أن التدفقات المالية غير المشروعة تشكل مصدراً محتملاً لتعبئة موارد محلية من أجل القارة يمكن، إذا استُغلت، أن تحقق تأثيرات إيجابية من حيث التنمية، والحد من الاعتماد على المعونة. [3 3]

2- خطة عمل أديس أبابا

قام المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، المعقود في أديس أبابا أثناء الفترة 13-16 يوليه 2015، باعتماد خطة عمل أديس أبابا، وتنص الخطة على أن يتم اتخاذ تدابير للحد من التدفقات المالية غير المشروعة باعتباره جزءاً لا يتجزأ من عملية تحقيق التنمية المستدامة ، حيث تعهدت الدول بمضاعفة الجهود للحد من التدفقات المالية غير المشروعة بدرجة كبيرة بحلول عام 2030،من خلال وسائل تتمثل فى مكافحة التهرُّب الضريبي والفساد ، والحد من فرص تجنب الضرائب، وتعزيز ممارسات الإفصاح والشفافية في بلدان المصْدر والمقْصد على السواء ، والحرص على قيام جميع الشركات، بما فيها الشركات المتعددة الجنسيات، بدفع الضرائب إلى حكومات البلدان التي تضطلع فيها تلك الشركات بنشاط اقتصادي وتولّد فوائد، وفقاً للقوانين والسياسات الوطنية والدولية. وفضلاً عن ذلك، ففي الفقرة 25 من خطة عمل أديس أبابا،التزمت الدول بالسعي إلى القضاء على الملاذات الآمنة التي توفّر حوافز لنقل الأصول المسروقة والتدفقات المالية غير المشروعة إلى الخارج. [3 4]

3- مفتشو ضرائب بلا حدود

شهد أيضاً المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية إطلاق مبادرة "مفتشو ضرائب بلا حدود"، وهي مبادرة مشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ترمي إلى مساعدة البلدان النامية على تدعيم إيراداتها المحلية عن طريق تعزيز قدراتها على مراجعة الضرائب. [3 5]

4- خطة التنمية المستدامة لعام 2030

في مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعقود من أجل اعتماد خطة التنمية لما بعد عام 2015، الذي عُقد في نيويورك في الفترة من 22 إلى 27 أيلول/ سبتمبر 2015، اعتمدت الدول الأعضاء 17 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك غايتان تتصلان بشكل خاص بالتدفقات المالية غير المشروعة. فالغاية 16-4 من هذه الأهداف تُلزم الدول "بالحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة" بحلول عام 2030. وفي إطار الغاية 17-1، وافقت الدول على تعزيز تعبئة الموارد المحلية، بوسائل تشمل تقديم الدعم الدولي إلى البلدان النامية، لتحسين القدرات المحلية في مجال تحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات.

5- مشاريع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) بشأن التبادل التلقائي للمعلومات الضريبية وتآكل قاعدة الضريبة وتحويل وجهة الأرباح

في يوليه 2014، قامت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) ومجموعة العشرين بنشر معيار عالمي جديد للتبادل التلقائي للمعلومات الضريبية ينص على تبادل المعلومات عن الحسابات المالية لغير المقيمين مع السلطات الضريبية في بلد الإقامة لصاحب الحساب. وحتى أكتوبر 2015، كان 96 بلداً قد تعهد بتنفيذ معيار التبادل التلقائي للمعلومات الضريبية بحلول نهاية عام 2018[36]. وعهد أيضاً وزراء مالية مجموعة البلدان الثمانية الصناعية الكبرى ومجموعة العشرين إلى منظمة (OECD) بمهمة وضع خطة عمل بشأن تقليص القاعدة الضريبية وتحويل وجهة الأرباح، وهي خطة نُشرت في يوليه 2013. ودعا القادة منظمة (OECD) إلى وضع إطار لرصد تنفيذ المشروع المتعلق

بتقلّص القاعدة الضريبية وتحويل وجهة الأرباح بحلول عام 2016 وإلى تشجيع جميع البلدان والولايات القضائية، بما في ذلك البلدان النامية، على المشاركة فيه.

6- اللجنة المستقلة لإصلاح النظام الدولي لضرائب الشركات

اللجنة المستقلة لإصلاح النظام الدولي لضرائب الشركات هي مجموعة من القادة من أرجاء العالم المختلفة تهدف إلى النهوض بإصلاح النظام الدولي لضرائب الشركات. وقد اجتمعت اللجنة في نيويورك في مارس 2015 وأصدرت إعلانها[37] في ترينتو بإيطاليا في يونيه 2015 .وينص الإعلان على 34 مقترحاً للإصلاح في ستة مجالات مختلفة "لضمان إنشاء نظام ضريبي دولي يعمل من أجل جميع الناس." وإحدى التوصيات الرئيسية للإعلان هي فرض ضرائب على الشركة عبر الوطنية التي تضطلع بأنشطة أعمال عبر الحدود الدولية مع شركاتها الفرعية الموجودة في ولايات قضائية مختلفة على أساس اعتبارها جميعاً شركة واحدة.

خاتمة وتوصيات.

علي الرغم من الجهود المبذولة علي المستوي المحلي و الاقليمي و العالمي لمكافحة التدفقات غير المشروعة من افريقيا ، غير أنها لم تأتي بأفضل النتائج لوجود عدة تحديات منها سوء الإدارة و ضعف الهياكل التنظيمية وغيابها أحيانا ، ونقص التمويل، ونقص القدرات الفنية و التقنية والبشرية ، ونفوذ الملاذات الضريبية ، وعدم وجود ترابط وتنسيق بين المؤسسات ، وازدواجية المسؤليات ، والاشتراك في الفساد من كبار المسئولين ، وغياب المساعدات الخارجية و تبادل المعلومات علي المستوي الاقليمي .

ويشكل تنفيذ الغاية المتعلقة بالتدفقات المالية غير المشروعة من أهداف التنمية المستدامة تحدياً ملموساً امام القارة الافريقية ، فهي أولاً ليست سوى غاية واحدة من

169 غاية تشتمل عليها خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ثانياً، توجد جهات معنية كثيرة ذات مصالح مختلفة وأحياناً متضاربة يتعين أن تعمل معاً من أجل إحراز تقدم بشأن هذه الغاية بصورة خاصة.

وقد قامت منظمة النزاهة العالمية باصدار ورقة بحثية فى يناير من عام 2017 بعنوان" تسريع أجندة التدفقات المالية غير المشروعة في البلدان الأفريقية" [38] والتى تضمنت عدداً من الاجراءت والتوصيات التى من شأن الاخذ بها الحد من تلك التدفقات بالقارة الافريقية ، مما يؤدي إلى زيادة حشد الموارد المحلية والنمو، والموارد اللازمة لتحقيق تقدم بشأن الأهداف الإنمائية المستدامة Sustainable Development Goals2030 لخطة للتنمية المستدامة، وأجندة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 " African Union's Agenda 2063 " ومبادرة أديس أبابا للضرائب "Addis Tax Initiative" ، ورؤية التعدين الأفريقية " Africa Mining Vision"

وفيما يلي قائمة من أربعة عشر إجراء يمكن أن تتخذها الحكومات في المدى القريب لتحفيز جهودها المبذولة لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة:[38]

- **وضع سياسة حكومية للتدفقات المالية غير المشروعة وذلك عن طريق** :

1. إنشاء وحدات متعددة الوكالات داخل الحكومات لمعالجة التدفقات المالية غير المشروعة.
2. إدراج المساءلة بشأن التدفقات المالية غير المشروعة داخل نطاق الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء و خطط عملها الوطنية للشراكة الحكومية المفتوحة.

•تعزيز الشفافية المالية وذلك من خلال:

1. إنشاء أو تعزيز سجلات الشركات على شبكة الانترنت، وجعل المعلومات متاحة علناً، وطلب معلومات الملكية للمستفيد كجزء من عملية التسجيل.

2. اعتماد معيار البيانات المفتوحة للمقاولات.
3. طلب الإفصاح عن معلومات الملكية للمستفيد من قبل جميع المتقدمين لعطاءات العقود الحكومية.
4. طلب الإفصاح عن معلومات الملكية للمستفيد في الإعلانات عن الأصول السياسية.
5. إنشاء آليات قياس حكومية/ مستقلة للموارد الطبيعية المستخلصة.

•زيادة جهود وسلطات الإنفاذ وذلك من خلال:

1. اعتماد قانون يحظر بوضوح الغش في الفواتير التجارية.
2. إنشاء وحدات متخصصة لمصادرة واستعادة الممتلكات و/ أو الدعوة إلى إنشاء مكتب خاص لاسترداد الأصول داخل الاتحاد الأفريقي.

- **التصدي للتهرب والتجنب الضريبي وذلك من خلال** :

1. إنشاء شبكات أفريقية مشتركة لتبادل المعلومات الضريبية
2. انشاء وحدات نقل التسعير ضمن السلطات الضريبية
3. طلب تقديم التقارير العامة عن البلد تلو الآخر من قبل الشركات المتعددة الجنسيات.

- **منع الجرائم المالية وذلك عن طريق:**

1. بذل العناية الواجبة تجاه العملاء ورفع التقارير عن الأنشطة المشبوهة داخل البنوك.
2. تمكين وتقوية وحدات استخبارات مالية فعالة (وإنشاؤها إن لم تكن قد أسست بعد).

قائمة المراجع :

1- Schneider. Benu, **Resident Capital Outflows : Capital Flight or Normal Flows? A Statistical Interpretation**, Working Paper 195(London: Overseas Development Institute,2003)p.1

2- The AU/ECA Conference of Ministers of Finance, **Illicit Financial,**p.9. www.uneca.org/sites/.../iff_main_report_26feb_en.pdf

3-The World Bank Group **, The World Bank Group's Response To Illicit Financial Flows**, (Washington D.C.: The world bank, 2016, pp. 1-3

4- محمد إبراهيم طه السقا ، **دراسة قياسية لحجم ومحددات المدخرات الهاربة من الاقتصاد المصرى** ". المؤتمر العلمى السنوى الثامن عشر للاقتصاديين المصريين. 1994. ص ص.8-9. www.cba.edu.kw/elsakka/C2.DOC

5- رابح أرزاقي و آخرون ،" مخاطر هروب رأس المال" ، مجلة التمويل و التنمية ، صندوق النقد الدولى، 2013 ، ص ص 26-28

6- D. Kar and J. Spanjers, "Illicit financial flows from developing countries: 2004-2013", Global Financial Integrity,p. 1 and 10 (2015).

7-Ibid, p.11

8- A. Hollingshead, "The implied tax revenue loss from trade mispricing", Global Financial Integrity (2010), p. 1

9- UNECA , "Illicit financial flows", Report of the High-Level Panel on Illicit Financial Flows from Africa, p. 59, Available at: www.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/iff_main_report_26feb_en.pdf.

10- UNDP ,"Illicit financial flows from the least developed countries: 1990-2008", UNDP: (New York, 2011)

11- Ndikumana, Leonce, Causes and Effects of Capital Flight from Africa: Lessons**, African Development Review**, Vol. 28, No. S1, 2016.

12-Ndikumana. Léonce and Boyce. James K., New Estimates of Capital Flight from Sub-Saharan African Countries: Linkages with External Borrowing and Policy Optios,WP Series 166(Amherst: Economics and Political Economy Research Institute,2008)pp.9-10

13- Ndikumana, Leonce, Causes and Effects of Capital2016,Op.cit,p 5.

14- Boston Consulting Group, "Global wealth 2014: riding a wave of growth"(2014)

15- J. Henry, "The price of offshore revisited", Tax Justice Network (2012); and "Let's tax anonymous wealth!", *Global Tax Fairness*, Ed. T. Pogge and K. Mehta (Oxford: Oxford University Press.)

16- الأمم المتحدة ، تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المدنية و السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية بما في ذلك الحق في التنمية ، مذكرة مقدمة من الأمانة العامة (نيويورك : الأمم المتحدة ، 2016)ص ص .4-8

17-Ndiaye. Ameth Saloum, Capital Flight from the Franc Zone: Exploring the Impact on Economic Growth, Paper 269(Nairobi :African Economic Research Consortium, May 2014)pp.3-5

18- Fofack. Hippolyte and Ndikumana. Léonce, Capital Flight and Monetary Policy in African Countries, WP Series No.362(Oxford :Political Economy Research Institute ,2014)pp.13-14.

19- Cuddington. John T, Capital Flight: Estimates, Issues, and Explanations, Princeton Studies in International Finance No. 58 (Princeton: International Finance Section, Department of Economics ,Princeton University,1986)pp.15-16.

20- UNECA , "Illicit financial flows", Report of the High-Level Panel on Illicit Financial Flows from Africa, Op.cit.,

21- Ibid .

22- D. Kar and J. Spanjers, **"Illicit financial flows from developing countries: 2004-2013",** Global Financial Integrity report 2015.

23- UNECA , "Illicit financial flows", Report of the High-Level Panel on Illicit Financial Flows from Africa, Op.cit.

24- Ndikumana. Leonce, **Curtailing Capital Flight from Africa:** The Time for Action is Now,(Berlin: Fredrich Ebert stiftung , April 2017) ,p.8

25- UNECA , "Illicit financial flows", Report of the High-Level Panel on Illicit Financial Flows from Africa, Op.cit.

26- Ibid. , p. 100.

27- Boyce, James K., and Léonce Ndikumana , Capital Flight from Sub-Saharan African Countries: Updated Estimates, 1970–2010. PERI Research Report. Amherst, MA: University of Massachusetts Amherst, Political Economy Research Institute,2012 .

28- T. Pogge,"Illicit financial outflows as a drag on human rights realization in developing countries", in "Illicit Financial Flows: The Most Damaging

Economic Condition Facing the Developing World", Global Financial Integrity, pp.15-16 (2015).

29- Nkurunziza,J.D.,Capital flight and poverty Reduction in Africa, in I.Ajayi and L., Ndikumn (eds.): ., Capital flight from Africa : causes, effects and policy issues , (oxford: oxford university press, 2015)

30-O'Hare, B., I. Makuta, N. Bar-Zeev, L. Chiwaula, and A. Cobham (2013). The Effect of Illicit Financial Flows on Time to Reach the Fourth Millennium Development Goal in Sub-Saharan Africa: A Quantitative Analysis." J R Soc Med, 13 Dec. 2013, http://jrs.sagepub.com/content/early/2013/11/27/0141076813514575.full.pdf +htm

31- Spanjers and H. Foss,"Illicit financial flows and development indices: 2008-2012", Global Financial Integrity, pp. 30-33 (2015).

32- Ndikumana. Leonce, **Curtailing Capital Flight from Africa:** The Time for Action is Now, op.cit.

33- UNECA , "Illicit financial flows", Report of the High-Level Panel on Illicit Financial Flows from Africa, Op.cit.

34- J.P. Bohoslavsky,"Why the Addis debt chapter falls short", *The Road to Addis and Beyond: Financing for Social Development*,United Nations Research Institute for Social Development (2015).

انظر الرابط

www.undp.org/content/undp/en/home/presscenter/pressreleases/2015/07/13/tax-inspectors-without-borders-oecd-and-undp-to-work-with-developing-countries-to-make-tax-audits-more-effective.html.

36-انظر الرابط:

www.oecd.org/newsroom/global-forum-on-tax-transparency-pushes-forward-international-co-operation-against-tax-evasion.htm.

37-www.icrict.org/declaration/ متاحة على الرابط

38-لمزيد من التفاصيل انظر

Global Financial Integrity**, Accelerating the IFF Agenda for African Countries**, January 2017.

تفعيل الحاكمية المؤسسية
من خلال التدقيق الداخلي**

الدكتور: مزهر الهاشمي

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على آلية تفعيل الحاكمية المؤسسية من خلال التدقيق الداخلي للحد من الفساد المالي في مؤسسات القطاع العام العراقية وقد استخدمت الدراسة الاستبانه التي تضمنت أربعة مجالات هي : الحاكمية المؤسسية،التدقيق الداخلي، مظاهر الفساد المالي، آليات مكافحة الفساد، والتي تم توزيعها على عدة مؤسسات حكومية عراقية واستعادة 255 استبانة صالحة وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج حيث اشارت إلى أن الوسط الحسابي الكلي الخاص بمجال الحاكمية المؤسسية قد حصل على وسط حسابي 3.73 وهذه القيمة تعتبر درجة مرتفعة.كما أشارت نتائج الأوساط الحسابية لفقرات مجال عناصر التدقيق الداخلي إلى ان الوسط الحسابي الكلي هو 3.99 وهذه القيمة تعتبر درجة مرتفعة. واشارت الى ان نتائج الوسط الحسابي لفقرات مجال مظاهر الفساد المالي إلى ان لوسط الحسابي الكلي هو 3.95 وهذه القيمة تعتبر درجة مرتفعة. وأظهرت نتائج الأوساط الحسابية لفقرات تمجال مكافحة الفساد المالي في المؤسسات الحكومية العراقية إلى أن قيمة الوسط الحسابي الكلي هو 2.5 وهذه قيمة ذات درجة منخفضة.وان هناك علاقة ارتباط هو ذات دلالة إحصائية بين عدم الالتزام باليات التدقيق الداخلي في المؤسسات المالية وشيوع ظاهرة الفساد المالي في هذه المؤسسات. وان إن هناك علاقة ارتباط ي هو ذات دلالة إحصائية بين عدم تطبيق آليات التدقيق الداخلي وعدم تفعيل مبادئ الحاكمية المؤسسية. كما أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدم تفعيل آليات

الحاكمية المؤسسية وتفشي ظاهر الفساد المالي في المؤسسات العراقية وان هناك علاقة ارتباط بين مظاهر الفساد المالي في مؤسسات القطاع العام وعدم تطبيق آليات مكافحة الفساد. وقد أوصت الدراسة بضرورة أن تعمل المؤسسات الحكومية العراقية يةعلى مكافحة الفساد بجميع صوره .وعلى مؤسسات المجتمع المدني الاشتراك معا لجهات الحكومية في إيجاد استرارتيجيات قابلة للتطبيق في مكافحة الفسادالمالي في العراق.

الكلمات المفتاحية: الحاكمية المؤسسية،التدقيق الداخلي،مظاهر الفساد المالي،آليات مكافحة الفساد.

Abstract:

This study aimed to study the mechanism of activation of CorporateGovernance through the internal audit to reduce financial corruption in the

public sector institutions of Iraq, The study used a questionnaire included four areas: corporategovernance, Internal Audit, the manifestations of corruption, and anti-corruptionmechanisms.The questionnaire was distributed questionnaire on several Iraqi governmentinstitutions .255 questionnaire were collected .The study cocluded that means of corporate governance, internal audit ,were high (3.73 , 3.99) respectively.While financial corruption mean was low (2.75).The study results revealed that there isastatistical significance correlation between noncomplianceinternal audit mechanisms in Iraqi financial institutions and corruption .Moreover there is a statistical significance correlation between nonapplicationof internal audit mechanisms and non-activation of corporate governance principles. Ths study also concluded that there a statistically significant relationship between non-activation ofcorporate governance mechanisms and apparent outbreak of financialcorruption in the Iraqi institutions.Finally , there is a a relationship between financial corruption in publicsector institutions and non-application of anti-corruption mechanisms.The researcher recommended that the Iraqi government institutions haveto combat corruption in all its forms.

Key words : corporate governance, Internal Audit, manifestations of corruption, and anti-corruption mechanisms.

المقدمة:

نتيجة للفضائح المتتالية للعديد من الشركات الكبرى خلال السنوات الماضية أخذت العديد من الدول Corporate governance والمنظمات على عاتقها زيادة الاهتمام بمفهوم الحاكمية المؤسسية(أبوزر، : 2006 ص 2) ونظرا للفوائد الكبيرة التي أظهرتها الدرارسات المختلفة لدور الحاكمية المؤسسية في تحسين وتطور شركات المال والحد من الفساد المالي فقد بين كل من وجود علاقة ايجابية بين بعض عناصر الحاكمية المؤسسية وجودة خصائص الإرباح في القوائم المالية : Dhaliwal et al , 2007) (Carcello et al , 2008وكذلك فقد أظهرت دراسة

(2005), Krishnan إلى وجود علاقة قوية بين الحاكمية المؤسسية وجودة الرقابة الداخلية وتفعيلها وكذلك على دور الحاكمية المؤسسية في تحسين جودة القوائم المالية والإفصاح وخلوها من التحريف والغموض في البيانات المالية ونتيجة لهذه العلاقة القوية بين الحاكمية المؤسسية والتدقيق الداخلي فقد بدا ينظر إلى التدقيق الداخلي على انه احد عناصر ومقومات الحاكمية المؤسسية الفعالة وقد أكدت دراسة ( ) Hoitash et al , 2009 على أن العلاقة بين الحاكمية المؤسسية والتدقيق الداخلي هي علاقةتبادلية ،ومن اجل الحد من الفساد المالي في مؤسسات القطاع العام العراقية لابد من وجود إطار قانوني يحفظ تفعيل لجان التدقيق الداخلي ويعزز تطبيق معايير التدقيق الدولية كونها الأداة الوحيدة في الوصول إلى شفافية ونزاهة البيانات المالية المختلفة وهذا ما يتطلب وجود حاكمية مؤسسية قادرة على الربط بين تحقيق تدقيق عالي الجودة والحد من التجاوزات المالية المختلفة بهدف تقليل الفساد المالي.

مشكلةالدراسة :

يلمس الباحث أن كثير من المؤسسات العراقية العامة تواجه ممارسات إدارية ومالية فاسدة وهذا ما أدى إلى انتشار ظاهرة الفساد المالي في هذه المؤسسات بشكل كبير وأدى إلى وجود هدر في المال العام مما انعكس على تدني مستوى حياة المواطنين من هنا يمكن الإشارة إلى أنعدم وجود تفعيل للتدقيق الداخلي للبيانات المالية من خلال التركيز على آليات الحاكمية المؤسسية ساهم بشكل كبير في انتشار ظاهرة الفساد في مؤسسات القطاع العام ويمكن تناول مشكلة الدراسة بالتساؤل ىالتالي:**ما مدى عدم وجود تفعيل آليات التدقيق الداخلي والحاكمية المؤسسية في انتشار ظاهرة الفساد المالي في مؤسسات القطاع العام العراقية؟**

أهمية الدراسة:

ما يشهده العالم اليوم من أزمات مالية كانت نتيجة تخطي القوانين والأنظمة وعدم الإفصاح بشكل كبير عن القوائم المالية،حيث باتت الكثير من المؤسسات العامة في الكثير من الدول تعاني من تفشي الفساد في أروقتها وهذا ما تطلب أن يكون هناك لجان تدقيق فعالة في الحد من التجاوزات بهدف السيطرة على تفشي ظاهرة الفساد المالي ومع انتشار المفاهيم الحديثة المالية او الإدارية وخاصة ما يتعلق بتفعيل آليات الحاكمية المؤسسية كونها السبيل الوحيد القادرة على تفعيل عوامل الرقابة الداخلية من خلال المسائلة السريعة والقدرة على تمكين لجان التدقيق الداخلية من القيام بأعمال هاب استقلالية تامة،فمن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة في قدرتها على تحليل واقع تفعيل لجان التدقيق الداخلي من خلال الحاكمية المؤسسية في الحد من ظاهرة انتشار الفساد المالي في مؤسسات القطاع العام العراقية

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على ما يلي:

1. مفهوم التدقيق الداخلي في المؤسسات العامة ودوره في مكافحة الفساد المالي.
2. التعرف على العلاقة المتاربطة بين التدقيق الداخلي والحاكمية المؤسسية في مؤسسات القطاع العام.
3. اثر تطبيق وتفعيل التدقيق الداخلي على انتشار ظاهرة الفساد المالي في مؤسسات القطاع العام العراقية
4. ما مدى مساهمة الحاكمية المؤسسية في تفعيل معايير التدقيق الدولية في المؤسسات العامة.

فرضيات الدراسة

اعتمادا على أهداف الدراسة واجتهاد الباحث يمكن صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى :لا يوجد هناك علاقةا رتباطيه بين آليات التدقيق الداخلي وظاهرة الفساد المالي في المؤسسات العراقية

الفرضية الثانية :لا يوجد هناك علاقة ارتباطيه بين آليات التدقيق الداخلي وعدم تفعيل آليات الحاكمية المؤسسية في القطاع العام.

الفرضية الثالثة :لا يوجد هناك علاقة ارتباطيه بين عدم تفعيل آليات الحاكمية المؤسسية في مؤسسات القطاع العام العراقية وظاهرة الفساد المالي.

الفرضية الرابعة :لا يوجد هناك علاقة ارتباطيه بين مظاهر الفساد المالي في مؤسسات القطاع العام العراقية وغياب آليات مكافحة الفساد.

منهجيةالدراسة

سوف يعمل الباحث على إتباع المنهج الوصفي التحليلي وكذلك الاعتماد على الأساليب من خلال تصميم Mean, Standard Deviations, Pearson correlation testالإحصائية استبانة للدراسة يتم توزيعها على مؤسسات القطاع العام العراقية

والقيام بإجراء التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة بواسطة اختبار ارتباط بيرسون.

مصطلحات الدراسة

الحاكمية المؤسسية :مجموعة الآليات والإجراءات والقوانين والنظم والقرارات التي تضمن كل من الانضباط والشفافية والعدالة وهي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق تفعيل تصرفات إدارة الوحدة الاقتصادية فيما يتعلق باستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لديها بما يحقق أفضل منافع ممكنة لكافة الأطراف ذوي المصلحة وللمجتمع ككلو تسعى الحاكمية بذلك نحو منع التلاعب والتحريف والخداع وتخفيض الأثر السلبي لظاهرة عدم تماثل المعلومات من خلال آليات لتحقيق أحكام الرقابة المالية والإدارية والسيطرة على كافة الوحدات الاقتصادية وتحقيق مصالح كافة الإطراف وتحقيق ذلك من خلال قدرتها على تحسين الإطار القانوني والنظامي الملائم لتوجيه حركة النشاط الاقتصادي بكل من المجتمع المحلي(Gallagher, 2002, 17)

التدقيق الداخلي :وظيفة إدارية ومالية تقوم بصفة مستقلة بتقييم كفاية وفعالية ودقة أنظمة الرقابة القائمة في داخل المنشأة ونوعية العمليات الجارية (القبطان،2006، ص173)

الفساد المالي :استعمال السلطة لتحقيق منافع خاصة سواء أكانت سلطة تشريعية او قضائية او تنفيذية وبإساءة استخدام أرضية الثقة المرتبطة بالأموال المتاحة له او استغلالها لتحقيق منافع خاصة للقائمين على إدارتها والمسئولين فيها او لخدمة أطراف خارجية غير مستحقة او بالتغرير بأصحاب الأموال والمودعين وصغار المستثمرين خلال تقديم بيانات غير حقيقية (عاشور 2010 ،ص38).

الدراسات السابقة والاطار النظري

اولا : الدراسات السابقة

تتناول الدراسة الحالية بعض الدراسات ذات العلاقة بموضع الدراسة

دراسة زريقات (2011) بعنوان :**اثر دليل الحاكمية الصادر عن البنك المركزي الأردني في تحسين التدقيق في البنوك الأردنية**،حيث هدفت هذه الدراسة إلى اختبار اثر تعليمات دليل الحاكمية المؤسسية الصادر عن البنك المركزي الأردني في تحسين جودة التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية وذلك اعتمادا على مدى تأثير بنود هذا الدليل على مكونات جودة التدقيق الداخلي التي حددها معهد المدققين الداخليين IIA) (وقمتم تصميم استبانه موجهة لموظفي ادارات التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية بمسمياتهم المختلفة وذلك بهدف تبياناثر دليل الحاكمية في كل من عناصر جودة التدقيق الداخلي.وقد أظهرت الدراسة وجود دورها مل تعليمات دليل الحاكمية المؤسسية في تحسين جودة التدقيق الداخلي الأردنية وذلك من خلال تأثير تعليمات هذا الدليل وبشكل مهم إحصائي افيمكوناتجودة بمعايير التدقيق الداخلي و تطوير الأداء المهني للمدققين الداخليين وتحسين ممارساتوأساليبالتدقيق الداخلي وأوصى الباحث أغلبية القطاعات الاقتصادية الأخرى والجهات المشرفة عليها بخلاف البنوك بضرورة تبني مثل هذا الدليل.

دراسة مصطفى (2011) بعنوان **دور المراجع في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات لتحقيق شفافية المعلومات** حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية وما هي حوكمة الشركات ومبادئ وأهداف حوكمة الشركات ودراسة وتحليل دور كلا من المرارجعة الداخلية والخارجية في دعم تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وقد خلصت الدراسة إلى أن لجان المراجعة من خلال حوكمة الشركات تقوم بالأنشطة التالية : فحص إجراءات الرقابة الداخلية ومراجعتها والتأكد من فعاليتها وتقييم

الاجـراءات الإداريـة والتأكـد مـن الالتـزام بالقواعـد والقـوانين، وفحـص ومراجعـة السياسات المحاسبية المطبقة والإجراءات المتبعة في إعداد القوائم الفعليـة والتقديريـة، و فحص وتقييم ومتابعة أعمال المراجع الخارجي واقتراح تعيين هـو تحديـد أتعابـه الـتي يتقاضاها،التحقق من استجابة الإدارة لملاحظات وتوصيات مراقب الحسـابات وهيئـة سوق المال .تحسين جودة التقارير المالية، تدعيم موضوعية ومصـداقية التقـارير الماليـة، زيادة ثقة الجمهور في التقارير الماليـة ويمكـن تحقيـق هـذا الـدور مـن خـلال عمليـات المراجعة الخارجية والتي بموجبها يتم فحص وتقييم أعمال المراجعـة الخارجيـة وعمـل التوصيات للمجلس تخدم في مجالات كثيرة منها التخطيط والرقابة الداخلية والنظـر في كفاية وكفاءة الرقابة الداخلية.

دراسة السعدي (2011) بعنوان :**حوكمة الشـركات ورفـع مسـتوى الإفصـاح وأثرها في معالجة الأزمة المالية المعاصرة**، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأسباب المنهجية للازمة الماليةو كذلك كيفية تفعيل دور الشفافية والحاكمية المؤسسـية في تحجيم الانهيار المالي في المؤسسات المالية وموائمة المفاهيم الأساسية للحاكميـة مـن منظور محاسبي ومهـني، وقدأشـارت النتـائج إلى أن تطبيـق قواعـد الحاكميـة المؤسسـية يساهم في تحسين سبل إدارة الشركات من خلال تحديد أهداف الشركةو كيفية تحقيقهـا والتأكيـد مـن أن انـدماج او الاسـتحواذ يـتم لزيـادة كفـاءة الشـركة وتحفيـز المـديرين والعاملين على أداء عملـه مبكفـاءة وفاعليـة وقـد أوصـت الدراسـة بضـرورة تفعيـل معايير التدقيق الدولية بشكل يضـمن الشـفافية والرقابـة الماليـة علـى المؤسسـات مـن خلال إدارة وأشـارف هيئـات رقابيـة دوليـة مسـتقلة تتمتـع بالشـفافية التامـة واتخـاذ الحاكمية المؤسسة كمرجعية في عملها.

دراسة عواشرة (2011) بعنوان :**الحوكمة الداخلية للمؤسسات الأهلية الفلسطينية في الضفة الغربية**،حيث هدفت هذه الدراسة إلى حصر النقاش في الهيئات العامة ومجلـس

الإدارة ودورها في قيادة المؤسسة انطلاقا من الفرضية القائلة أن عدم فعالية هيئاتها المرجعية وخاصة مجالس إدارتها هو احد العوامل المؤدية إلى ضعف قطاع المؤسسات وترديقدرته على المساهمة في إحراز التحول الديمقراطي على الرغم من ضخامة المساعدات المقدمة لهذا القطاع وقد أشارت نتائج الدراسة إلى ان هناك هيمنة للمدير العام على مجلس الإدارة بحيث اتفقت جميعها على وجود ضعف كبير في دور الهيئات المرجعية في صنع القرار وقيادة المؤسسة وعملها وقد أوصت الدراسة بضرورة حظر تفويض أيمن صلاحيات ومسؤوليات مجلس الإدارة إلى الإدارة التنفيذية والعمل على التأكد من اضطلاع المجلس بمهامه بحيث لا يتحول إلى إطار شكلي يوفر للمدير العام او رئيس مجلس الإدارة فرصة وغطاء للسيطرة على هذه المؤسسة Archambeault et al 2008, دراسة

هدفت إلى البحث في الحاجة إلى إيجاد تقرير تدقيق داخلي لزيادة شفافية الحاكمية للفئات المهتمة بمصالح الشركة في الولايات المتحدة حيث عملت الدراسة على البحث على الفوائد المتوقعة لتقرير التدقيق الداخلي من حيث زيادة كل من الشفافية والمساءلة كما بحثت في تكاليف هذا التقرير المتمثلة في زيادة كم المعلومات الذي تقدمه الشركات علاوة على التكاليف المادية و وجدت ان مثل هذا الإفصاح عن أنشطة ونتائج وعمليات التدقيق الداخلي من خلال تقرير ذي نموذج موحد سيعمل على تقديم فائدة كبيرة تفوق التكاليف المرتبطة به وخصوصا فيما يتعلق بتقديم افصاحات تمكن المستخدمين من تقييم جودة الحاكمية والشفافية.

دراسة(Brown and Caylor, 2004)،

Corporate Governance and FirmPerformance

الحاكمية المؤسسية وأداء المؤسسات .

حيث تم في هذه الدراسة إنشاء مقياس واسع للحاكمية المؤسسية هو المقياس الحكومي، (Government-Score)يعتمد على بيانات تم الحصول عليها بواسطة المؤسسات .والمقياس الحكومي عبارة عن معيار خليط من واحد وخمسين عاملا موزعة على ثماني مجموعات ،(التدقيق،ومجلس الإدارة،ونظام المؤسسة، وأدارة التعليم،وتعويضات المدير والتنفيذي،وحقوق الملكية،والممارسات التقدمية،وحالة المؤسسة.)لقد تم ربط المقياس الحكومي مع الأداء التشغيلي،وخطورة الإفلاس،والتقييم،ومدفوعات المساهمين،لما مجموعه ألفان وثلاثمائة وسبع وعشرون مؤسسة، و وجد أن المؤسسات الأكثر حاكمية تعتبر نسبيا أفضل من حيث الربحية وتتمتع بخطورة اقل، وأنها ذات قيمة اكبر، وتقوم بدفع توزيعات نقدية أكثر للمساهمين .كما تم اجراء اختبار لمعرفة أيامن الثماني مجموعات أكثر ارتباطا بالأداء المتوقع وغير المتوقع للمؤسسة، ووجد أن تعويضات مجلس الإدارة وتعويضات المديرو التنفيذي هما الأكثر ارتباطا مع أداء المؤسسة المتوقع، بين ما وجد أن نظام المؤسسة هو الأكثر ارتباطا مع أداء المؤسسة غير المتوقع.وتم فحص عوامل الحاكمية ذات الارتباط الأعلى بأداء المؤسسات المتوقع وغير المتوقع، وبعض العوامل التي تكون مرتبطة بشكل مرتفع بالأداء المتوقع نادراماتمفحصهافيالسابق(لقاءاتلجنةالحاكميةالسنوية،والاستقلاليةفيتعييناللجنة)،فيذاتال وقتفانبعضالعواملالتيترتبطبشكلمرتفعبالأداءغيرالمتوقع،يتمفحصهاكثيرارمثل(حقيقةكون أتعابالاستشارةاقلمنأتعابالتدقيقالمدفوعةللمدققين،والغيابالمنتظملمجلسالإدارة).وقارنتال دراسةعلاقةأداءالمؤسسةبكلمنالمقياسالحكوميوالمؤشرالعام،لمجموعةفرعيةمنالمؤسساتلديها

بياناتعنالمقاييسالكميةللحاكميةالمؤسسية،وأظهرتالنتائجإنالأداءالمتوقعيرتبطمعثلاثمجموعاتتصنيفيةمنالمقياسالحكومي،ولايرتبطمعالمؤشرالعام،ويرتبطالمقياسالحكومينسبيابشكلأفضلبالأداءالمتوقع،لأنهمقياسواسعويركزبشكلاقلعلىالمقاييسالتيتمنعالاستيلاءالقهريمنقبلالغير. ،Bauer, et al,2004دراسة

Empirical Evidence on Corporate Governance in Europe :The Effect on Stock Returns, Firm Value and Performance

دراسةتطبيقيةللحاكميةالمؤسسيةفيأوروبا

وأثرهاعلىعوائدالأسهموقيمةالمؤسسةوالأداء.

هدفتهذهالدراسةإلىاختبارماإذاكانتالحاكميةالمؤسسيةالجيدةتؤديإلىعوائدأسهمعاليةوأنهاتعززقيمةالمؤسسةفيأوروبا .ومنخلالذلكتستخدمهذهالدراسةتصنيفDeminorللحاكميةالمؤسسيةللمؤسساتالمدرجةفي(300 FTSE Eurotop)حيثتم بناءالمحافظبحيثتكونمكونةمنشركاتمحكومةبشكلجيدوأخرىمحكومةبشكلضعيف،وثممقارنةأدائها .وتماختبارتأثيرالحاكميةالمؤسسيةعلىتقييمالمؤسسة . أظهرتالنتائجعلاقةايجابيةمابينهذهالمتغيراتوالحاكميةالمؤسسية،وقدضعفتهذهالعلاقةبشكلكبيربعدضبطهابمتغيربيئةالبلدان.وقدتمتحليلالعلاقةمابينالحاكميةالمؤسسيةوأداءالمؤسسة، حسبماتمتقديرهبواسطةهامشالربحوالعائدعلىحقوقالملكية،حيثوجدتعلاقةسالبةمابينمعاييرالحاكميةونسبالأداءالمبنيةعلىالمكاسب،حيثتمناقشةالأسبابالمحتملةلذلك.

ثانيا : الاطار النظري

تعريفالتدقيقالداخلي

يعرفالتدقيقالداخليعلىإنهمراجعةالأنشطةوالعملياتالماليةوالقيودوالسجلاتبشكلمستمروالتيتنشأداخلالوحدةالاقتصاديةللتحققمندقةالمعلوماتالحسابيةوالإحصائية"(الخطيب، : 129).

2010وفيتعريفصـــــــدرعنمعهدالمدققينالداخليين(ITA) علــــــى انـــــه وظيفـــــة مستقلةأُنشأتضمنالوحدةالاقتصاديةلفحصوتقييمالأنشطةبهدفخدمةالتنظيموتحســينعمليات المنشاةومساعدتهاعلىانجازأهدافهابواسطةتكوينمدخلمنظمومنضبطلتقييموتحســينفعاليةإ دارةالمخاطروالرقابةوعملياتالتحكم(جمعــــــــــــــــــــــــــــة،

46:2011)ويتضحأنوظيفةالتدقيقالداخليعبارةعننشاطمستقلداخلالمنشـــاةكونهاادارةرقابي ةويعتبرالتدقيقالداخلياحدمقوماتنظامالرقابةالداخلية(الـــــــــــــذنيبات2010 :

33)لقدأشارالخطيب(2010:136) إلىأننشرةمعاييرالأداءالمهنيللتدقيقالداخليالصادرة عنمعهدالمدققينالأمريكيينحددتهدفالتدقيقالداخليالرئيسيوهومساعدةجميعأعضاءالمنشـــاةع لىتأديةمســـؤولياتهمبفاعليةويتمذلكمنخلالقيامالتدقيقالداخليبتزويدهمبالتحليلاتوالتقو يماتوالتوصياتوالمشورةوالمعلوماتالمتعلقةبالأنشطةالتييتممراجعتها

1-المحافظةعلىأموالالوحدة(إيراداتومصروفات)منخلالبيانصحةالإجراءات المالية.

ضمانوجودالأوامروالموافقاتوالمستنداتالأصوليةالمفرزةوتثبيتهافيسجلاتالوحدةالاقتصـــادي ةومتماشيةمعالقوانينوالتعليماتالنافذة.

التأكيدعلىقيامالموظفينالمختصينبواجباتهمعلىأكملوجهدونهدرأوضـــياعفيأموالالوحدةل تحقيقأقصىإنتاجيةمتاحةوفقاًللخططوالسياساتالمرسومة.

4-التقريربأنمايتممنإجراءاتيقعضمنالإطارالقانونيالمحددلهمنالمسؤولياتوالصلاحيات.

5-التحققمنمطابقةالواقعالفعليمعماهومخطط،ودراســــــــــــــــــــــــــــــةالانحرافات وتقويمهالمعالجتهاوتلافيهامستقبلا.

الحياديةوالاستقلاليةالتامةفيمتابعةوتقويمالأداءبعيداًعنالضغوطاتوالتأثيراتســـواءكانتداخلي ةأوخارجية(التقاريرالمرفوعةللإداراتالعليا).

تعريف الحاكمية المؤسسية

تعـــــــــــــــــــرف اللحاكميةالمؤســـــــــــــــــــــــــــــيةبأنها "النظامالذييتممنخلالهتوجيهأعمالالمؤسسةومارقبتهاعلىأعلىمســـتوىمنأجلتحقيقأهدا

فهاوالوفاءبالمعاييراللازمةللمســـؤوليةوالنزاهة والشـــفافية".(حمـــاد، 2005، ص9)
وهناكتعريفآخرللبنكالمركزيـــــــــــــــــــالأردني(2003
ص5)للحاكميةالمؤسسيةوالتيعرفهابأنها":تجمعبشكلأساسيبينالقوانينوالتعليماتوالرقابةبهدفالتأكدمنتقيدالبنكبهاوتوافقهامعأهدافالبنكومعاييرالسلامةبشكلعامبالإضـــافةإلىأنهاآليةللربطبينمصالحالمســـاهمينوالجهاتذاتالعلاقةبهدفتعزيزأدائه". وتعـــرف الحاكميـــةبأنها :الحالةالمركبةوالمتعددةالوجوهوقـــــــدعرّف (Mukul, 2007 , 20- 29)
للمؤسســـاتوالأنظمةوالتراكيبوالعملياتوالإجراءات والممارساتوالســـلوكالقياديفيالبرامج السياسيةوالاجتماعيةوالإداريةوالمحاسبيةلتحقيقتطلعاتالمواطنين "

أهميةالحاكميةالمؤسسية

تعتبرالحاكميةالمؤسسيةالفعّالةوالجيدةمنالأمورالهامةالتيتساهمفيتحقيقالشـفافيةوتوفرهافيالوقتالمناسبفيالمؤسساتالحكومية،كماأنهاتحدّدبشكلواضحتوزيعالمسؤولياتبينالهيئاتالمتخصصةفيمجالالرقابةوالتنظيم،بحيثأنتكونمتوافقةمعدولةالقانونوتحسنالحاكميةالمؤسسيةمننوعيةوكفاءةالقيـــــــــــادة(ونصوصـــــــــــة ومحمـــــــــــد،2003، 321-373)فيالدوائرالحكوميةومنجودةإنتاجهاوخدماتها،كماأنهاتســـاعدفيتحقيقرغباتالمجتمعوتطلعاته(Cattrysse, Jan., 2005).

أهدافالحاكميةالمؤسسية:

تعاظمتوبشكلكبيرأهميةالحاكميةالمؤسسيةوذلكبســـعيهانحوتحقيقعدةأهدافمنهاالتنميةالاقتصاديةوالحصافةالقانونيةوالرفاهيةالاجتماعيةلجميعالاقتصـــــاداتوالمجتمعاتالمطبقةلها . حيثأنالممارسةالسليمةللحاكميةالمؤسسيةتساعدفيدعمالأداء،وزيادةالقدرةالتنافسية،وايجادالاحتياطاتاللازمةضدالفسادوسوءالإدارة،وتحسينالاقتصادبشكلعام،وذلكمنخلالالوسائلالتالية(قباجة، 2008 ،ص38)

تدعيمعنصرالشفافيةفيكافةمعاملاتدوائرالقطاعالعاموعملياته،واجراءالمحاسبةوالتدقيقالمالي
يعلىالنحوالذييمكّنهذهالدوائرمنضبطعناصرالفسادالذييؤديإلىاستنزافمواردالدولة)

2-تقييمأداءالإدارةالعليا،وتعزيزالمساءلة،ورفعدرجةالثقة

3-تحسينوتطويرإدارةدوائرالقطاعالعاممنخلالمساعدةمديريهاعلىبناءإستراتيجية سليمةللدائرة،وضماناتخاذالقراراتالسليمة،ممايؤديإلىرفعكفاءةالأداء.

ضمانالتعاملبشكلعادلبينافراداالجمهورفيالمؤسساتالحكومية،والمعاملةالعادلةبالنسبةللمساهمين،والعاملين،والدائنين،والأطرافالأخرىذويالمصالحالخاصةفيحالةالإفلاسفيالمؤسسات الخاصة.

تقويةثقةالجمهورفينجاحعمليةالخصخصة،معضمانتحقيقالدولةأفضلعائدعلىاستثماراتها،ممايتيحالمزيدمنفرصالعمل،وزيادةالتنميةالاقتصادية.

تحقيقالمسؤوليةالاجتماعيةللدولةعنطريقسياساتواجراءاتمناسبةلنشاطاتالدولة،تعملمنخلالهاعلىخدمةالبيئةالمحيطةوالمجتمع

مقوماتنظامالحاكميةالمؤسسية(مطر،2003)

يوجدللحاكميةالمؤسسيةعدةمقوماتمنها:

وجودقوانينوتشريعاتتوضححقوقالدولةوواجباتهامثلحقالدولةفيالمالالعام(فرضالضرائببجميعأنواعها)،كماتوضّحبالمقابلحقوقالمجتمععلىالدولةومنهاالنفقاتالعامةللدولةعلىمشاريعالبنيةالتحتية،أوماتقدمهمنخدماتعامةمثلالتعليميةوالصحية ... الخ،وكذلكالمساعدةفيتكلفةالسلعالمدعمةالتيتقدمهاالدولةمثلالكهرباءوالماء.

2-وجودرؤيا واضحةتحددمعالمإستراتيجيةالدولةمعالأدواتالتيتكفلتحقيقهذهالرؤياوذلكمنخلالترجمتهاإلىخططوأهدافقصيرةوبعيدةالمدى.

3- وجودنظاملمحاسبةالمسؤوليةيعملعلىتوفيرالمؤشراتالماليةوغيرالماليةالتيتستخدمكمعيارللمساءلةوتقويمالأداءفيالدوائرالحكومية.

وجودخطةتدقيقولجنةتدقيقداخليلهامنالصلاحياتمايكفللهاحقممارسةدورهاالرقابيعلىا لأعمالالمحاسبيةللدوائرالحكوميةوتنظيمالعلاقةمعالمدققينالخارجيين،ثمبعدذلكوهوالأهما لحقفيمتابعةتقاريرهمللتأكدمنقياماداراتالدوائرالحكوميةبتنفيذماتحويهتلكالتقاريرمنمقتر حاتوتوصيات.

5-وجودنظامفعّاللتقارير يتسمبالشفافيةوبقدريكفلتوفيرالمعلوماتالمناسبةعنأداءالدوائرالحكوميةلإدارتهاولجميعالأ طرافالأخرىذاتالعلاقةممنيستخدمونالبياناتالمالية.

تعريف الفساد

هناكاتفاقدوليعلىتعريفالفسادكماحددته" منظمةالشفافيةالدولية "بأنه " كلعمليتضمنسوءاستخداممالمنصبالعاملتحقيقمصلحةخاصةذاتيةلنفسهأوجماعته".وقداختا رتاتفاقيةالأممالمتحدةلمكافحةالفسادللعام،أنلاتعرفالفسادتعريفافلسفياأووصفياً،بلانصرفتإ لىتعريفهمنخلالالإشارةإلىالحالاتالتييترجمفيهاالفسادإلىممارساتفعليةعلىأرضالواقع ومنثمالقيامبتجريمهذهالممارساتوهيالرشوةبجميعوجوههاوفيالقطاعينالعاموالخاصوالاختلا سبجميعوجوهوالمتاجرةبالنقودوإساءةاستغلالالوظيفةوتبييضالأموالوالثراءغيرالمشر وعوغيرهامنأوجهالفسادالأخرى(عبداللطيف،2004 :95).

خصائصالفساد

للفساد خصائص غدة فيما يلي بعضا منها(عبدالعظيم،2008)

1-السرية: عادةماتكونأفعالالفسادوترتيباتهوإجراءتهواتفاقاتهتتمبشكلسري.

2-تعدد الأطراف :

حيثيشتركعادةأكثرمنطرففيعمليةالفسادإذيكونهناكمستفيدمنفعلالفسادلمصلحةطرفآخريستفيدفينفسالوقتمنالفعلالإجراميالمخالفللقوانينواللوائحوالقيمالاجتماعيةللحصولعلى منافعمتبادلةتجمعأطرافصفقةالفساد.

3-الالتزامالمتبـــادل :

بمعنىأنيكونهناكمصلحةمشتركةبينأطرافالفســـادويحققكلمنهمنافعبالمخالفةللقانونحيثيكونمقابلالفعلالفاسدالذييلتزمبهمنبيدهالسلطةالتزام آخرعلىطرفآخربدفعمقابلالفساد.

4-التمويـــه :

نظرالانهناكعلاقةوثيقةبينالفسادوالاحتيالفانالفســـادينطويعلىالتمويهوالإخفاءوالتعتيمعلىالأنشطةالتييقومبهاكلمنيرتكبأفعالالفسادوسلوكياته.

5-خيانةالثقــة :

ينطويالفسادعلىالخيانةفيالثقةالتيفترضانتكونمتوفرةفيالمستوىاوصاحبالسـلطةالعامةوتكونعملياتاوتصرفاتالإخلالبالثقةخيانةلمصدرالثقةاوخيانةلأمانةالعملاوالوظيفةاوالسـلطةالمسندةإلىمرتكبأفعالالفساد.

6-التنـــاقض :

يقصدبذلكحدوثتناقضبينالأدوارفيالحياةالعامةوالأدوارفيالحياةالخاصةلمرتكبيالفساد.

7-الخديعـــةوالتحايل :

حيثيتضمنالفسادأفعالااحتياليةومخادعةلاتعبرعنالحقيقةواصطناعالأوراقوالمســتنداتغيرالحقيقيةوالالتفافمنحولالقواعدوالضوابطواللوائحلتحقيقالمكاسبالشخصيةغيرالمشروعة.

8-الشــمول :

يتصفالفسادبأنهيشملاؤلئكالباحثينعنمصالحاومواقفاتاوقراراتمحددةوأؤلئكالذينيمكنهمالتأثيرعلىهـــذهالقرارات

والتيعادةماتكوندونوجهحقاوبالمخالفةللقانوناللوائحوالضوابطوالقيمالخاصــةبالعملوالمجتمعفينفسالوقت.

9-ســـلوكمنحرف :

حيثيعتبرالفسادسلوكاغيرسوييحدثلمخالفةالقوانيناللوائحوالضــوابطوالأخلاقالقويمةوهومانعبرعنهأيضابأنهفعلإجراميمثلجريمةيعاقبعليهاالقانون.

أسبابالفسادالمالي) زيدانوقويدر،2006

-1

أسبابشخصيةوهيأسبابمرتبطةبشخصيةالفردوميولاتهومستواهالثقافيومستوىتعليمهونظرتهللمشروعية.

2-أسباباجتماعيةوهيمجموعةمنالأسبابتفرزهاالعاداتوالتقاليدوالأعرافالسائدةفيالمجتمع

3-أسبابإداريةوتنظيميةهذاالنوعيتجسدفيخروجالعامليناللوائحوالقوانين.

4-أسبابقانونية :

بسببضعفالقوانينالتشريعيةفيردعجريمةالفسادالإداريوالماليبسببعضالفاسدينالسياسيينوالذيأنجزعنهعدمخوفالموظفينمنالعقوباتالتيممكنانتطبقعليهم.

5-أسبابسياسية

:يرجعالفسادالماليإلىأسبابسياسيةمثلغيابالحرياتوالنظامالديمقراطيضمنمؤسساتالمجتمعالمدنيوضعفالإعلاموالرقابة.

6-أسبابااقتصادية

:تتجسدفيالمستوىالمتدنيلدخلالفردفيالدولالناميةوضعفالحوافزوالمكافآتالوظيفيةالأمرالذييؤديإلىتدنيالمستوىالمعيشيلغالبيةالموظفينوهذابالطبعيؤديإلىالتفكيرفيوسائلجديدةلكسبالمالوالتيأسهلهاهياستغلالالوظيفةالإدارية.

مجتمعالدراسة

تضمنمجتمعالدراسةجميعالعامليناللدوائرالماليةفيالوزاراتالأربعة(وزارة الماليةوالبنكالمركزي،ووزارةالتجارة،ووزارةالكهرباء،ووزارةالنفط)فيالعاصمةالعراقيةبغدادوالذينيقدرعددهمب 3600 موظفوموظفة.

عينةالدراسة

تماخذعينةعشوائيةمنالموظفينتضمنت 400 موظفوموظفة . حيثتمتوزيعالاستبانةعليهموقدتماستعادة 255 استبانةصالحةللتحليلالإحصائي.

ثباتأداةالدراسة

بلغتالفاكرونبـــــاخ (Alpha Cronbach) لمجالاتالدراســـــةككل 0.87 وهذهقيمةمرتفعةوتشيرإلىأنأداةالدراسةتتمتعبدرجةعاليةمنالثبات

صدق اداة الدراسة

مناجلمعرفةالصدقالداخليلأداةالدراســـةعملالباحثعلىإخراج ارتباطبيرســـونلفقرات كلمجالمعالأداةككلكمايلي:

الجدول (2)

نتائج اختبار ضدق أداة الدراسة (كرونباخ الفا)

المجال	ارتباط بيرسون	ألفا
الاول	0.79	0.80
الثاني	0.82	0.81
الثالث	0.66	0.80
الرابع	0.36	0.67

أظهرتنتائجاختبارالفاكرونباخانقيمـــــــةالفالكلمجالهيأعلىمن % 0.60 وانقيمةارتباطبيرسونلكلمجالمعالأداةككلهيدالةإحصائياعندمســـــــتوى 0.01 وهذامايشيرإلىأنهناكصدقعاليلأداةالدراسة.قامالباحثباستخدامالعديدمنالأدواتوالأساليب الإحصـــائيةمنهاالتكرارات والأوساطالحسابيةواختبارألفاكرونباخوكذلكارتباطبيرسونفيتحليلمدخلاتالاستبانة.

جدول (3)

توزيع افراد عينة الدراسة حسب المعلومات الديموغرافية

المتغير	الخيارات	التكرارات	النسبة المئوية	المجموع الكلي
الجنس	ذكر	218	85.5	٪100
	انثى	37	14.5	
تخصص	محاسبة	91	35.7	٪100
	اقتصاد	90	35.3	
	اخرى	74	29	
العمر	30-25	58	22.7	٪100
	36-31	110	43.1	
	41-37	50	19.6	
	42 فاكثر	37	14.5	
الخبرة	5-1	24	90.4	100
	10-6	141	55.3	
	15-11	45	17.6	
	16 فاكثر	45	17.6	

أشارتنتائجالدارسةأعلاهإلىأنهناك 218 منافرادعينةالدراسةهممنالذكوروانهناك 37منافرادالعينةمنالإناثوكذلكأظهرتالبياناتالشخصيةإلىانهناك 91 منافرادعينةالدراسةهممنتخصصالمحاسبةوانهناك 90 منتخصصالاقتصادوكذلكهناك 74 منتخصصاتأخرى.

-امابالنسبةلمتغيرالعمرفانهناك 58 منافرادعينةالدراسةأعمارهممابين25 -30 سنةوان هناك 110 منافرادعينةالدراسةأعمارهممابين 31-36 سنة وكذلكهناك 50 منافرادعينة لدراسةأعمارهممابين37-41 سنة وكذلكهناك 37 فردامنافرادعينةالدراسةأعمارهمأعلىمن 42 سنة.

أمافيمايتعلقبعاملاالخبرةفتشـــــــــــــــــرالبياناتأعلاهإلىأنهناك 24 منافرادعينةالدراسةلديهمخبرةمابينسنةإلىخمســـــــــــــــنواتوانهناك 141 منافرادعينةالدراســـــةلديهمخبرةمابين6 – ســـــنوات10 وكـــــذلكهناك 45 فردامنافرادعينةالدراســـــــــــــــــةلديهمخبرة11 – 15 سنةوكذلكهناك45فردامنافرادعينةالدراسةلديهمخبرةأعلىمن 16 سنة.

المجال الاول :

جدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات التي تقيس المجال الاول

الـرقم	الفقرة	المتوسط الحسـابي	الانحـراف المعياري	الـرتبة
1	لايوجدهناكتطبيقلمبدأالإفصاحفيالمعاملات المالية	3.8588	1.06652	3
2	لايتمتطبيقمبدأالشفافيةالماليةبشكلكبير	3.8000	1.06261	4
3	عمليةتطبيقالضبطوالتنظيمعمليةصـعبةفيوزارةالما لية	3.9059	1.08269	2
4	الاستقلاليةفيعملياتالتدقيقعمليةصعبةفي المؤسساتالحكومية	3.9529	.95866	1

5	تفتقر المؤسسات الحكومية المالية إلى الوعي الاجتماعي في عملياتها المالية	3.3765	1.25782	6
6	لا يوجد هناك عدالة في العمليات المالية بشكل كبير	3.3529	1.23632	7
7	هناك عدم مسؤولية منقبلا لموظفين في اغلب المؤسسات المالية في الدول النامية	3.5294	1.14591	5
	الوسط الكلي	3.737	0.759	

أشارت نتائج الأوساط الحسابية أعلاه إلى ان الفقرة الرابعة من هذا المجال والمتعلقة بصعوبة استقلالية عمليات التدقيق في المؤسسات الحكومية حصلت على أعلى وسط حسابي 3.95 وهذا متعارف عليه في كثير من الدول النامية والفقرة الثالثة المتعلقة بصعوبة ضبط العمليات المالية حصلت على وسط حسابي 3.9 وان الوسط الحسابي الكلي لفقرات هذا المجال 3.73 وهذا مؤشر على انه لا يوجد هناك تطبيق للحاكمية المؤسسية في المؤسسات المالية العراقية وهذا ما سيسهم بشكل كبير في تفشي ظاهرة الفساد وصولا لعراقٍ لا يمر اتب الدول التي تتصف بوجود فساد مالي وإداري عالي في مؤسساتها.

المجال الثاني: عناصر التدقيق الداخلي

جدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقات التي تقيس عناصر التدقيق الداخلي

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف	الرتبة

		بي	المعياري	
1	عدمالالتزامبمعاييرالتدقيقالدولية	4.0706	.86655	5
2	لايوجدهناكالتزامبأخلاقمهنةالتدقيق	3.847	1.04812	7
3	عدموجوداستقلاليةكاملةلدىالمدققينفيالوزارة	3.8824	1.14409	6
4	تفتقرالوزارةالىتحسينفيخدماتالتدقيق	4.1059	.99633	4
5	عدمالالتزامبالوصولالىتدقيقيتمتعبالجودةالعالية	4.3412	.72989	1
6	ارتباطالتدقيقبأشخاصلهممصالحذاتية	4.2353	.89152	2
7	يوجدهناكتأهيلكافيلدىالمدققينللقيامبعمليةالتدقيقعلىأكملوجه	4.2118	.88417	3
8	عدموجودآليةلتطبيقالتدقيقالالكترونيفيالوزارةبشكلكبير	3.2588	1.25007	9
9	تطبيقمعاييرالتدقيقالدوليةيواجههاالكثيرمنالمشاكلفيالبيئةالعراقية	3.6824	1.02195	8
	الوسطالكلي	3.942	0.614	

منخلالالتحليلأعلاهأشارتالنتائجإلىأنعدمالالتزامبوصولإلىتدقيقعاليالجودةاحتلتهذهالفقرةالمرتبةالأولىوهذامؤشرعلىانجودةالتدقيقتتطلبانيكونهناكالتزامبجميعالعناصرالمهمةفيعمليةالتدقيقسواءأكانالالتزامبتطبيقمعاييرالتدقيقالدوليةاوالتدقيقالالكترونيوغيرذلكوكذلكأخلاقالمهنةوانالوسطالحسابيالكليلفقراتهذاالمجالقدبلغتوهيدرجةمرتفعةوهذايشيرإل

ى انهلا يوجدالتزامبتطبيقعناصرعمليةالتدقيقالمهمةفيالمؤسساتالماليةوالعراقيةوهذايعتبراحدالعواملالواضحةفيتفشيظاهرةالفسادفيهذهالمؤسساتكبيروخطير.

المجالالثالث :مظاهرالفسادالمالي

جدول (7) الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفرات مجال الفساد المالي

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1	ممارسةبعضالتجاوزاتالماليةفيالوزارة	4.0471	.76703	5
2	هناكعدمالالتزامبالقانونبشكلكبير	4.0588	.81839	3
3	بعضالاختلاساتفيالأموالالعامة	4.1529	76084	2
4	ممارسةالتحريفالمتعمدفيالبياناتالمالية	4.1882	.71256	1
5	تسجيلقيودمحاسبيةبطريقالخطأالمتعمد	4.0235	.89588	6
6	عدمالالتزامبالنازهةالماليةمنقبلبعضالموظفين	3.4706	1.37114	8
7	تفضيلالمصلحةالخاصةعلىالمصلحةالعامة	4.0000	1.01950	7
8	عدموجودخلقإداريلدىالكثيرمنالموظفينفي الوزارة	4.0549	.80655	4
	الوسطالحسابيالكلي	3.999	0.592	

أظهرتنتائجالتحليلأعلاهإلىأنالفقرةالخاصةبممارسةالتحريفالمتعمدفيالبياناتالماليةقداحتلتالمرتبةالأولىبوسطحسابي 4.18

وهذهالقيمةمرتفعةوانالفقرةالخاصةبوجودبعضالاختلاساتالماليةقداحتلتالفقرةالثانيةبوسطحسابي 4.15

وانالفقرةالخاصةبعدمالالتزامبالقانونقداحتلتالفقرةالثالثةبوسطحسابي 4.05

وهذهجميعهامؤشراتعلىتغلغلالفسادفيالمؤسساتالماليةالعراقيةبشكلكبيروانالوسطالحساب

يالكليلفقراتهذاالمجالقدوصـــــــــــــــــــــــلإلى 3.99

وهذايؤكدعلىأنهناكفسادمتعمدفيهذهالمؤسساتوخاصةمؤسساتالقطاعالعاموعلىالسـلط اتالمختصةأنتأخذذلكبعينالاعتبارفيصياغةالإستراتيجيةالوطنيةلمكافحةالفسادوالوصـــولإل ىمراحل منالشفافيةوالنزاهة المالية.

المجال الرابع : مكافحة الفساد المالي

جدول (8) الاوسلط الحسابية والانحرافات المعيارية لفرات مجال مكافحة الفسـاد المالي

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الـــرتبة
1	تتمعملية ضبطالإنفاقالعاممنخلالبرارمج تكفلالانضباطالماليوتحقيقفاعليةالنفقة	2.3608	.85759	2
2	يتممارعاةللنتائجالفعليةلتنفيذالموازناتالسابقة	2.5490	.82562	5
3	هناكوجودالتزاممنقبلالوزارتبتنميةموارد المجتمعبشكلكبيرومستمر	2.4549	.92479	3
4	هناكالتزام براجعةالمخزونالسلعيمراجعة دقيقة	2.5176	.85036	1
5	هناكالالتزاممنقبلالوزاراتبتقـــــــديرالإيرادات والمصروفاتفيإطارمنالتوازنالنقديللموازنةالعامة	2.9059	1.00734	4
	الوسطالحسابيالكلي	2.5576	0.4627	

تشيرنتائجالأوساطالحسابيةأعلاهإلىإنإجاباتالمبحوثينعلىالفقراتالخاصةبمكافحةالفســاد كانتمنخفضةبشكلملموسوانالوســــــــــــطالكليلهذهالفقراتهو 2.55

أيانهلايوجدهناكعمليةتمكافحةللفسادداخلالمؤسساتالحكوميةالعراقية،وانالإجراءاتالتيأخذتهاالدولةفيمجالمكافحةالفساد لمتكنبالإجراءات الفعالةوالتيمنشانهاانتساعدفيالحدمنالظواهرالسلبيةالتيخلقتهاالظروفالسياسيةوالتيساعدت فيانتشارالفسادفيجميعمرافقالدولة.

اختبار فرضيات الدراسة

الفرضيةالأولى

:لايوجدهناكعلاقةارتباطيهبينآلياتالتدقيقالداخليوظاهرةالفسادالماليفيالمؤسساتالعراقية

جدول رقم (9) اختبار الفرضية الاولى

الحاكمية	معامل ارتباط بيرسون	مستوى المعنوية
التدقيق	0.37	0.00

منخلالالتحليلالإحصائيأعلاهتبينانهناكعلاقةارتباطيهوذاتدلالةإحصائيةبينعدمالالتزامبآلياتالتدقيقالداخليفيالمؤسساتالماليةوالعراقيةوشيوعظاهرةالفسادالماليفيهذهالمؤسسات.

وبناءعلىذلكنرفضالفرضيةالعدميةونقبلالفرضيةالبديلةأيانعدمالالتزامآلياتالتدقيقالداخليتعملعلىتفشيظاهرةالفسادالماليفيالكثيرمنالمؤسساتالماليةالعراقية

الفرضية الثانية :

لايوجدهناكعلاقةارتباطيهبينآلياتالتدقيقالداخليوعدمتفعيلآلياتالحاكميةالمؤسسيةفيالقطاعالعام

جدول رقم (10) اختبار الفرضية الثانية

الحاكمية	معامل ارتباط بيرسون	مستوى المعنوية
التدقيق	0.668	0.00

منخلالالتحليلأعلاهتبيانانهناكعلاقةارتباطيهوذاتدلالةإحصائيةبينعدمتطبيقآلياتالتدقيقالداخليوعدمتفعيلمبادئالحاكميةالمؤسسيةوبناءعلىذلكيتمرفضالفرضيةالعدميةوقبولالفر

ضــيةالبديلةأيانهيوجدهناكعلاقةارتباطيهبينعدمتطبيقآلياتالتدقيقالداخليوعدمتفعيلالحاكمةالمؤسسيةأيانهعندمايتم

تطبيقمبادئوركائزالتدقيقالداخليكونهناكفرصةكبيرةلتفعيلمبادئالحاكميةالمؤسسيةفيالمؤســساتالعامةالعراقيةوالعكسصحيح.

الفرضـــــــــــــــــــــــيةالثالثة :

لايوجدهناكعلاقةارتباطيهبينعدمتفعيلآلياتالحاكميةالمؤسسيةفيمؤسساتالقطاعالعامالعراقيةوظاهرةالفسادالمالي

جدول رقم (11) اختبار الفرضية االثالثة

الحاكمية	معامل ارتباط بيرسون	مستوى المعنوية
آليات المكافحة	0.16	0.01

منخلالالتحليلأعلاهتشيرنتائجالتحليلالإحصائيبوجودعلاقةذاتدلالةإحصـائيةبينعدمتفعيلالآلياتالحاكميةالمؤسسيةوتفشيظاهرالفسادالماليفيالمؤسساتالعراقيةوبناءعلىذلكيتمرفضـالفرضيةالعدميةوقبولالفرضيةالبديلةأيانهيوجدعلاقةذاتدلالةإحصـائيةبينعدمتفعيلآلياتالحاكميةالمؤسسيةفيمؤسساتالقطاعالعامالعراقيةوانتشارظاهرةالفســـادالماليوهذايتوافقمعالكثيرمنالدراساتمثلدراســـةالطراونة (2011) ودراســـةخليل (2009) وكذلكتطابقتنتائجهذهالفرضيةمعالنتائجالتيتوصلإليهاالباحثالعضايلة (2010) فيدراستهوالتيتناولتاثرتطبيقالشفافيةعلىمستوىالمساءلةالإداريةفيالوازاراتالأردنية.

الفرضيةالرابعة: لايوجدهناكعلاقةارتباطيهبينبينمظاهرالفسادالماليفيمؤسساتالقطاعالعامالعراقية وغيابآلياتمكافحةالفساد

جدول رقم (12) اختبار الفرضية الرابعة

مظاهر الفساد	معامل ارتباط بيرسون	مستوى المعنوية
آليات المكافحة	0.165	0.008

تشير نتائج التحليل أعلاه إلى انه يوجد هنا كعلاقة ارتباط بين مظاهر الفساد المالي في مؤسسات القطاع العام وعدم تطبيق آليات مكافحة الفساد وهذا يؤكد على انه مكافحة الفساد في المؤسسات العراقية غائبة عنا لأذهان في الوقت الحالي وهذا ما يعزز التقارير الدولية والنشرات المحلية حول تغول ظاهرة الفساد المالي في مؤسسات القطاع العام العراقية

النتائج والتوصيات

اولا : النتائج

أشارت نتائج التحليل أعلاه إلى عدة نتائج منها:

1-أشارت النتائج إلى أن الوسط الحسابي الكلي الخاص بمجال الحاكمية المؤسسية جاء بدرجة مرتفعة اذ بلغ 3.73 وهذه القيمة تعتبر درجة مرتفعة.

2-أشارت نتائج الأوساط الحسابية لفقرات مجال العناصر التدقيق الداخلي إلى ان الوسط الحسابي الكلي هو 3.99 وهذه القيمة تعتبر درجة مرتفعة.

3-أشارت نتائج الوسط الحسابي لفقرات مجال مظاهر الفساد المالي إلى أن الوسط الحسابي الكلي هو 3.95 وهذه القيمة تعتبر درجة مرتفعة.

4-

أظهرت نتائج الأوساط الحسابية لفقرات مجال مكافحة الفساد المالي في المؤسسات الحكومية العراقية إلى أن قيمة الوسط الحسابي الكلي هو 2.5 وهذه قيمة ذات درجة منخفضة.

5-

أنه هناك علاقة ارتباط ذو دلالة إحصائية بين عدم الالتزام بالياتالتدقيق الداخلي في المؤسسات المالية والعراقية وشيوع ظاهرة الفساد المالي في هذه المؤسسات.

ثانيا : التوصيات

اعتمادا على النتائج أعلاه يوصي الباحث بما يلي:

1-يجب على المؤسسات الحكومية العراقية أن تعمل على مكافحة الفساد بجميع صوره.

2-على مؤسسات المجتمع المدني الاشتراك مع الجهات الحكومية في إيجاد استراتيجيات قابلة للتطبيق في مكافحة الفساد المالي في العراق.

3-ضرورة انيتم تفعيل القانون الخاص بمكافحة الفساد المالي بشكل يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية.

4-التعاون بين المؤسسات الحكومية العراقية في إيجاد بيئة محاسبية الكترونية تساهم في التقليل من الهدر في المال العام.

5-ضرورة أنيكون هناك محاسبة سريعة لكل من يتورط في تجيير المال العام لصالحه.

6-العمل الجاد من خلال هيئة تمكافحة الفساد والأجهزة الأمنية والأحزاب السياسية من اجل نشر الوعي بأهمية مكافحة الفساد المالي في العراق بشكل سريع.

مراجع الدراسة:

أولا :المراجع العربية

مصطفى، إيمان (2011)

دور المراجعة في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات لتحقيق شفافية المعلومات، مؤتمر الأزمة المالية العالمية والآفاق المستقبلية، جامعة فيلادلفيا، الجزء الثاني، مكتبة المجتمع العربي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

أبوزر، عفاف (2006)

، إستراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني، أطروحة دكتواره، جامعة عمان العربية، عمان – الأردن.

مطر، محمد(2009) ، اثر النظم المحاسبية والمعايير المهنية في تعزيز فاعلية وكفاءة نظم حوكمة الشركات المساهمة العامة الأردنية، دارسات، العلوم الإدارية، المجلد 36 ، العدد2

السعدي، احمد (2011)

، حوكمة الشركات ورفع مستوى الإفصاح وأثرها في معالجة الأزمة المالية المعاصرة، مؤتمر الأزمة ا

لمالية العالمية والأفاق المستقبلية، جامعة فيلادلفيا، الجزء الثاني، مكتبة المجتمع العربي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

زريقات، قاسم (2011)، بعنوان اثر دليل الحاكمية الصادر عن البنك المركزي الأردني في تحسين التدقيق في البنوك الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 7 العدد.

عواشرة، ارئد (2011)، الحوكمة الداخلية للمؤسسات الأهلية الفلسطينية في الضفة الغربية، سياسات العدد 16، رام الله، فلسطين.

قباجة، عدنان وحامد، مهند والشاقي، إبارهيم (2008)، تعزيز حكومة الشركات في فلسطين. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني رام الله.

مطر، محمد، (٢٠٠٣) دور الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تعزيز وتفعيل التحكم المؤسسي، المؤتمر العلمي المهني الخامس لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين المنعقد في عمان 25 أيلول - 24 للفترة من

عاشور، احمد (2010). ، قياس دراسة الفساد في الدول العربية، المنظمة العربية لمكافحة الفساد والمؤسسة العربية للديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.

4- زيدان، محمد وقورين وقويدر (2006)، الفساد الإداري في الدول النامية، بحث مقدم في الملتقى الوطني حول الإصلاح الإداري والتنمية الاقتصادية، المركز الجامعي خميس مليانة يومي 3. ديسمبر ص3

عبد العظيم، حمدي (2008)، عولمة الفساد وفساد العولمة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.

ثانيا :المراجع الأجنبية

Cattrysse, Jan., 2005, " Reflection on Corporate Governance and the Role ofthe Internal Auditor" , **www.ssrn.com.**

Carcello, J V , Hollingsworth, C,W , Klein, A and Neal , Tl, 2008 , AuditCommittee Financial Expertise, Competing corporate GovernanceMechanisms and earnings Management , Working paper, The university ofTennessee

.

Krishnan, j 2005 . Audit Committee Quality and Internal Control : An Empirical Analysis , The Accounting Review, 80 (2) : 649-678 .

Hoitash , U , Hoitash , R and Bedard, J.C 2009 , Corporate Governance andInternal Control over Financial Reporting : A Comparison of RegulatoryRegimes, the accounting Review , 84(3) : 839-867.

Dhaliwal, D. S., Naiker, V and Navissi , F , 2007 Audit Committee FinancialExpertise , Corporate Governance and Accruals Quality : An EmpiricalAnalysis . Working paper , the university of Arizona.

دور قطاع الاتصالات في تطور التجارة الإلكترونية في السودان

ورقة مستله من بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة

أماني عبد الله السيد ابن عوف

المستخلص

هدفت الدراسة الى التعرف على أثر التجارة الإلكترونية على تطور قطاع الاتصالات في السودان، استخدمت الدراسة الاستبيان كأداة لقياس درجة توافق أفراد العينة في شركات الاتصال حول موضوع الدراسة. خلصت الدراسة الى أن شركات الاتصال تستخدم طرق الكترونية لادارة نشاطها التجاري، كذلك فان شركات الاتصال تستخدم طرق إلكترونية وإجراءات تكنولوجية لإدارة نشاطها التجاري، كذلك فان القوائم والتقارير المالية المنشورة والمعدة من قبل الشركات المحلية العاملة في السودان توفر المعلومات المطلوبة بواسطة الشركات العالمية. وخلص البحث إلى عدد من التوصيات منها:

ضرورة مواكبة التطورات في بيئة الأعمال باعتبارها أهم الأدوات الإدارية في الرقابة المالية والتخطيط.

ضرورة تبني شركات القطاع العام والخاص ضوابط الرقابة لنظم المعلومات

Abstract

The aimed of this study is to identify the impact of e-commerce on the development of the telecommunication sector in Sudan. The study used the questionnaire as a tool to measure the degree of consensus among the sample in the communication companies on the subject of the study. The study concluded that the communication companies use electronic methods to run their business. The companies use electronic methods and technological procedures to manage their business. The financial reports and reports published by the local companies operating in Sudan provide the required information by the international companies. The

recommendations, environment as the most important administrative tools in financial control and planning.

أولاً: الإطار المنهجي للدراسة والدراسات السابقة

تمهيد:

أن التطور السريع الذي طرأ في انظمة المعاملات التجارية وعلى وجه الخصوص التجارة الالكترونية، ساهم ايجابا في تطور أنظمة الاتصالات من خلال استخدام طرق الكترونية في إدارة النشاط التجاري للشركات، كما ساهم في تطوير النظم المحاسبية في الشركات المحلية بما يواكب تطور معايير المحاسبة الدولية.

مشكلة الدراسة:

استفادت شركات الاتصال من استخدام التجارة الالكترونية في زيادة حجم مشتركيها ومن ثم ارباحها وذلك على مستوى مختلف دول العالم وشركات الاتصال في السودان ليس استثناءا فقد استفادت هي كذلك من زيادة استخدام التجارة الالكترونية، ويمكن طرح مشكلة الدراسة من خلال الأسئلة التالية:

1. هل تستخدم شركات الاتصال في السودان طرق الكترونية لزيادة نشاطها التجاري؟
2. هل أنشطة شركات الاتصال في السودان تتم من خلال الشبكة العالمية؟
3. هل تقوم شركات الاتصال في السودان باتاحة معلوماتها عبر شبكة الانترنت؟
4. هل الأنظمة المحاسبية المستخدمة في شركات الاتصال في السودان تواكب معايير المحاسبة الدولية؟

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من الأهمية التطبيقية المتمثلة في دراسة أثر التطور التكنولوجي على قطاع الاتصالات في السودان، لا سيما ان قطاع التصالات له ما

يميزه عن بقية المجالات الاقتصادية الأخرى في ظل نظم الحكومات الالكترونية والخدمات الالكترونية المتعددة.

أهداف الدراسة:

يتمثل هدف الدراسة في دراسة أثر استخدام التجارة االالكترونية على قطاع الاتصالات، يتحقق هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية:

1. دراسة استخدام قطاع الاتصالات في السودان للطرق الالكترونية في تسويق الخدمات.
2. دراسة مدى استخدام شركات الاتصال في السودان تتم من خلال الشبكة العالمية.

منهجية البحث:

المنهج التاريخي لتتبع وتقييم الدراسات السابقة في هذا المجال، والمنهج الوصفي التحليلي من خلال أسلوب دراسة الحالة بالتطبيق على قطاع الاتصالات السوداني.

مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع البحث وعينته من قطاعات الاتصالات العاملة بالسودان حيث سيتم توزيع الاستبانة عليهم.

مصادر جمع البيانات:

يتم جمع البيانات الثانوية من الكتب والمراجع والدوريات العلمية والتقارير المالية. أما البيانات الأولية فيتم جمعها من خلال الاستبانة والمقابلات الشخصية مع العاملين بقطاعات الاتصالات بالسودان.

ثانياً: الدراسات السابقة:

1. **دراسة: جهاد بدر قراقيش 2004م:**

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تكنولوجيا المعلومات على كفاءة نظم الرقابة الداخلية.

افترضت الدراسة إلى أن إتباع أساليب الرقابة التنظيمية إلي رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات، يؤدي إتباع أساليب النظم المحاسبية إلي رفع كفاءة نظم الرقابية الداخلية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات.

أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة حث الشركات الأردنية على تبني تكنولوجيا المعلومات، العمل على تأهيل الكوادر المحاسبية وتثقيفها.

2. **دراسة نادية موسي خالد موسي** 2008م:

هدفت هذه الدراسة للوقوف على مستحدثات هذا التطور ومدي تأثيرها علي الأداء المصرفي بشكل عام وعلي الأنظمة المحاسبية في البنوك الإسلامية. افترضت الدراسة أن تطور التكنولوجيا يودي إلي خفض التكلفة الكلية وتساعد تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة الأنظمة المحاسبية، تقاس جدوى وتطوير واستخدام تكنولوجيا المعلومات عن طريق تقويم الأداء.

أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة علي إدارة المصارف الاهتمام بعنصر التكلفة قبل الإقدام في توظيف التقنية المتطورة، الاهتمام بجانب التأهيل والتدريب للعنصر البشري.

3. **دراسة محمد عبد القادر محمد الفضل** 2009

هدفت الدراسة إلى معرفة استخدام الحاسوب على كفاءة الرقابة الداخلية وإبراز منافع وفوائد استخدام الحاسوب في معالجة البيانات وعلي مدي دقة البيانات المستخدمة. افترضت الدراسة أن استخدام الحاسوب يؤثر على كفاءة الرقابة الداخلية

وعلى مدي ثقة مستخدمي التقارير المالية، ان استخدام الحاسوب في الأنظمة المحاسبية يقلل من أهمية الرقابة الداخلية.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة استخدام الحاسوب في النظم المحاسبية المحوسبة يرفع من كفاءة الرقابة الداخلية المحوسبة على العمليات المحاسبية والمحافظة على سرية البيانات واستخدام الحاسوب في الرقابة الداخلية يؤدي إلى تقليل الوقت والتكلفة ويساعد في تحسين ونوعيه وجودة التقارير المالية.

4. **دراسة : عبد المجيد عبد الرحيم على العجب** 2010**م :**

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر تقنية المعلومات في الفكر والممارسة المهنية للمحاسبة ،ومدى استخدام الشركات للانترنت في الإفصاح عن معلوماتها المالية , ومدى توافق محتوى التقارير المالية الالكترونية للشركات مع قواعد النشر الالكتروني المقترحة من لجنة معايير المحاسبة الدولية.

وقد توصل البحث إلى العديد من النتائج أهمها:

اثر التطور في تقنية المعلومات والمتمثل في ظهور الحاسوب، وثورة الاتصالات عالية السرعة وتقنيات الانترنت على مهنة المحاسبة.

يؤدى استخدام تقنية المعلومات في النظام المحاسبي إلى تحسين الأداء لمحاسبي.

ثانياً : الإطار النظري للدراسة

2-1 **تعريف التجارة الإلكترونية**

وردت عدة تعريفات للتجارة الإلكترونية منها على سبيل المثال لا الحصر

- تعرف التجارة الإلكترونية بأنها عملية تصميم وتنفيذ شراء وبيع السلع والخدمات وتبادل البيانات والمعلومات والخبرات عبر شبكة الانترنت، وذلك من خلال العديد من الوسائل الالكترونية المتقدمة كتبادل البيانات إلكترونيا،

والبريد الإلكتروني، والكاميرا المتقدمة التي تتيح التخاطب الفوري وعقد الاجتماعات والمؤتمرات من خلال الشبكات الالكترونية وأجهزة الفيديو المتقدمة التي توفر إمكانية نقل الأحداث بالصوت والصورة

(درويش، إبراهيم, التجارة الإلكترونية من منظور ضريبي , ص5 – 6)

- التجارة الإلكترونية هي أداء للعملية التجارية بين الشركاء التجاريين باستخدام تكنولوجيا المعلومات المتطورة بغرض رفع كفاءة وفاعلية الأداء (رضوان، رأفت , عالم التجارة الإلكترونية , ص14)
- تعتبر التجارة الإلكترونية احدي الأساليب والنظم الحديثة في إتمام وتنفيذ المعاملات والصفقات التجارية، وهي عبارة عن مجموعة من شبكات الحاسب الإلكتروني تربط الملايين من الحاسبات الآلية الموجودة علي مستوي العالم عبر كوابل الألياف الضوئية والخطوط التليفونية والأقمار الصناعية (أبو زيد كامل , د. عبيد سعد المطيري, أثر انتشار التجارة الإلكترونية علي الضرائب, ص81)

من التعريفات السابقة يمكن القول أن المراجع تناولت مصطلح التجارة الإلكترونية E-Commerce أو مصطلح الأعمال الإلكترونية E-Business، وأطلقته علي كافة الأنشطة التي يتم مزاولتها من خلال شبكة المعلومات العالمية أو غيرها من الشبكات، ويشمل هذا المصطلح بيع وشراء السلع، وتقديم الخدمات، كما يتضمن كافة مراحل العمل التجاري مثل الطلب، الدعاية والإعلان والترويج، الدعم الفني، متابعة عمليات الشحن وتسليم السلع، كما يشمل أيضاً تقديم الخدمات المهنية الحكومية، بالإضافة إلي عملية تسوية المدفوعات وسداد الالتزامات المالية. وبالتالي فإن التجارة الإلكترونية تعني استخدام شبكات الإنترنت لترويج وبيع المنتجات

والخدمات كما تشمل استخدام طرق إلكترونية وإجراءات تكنولوجيا المعلومات كأداة لإدارة كل أشكال النشاط التجاري والمعرفي.

2-2 أهمية التجارة الإلكترونية:

تنبع أهمية التجارة الإلكترونية من الفوائد والمنافع التي تتحقق من ورائها، ومن تلك المنافع ما يلي (يوسف، شعبان، أثر التطورات الحديثة في تقنية المعلومات علي تصمم النظم المحاسبية أكتوبر 1999م)

1. تخفيض تكاليف الصفقات مع تخطي العقبات والحواجز الجغرافية التقليدية.
2. سهولة إتمام الصفقات من خلال الحلقة التعاقدية بين المشتري والبائع دون الاعتماد على وساطة أفراد أو شركات.
3. سرعة تدفق المعلومات وشفافيتها نتيجة الاعتماد على شبكة الإنترنت.
4. إمكانية استطلاع الآراء لاختيار منتج أو خدمة جديدة.
5. إمكانية توفير فرص عديدة أمام المستهلك لمساعدته على الاختيار السليم.

فالتجارة الإلكترونية تمهد لكثير من التحديات والفرص التي يجب مواجهتها واقتناصها ومن المجالات التي توجد بها هذه الفرص والتحديات ما يلي:

"التسويق والإعلان، الإدارة وإدارة الموارد البشرية، الاستراتيجيات خاصة استراتيجية التميز، التمويل الدراسات القانونية، المحاسبية والمراجعة والضرائب، الاقتصاد الاتصالات، إدارة نظم المعلومات، علم اتخاذ القرار" Marian Wood E-Commerce and E Business Prentice idall , 2002 p.p.7-8.

ثالثاً: الدراسة الميدانية

3-1منهجية إجراء الدراسة التطبيقية

يشتمل هذا المبحث على منهجية أجراء الدراسة الميدانية ويشمل ذلك تصميم أداة الدراسة، وإجراء اختبارات الثبات والصدق لهذه الأداة للتأكد من صلاحيتها بالإضافة إلى وصف لمجتمع وعينة الدراسة، والاساليب الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج. وذلك على النحو التالي:

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة:

1/ مجتمع الدراسة.

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة، ويتكون المجتمع الأساسي للدراسة من شركات الاتصالات في السودان. وهي: شركة زين، وشركة سوداتل، وشركة MTN.

2/ عينة الدراسة.

تمَّ اختيار مفردات عينة البحث بطريقة العينة (العشوائية) وهي إحدى العينات الاحتمالية التي يختارها الباحث للحصول على أراء أو معلومات من مفردات المجتمع موضع الدراسة. وتم توزيع عدد (150) استبانة لمجتمع الدراسة بواقع (50) استمارة لكل شركة وتم استرجاع جميع الاستمارات بنسبة استرجاع بلغت (100) ٪. بيانها كالآتي:

جدول (2/ 1) الاستبانات الموزعة والمعادة

البيان	العدد	النسبة٪
استبانات تم إعادتها بعد تعبئتها كاملة	150	100
استبانات لم يتم إعادتها	0	0
إجمالي الاستبانات الموزعة	150	100

المصدر: إعداد الباحث.

ثانياً: أداة الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على الاستبانة كأداة رئيسية للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لموضوع الدراسة وتحقيقًا للغرض السابق صمم الباحث استبانة تهدف إلى قياس رأى الجهات المختصة في شركات الاتصالات العاملة في السودان حول موضوع الدراسة والمتمثل في (**أثر استخدام التجارة الإلكترونية على تطور أداء قطاع الاتصالات في السودان**). وتتكون الاستمارة من قسمين:

القسم الأول:

ويشتمل على البيانات الخاصة بأفراد عينة الدراسة: وهي البيانات الشخصية المتعلقة بوصف عينة الدراسة وهي:

1/ النوع.

2/ العمر.

3/ المؤهل العلمي.

4/ التخصص الأكاديمي.

5/ المسمى الوظيفي.

6/ سنوات الخبرة.

القسم الثاني:

شمل عبارات الدراسة الأساسية

3-2 تحليل القسم الأول من الاستبيان (تحليل خصائص العينة):

عند تحليل عينة الدراسة يمكن أن تلخص في عدد من الخصائص التي يمكن استعراضها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(1/ 3) يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

	البيانات	الفئات	العدد	النسبة ٪	الإجمالي
1	النوع	ذكر	89	59.3	150
		أنثى	61	40.7	
2	العمر	سنة فأقل30	13	8.7	150
		سنة31-40	45	30	
		سنة41-50	77	51.3	
		سنة50أكبر من	15	10	
3	المؤهل العلمي	شهادة ثانوية	6	4	150
		دبلوم	20	13.3	
		بكالوريوس	77	51.3	
		ماجستير	43	28.7	
		دكتواره	4	2.7	
4	التخصص العلمي	محاسبة	59	39.3	150
		إدارة الأعمال	29	19.3	
		اقتصاد	28	18.7	

		نظم معلومات	23	15.4	
		احصاء	8	5.3	
		أخرى	3	2	
5	المجال الوظيفي	مدير	1	0.7	150
		موظف	45	30	
		محاسب أو مراجع	15	10	
		تقني معلومات	45	30	
		أخرى	44	29.3	
6	سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	15	10	150
		من 5-10 سنوات	32	21.3	
		من 11-15 سنة	42	28	
		أكثر من 15 سنة	61	40.7	

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الاستبيان.

من الجدول رقم (1/ 3) نلاحظ الآتي:

1. أن غالبية أفراد العينة من الذكور حيث بلغ عددهم 89 شخصا بنسبة (59.3) ٪ من أفراد العينة بينما بلغ عدد الإناث 61 فردا بنسبة في العينة (40.7) ٪.
2. أن غالبية أفراد العينة من الفئة العمرية بين (41-50 سنة) حيث بلغ عددهم 77 شخصا بنسبة (51.3) ٪ من أفراد العينة، تليها الفئة العمرية بين (31-40 سنة) بعدد 45 فردا بنسبة في العينة (30) ٪.
3. أن غالبية أفراد العينة حسب المؤهل العلمي من حملة (البكالوريوس) حيث بلغ عددهم 77 شخصا بنسبة (51.3) ٪ من أفراد العينة بينما بلغ عدد حملة

التعليم فوق الجامعي (ماجستير) 43 فردا بنسبة في العينة (28.7) ٪، وبلغ عدد حملة التعليم فوق الجامعي (دكتوراه)4 أفراد بنسبة (2.7) ٪ أما المستوى التعليمي الثانوي بلغ عددهم 6 أفراد بنسبة (4) ٪ وبلغ عدد أفراد المستوي التعليمي (الدبلوم) فقد بلغ عددهم20 فردا بنسبتهم (13.3) ٪. من إجمالي العينة المبحوثة.

4. أن غالبية أفراد العينة من تخصص محاسبة حيث بلغ عددهم (59) فردا ونسبتهم (39.3) ٪ من أفراد العينة بينما بلغ عدد المتخصصين في إدارة الأعمال(29) فردا ونسبتهم(19.3) ٪ وبلغ عدد المتخصصين في الاقتصاد 28 فردا ونسبتهم(18.7) ٪ وبلغ عدد المتخصصين في نظم المعلومات 23 فردا ونسبتهم (15.4) ٪ وبلغ عدد المتخصصين في الإحصاء (8) أفراد ونسبتهم (5.3) ٪أما التخصصات الأخرى فقد بلغ عددهم (3) أفراد ونسبتهم (2) ٪. من إجمالي العينة المبحوثة.

5. أن غالبية أفراد العينة من الموظفين وتقني المعلومات حيث بلغ عدد كل منهم (45) فردا ونسبتهم (30) ٪ من أفراد العينة، تليها الوظائف الأخرى فقد بلغت نسبتهم (29.3) ٪. من إجمالي العينة المبحوثة.

6. أن غالبية أفراد العينة المبحوثة خبرتهم أكثر من 15 سنة حيث بلغ عددهم (61) فردا وبلغت نسبتهم (40.7) % من أفراد العينة الكلية، بينما بلغ عدد الذين تتراوح سنوات خبرتهم ما بين(10-15) سنة (40) فردا وبلغت نسبتهم (28) % من العينة، وبلغ عدد الذين تتراوح سنوات خبرتهم ما بين (5-10) سنة (32) وبلغت نسبتهم (21.3) ٪ من العينة، وبلغ عدد أفراد العينة الذين تقل سنوات خبرتهم عن5 سنوات (15) فردا وبلغت نسبتهم (10) ٪ من العينة.

3-3 صدق وثبات عبارات الاستبيان:

اشتمل الاستبيان على عشر عبارات وهي والتي من خلالها تتم الإجابة على أسئلة الدراسة. حيث تم قياس درجة الاستجابات المحتملة على الفقرات إلى تدرج خماسي حسب مقياس ليكرت الخماسى (Likart Scale)، والذي يتراوح من أوافق بشدة إلى لا أوافق بشدة، كما هو موضح في جدول رقم(3).

جدول رقم (2/ 3) مقياس درجة الموافقة

الدلالة الإحصائية	النسبة المئوية	الوزن النسبي	درجة الموافقة
درجة موافقة عالية جداً	أكبر من80٪	5	أوافق بشدة
درجة موافقة عالية	٪80-60	4	أوافق
درجة موافقة متوسطة	٪60-40	3	محايد
درجة موافقة منخفضة	٪40-20	2	لا أوافق
درجة موافقة منعدمة	أقل من 20٪	1	لا أوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحث

وقد تم تصحيح المقياس المستخدم في الدراسة كالآتي:

يمثل الوسط الفرضي للدراسة القيمة المعيارية لدرجة التوافق، وعليه إذا زاد متوسط العبارة عن الوسط الفرضي (3) دل ذلك على موافقة أفراد العينة على العبارة.

أما قياس صدق أو صلاحية الاستبيان قدرته على قياس ما صممت من أجله فقد تم عرض الاستبيان على عدد 10 محكمين ومن ثم تم الأخذ بملاحظاتهم وتعديل الاستبيان بناءا على ذلك، جدير بالذكر أن عبارات هذه الورقة هي جزء من استبيان رسالة الدكتوراه التي أُستلت منها هذه الورقة.

3-3-1 اختبار صدق محتوى المقياس:

تم أجراء اختبار صدق المحتوى لعبارات المقاييس من خلال تقييم صلاحية المفهوم التي قد ترجع أما إلى اختلاف المعاني وفقاً لثقافة المجتمع أو نتيجة لترجمة المقاييس من لغة إلى أخرى. وبداية تم عرض عبارات المقاييس على عدد (10) من المحكمين المختصين في موضوع الدراسة لتحليل مضامين عبارات المقاييس وتحديد مدى التوافق بين عبارات كل مقياس والهدف منه وفقاً لرأيهم تم قبول وتعديل بعض عبارات المقاييس. لصعوبة فهمهم لها. وبعد استعادة الاستبيان من المحكمين ثم إجراء التعديلات التي اقترحت عليه، وبذلك تمَّ تصميم الاستبانة في صورتها النهائية

3-3-2 اختبار الاتساق والثبات الداخلي للمقاييس المستخدمة في الدراسة:

يقصد بالثبات (استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أن المقياس يعطي نفس النتائج باحتمال مساو لقيمة المعامل إذا أُعيد تطبيقه على نفس العينة) (عبد الفتاح، عز، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS، ص 560). وبالتالي فهو يؤدى إلى الحصول على نفس النتائج أو نتائج متوافقة في كل مرة يتم فيها أعادة القياس. وكلما زادت درجة الثبات واستقرار الأداة كلما زادت الثقة فيه، وهناك عدة طرق للتحقق من ثبات المقياس منها طريقة التجزئة النصفية وطريقة ألفأ كرنباخ للتأكد من الاتساق الداخلي للمقاييس، وقد تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Alpha،Cronbach s)، والذي يأخذ قيماً تتراوح بين الصفر والواحد صحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساويةً للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد صحيح. أي أن زيادة معامل ألفا كرونباخ تعني زيادة مصداقية البيانات من عكس نتائج العينة على مجتمع الدراسة. كما أن انخفاض القيمة عن (0.60) دليل على انخفاض الثبات الداخلي.

وتوضح الجداول من رقم (4) إلى الجداول رقم (6) نتائج تحليل الثبات لمقاييس الدراسة مبيناً قيم معامل ألفا كرونباخ لمفاهيم الدراسة:

والجدول التالي يوضح قيمة ألفا كرونباخ المقابلة للعبارات المقابلة للإجابة على سؤال الدراسة

جدول رقم (3/ 3) نتائج اختبار ألفا كرونباخ لمقياس للعبارات التي تقيس للإجابة على سؤال الدراسة

العبارات	ألفا كرونباخ
1-تستخدم الشركة طرق الكترونية وإجراءات تكنولوجية لإدارة نشاطها التجاري.	0.89
2-تتم مزاولة الأنشطة في الشركة من خلال شبكة المعلومات العالمية.	0.89
3-تقوم الشركة بعرض بياناتها ومعلوماتها عبر شبكة الانترنت.	0.88
4-النظم المحاسبية في الشركات المحلية العاملة في السودان تواكب تطور المعايير المحاسبية الدولية.	0.89
5-مخرجات النظم المحاسبية في الشركات المحلية العاملة في السودان تزيد من ثقة المتعاملين معها.	0.88
6-مخرجات النظم المحاسبية في الشركات المحلية العاملة في السودان تساعد على جذب المستثمرين.	0.87
7-توفر الشركة طرق تقديم وعرض للمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات بصورة موضوعية ولتخطيط الإنتاج.	0.88
8-القوائم والتقارير المالية المنشورة والمعدة من قبل الشركات المحلية العاملة في السودان توفر المعلومات المطلوبة بواسطة الشركات العالمية.	0.89
9-تطور الشركة يتمثل في ممارساتها المحاسبية لمواكبة التطور العالمي.	0.89
10-يمكن ربط النظام المحاسبي للشركة السودانية بالأسواق المحلية والعالمية.	0.88
إجمالي العبارات	0.90

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي.

من الجدول (5) نتائج اختبار الثبات أن قيم ألفا كرنباخ لجميع العبارات **المقابلة لسؤال الدراسة** اكبر من (60٪) وتعنى هذه القيم توافر درجة عالية جداً من الثبات الداخلي لجميع العبارات سواء كان ذلك لكل عبارة على حدا او على مستوى جميع عبارات المقياس حيث بلغت قيمة ألفا كرنباخ للمقياس الكلى (0.90) وهو ثبات مرتفع، ومن ثم يمكن الاعتماد عليها الدراسة.

3-3-3 اختبار الصدق:

الصدق الإحصائي: هو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم على مقياس معين.وبعبارة أخرى فأن قياس الصدق هو معرفة صلاحية الأداة لقياس ما وضعت له. وهو يمثل الجزر التربيعي لمعامل الثبات، وتتراوح قيمة كل من الهدف والثبات بين (الصفر والواحد صحيح).فقد قام الباحث بإيجاد الصدق الذاتي لأداة الدراسة إحصائياً باستخدام معادلة الصدق الذاتي وهو الجزر التربيعي لمعادلة الثبات.

وفيما يلي جدول يوضح نتائج اختبار الصدق لجميع العبارات **المقابلة لسؤال الدراسة**

جدول رقم (4/ 3) نتائج اختبار الثبات والصدق لعبارات الدراسة

المحاور	عدد العبارات	اختبار الثبات	اختبار الصدق
المحور الثاني	10	0.90	0.94

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي

من الجدول (7) يبين الجدول أعلاه أن صدق عبارات فرضية الدراسة والذي يتألف من (10) عبارات بلغ (0.94)، مما يشير إلى ثبات وصدق النتائج التي يمكن الوصول إليها من خلال تطبيق أداة الدراسة.

3-4 اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات (اختبار كولمنجروف - سمرنوف) :

يهدف هذا الاختبار لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو يعتبر اختبار ضروري وذلك لاختيار الاختبار المناسب. حيث نجد إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي فأن الاختبارات المعملية تعتبر مناسبة، أما إذا كانت البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي فأن الاختبارات اللامعملية تعتبر مناسبة لاختبار فروض الدراسة.

ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لعبارات الدراسة:

جدول رقم (5/ 3) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمقياس عبارات الدراسة

العبارات	قيمةZ	مستوى المعنوية
1-تستخدم الشركة طرق الكترونية وإجراءات وتكنولوجية لإدارة نشاطها التجاري.	0.576	0.754
2-تتم مزاولة الأنشطة في الشركة من خلال شبكة المعلومات العالمية.	0.456	0.123
3-تقوم الشركة بعرض بياناتها ومعلوماتها عبر شبكة الانترنت.	0.765	0.234
4-النظم المحاسبية في الشركات المحلية العاملة في السودان تواكب تطور المعايير المحاسبية الدولية.	0.687	0.243
5-مخرجات النظم المحاسبية في الشركات المحلية العاملة في السودان تزيد من ثقة المتعاملين معها.	0.456	0.064
6-مخرجات النظم المحاسبية في الشركات المحلية العاملة في السودان تساعد على جذب المستثمرين.	0.768	0.087
7-توفر الشركة طرق تقديم وعرض للمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات بصورة موضوعية ولتخطيط الإنتاج.	0.567	0.133
8-القوائم والتقارير المالية المنشورة والمعدة من قبل الشركات المحلية العاملة في السودان توفر المعلومات المطلوبة بواسطة الشركات العالمية.	0.578	0.231
9-تطور الشركة يتمثل في ممارساتها المحاسبية لمواكبة التطور العالمي.	0.230	0.089
10-يمكن ربط النظام المحاسبي للشركة السودانية بالأسواق المحلية والعالمية.	0.235	0.242

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي.

من الجدول (5-3) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي أن قيمه مستوى الدلالة المعنوية لجميع عبارات **الدراسة** أكبر من (5٪)، وتعنى هذه القيم على أن بيانات تتبع

التوزيع الطبيعي ولذلك يمكن استخدام الاختبارات المعملية للإجابة على سؤال الدراسة.

3-5 تحليل بيانات الدراسة الأساسية

يشتمل هذا المبحث على تحليل البيانات الأساسية للدراسة، وذلك وفقاً للخطوات التالية:

1/ التحليل الإحصائي لعبارات الدراسة:

وذلك من خلال تقدير المتوسط والانحراف المعياري لجميع محاور الدراسة لمعرفة اتجاه عينة الدراسة وترتيب العبارات حسب أهميتها النسبية.

2 / اختبار (t) للعينة الواحدة (one sample T test):

ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين وغير الموافقين على عبارات الدراسة وذلك من خلال اختبار الفروق بين الوسط الحسابي للعبارات ومقارنتها بالوسط الفرضي للدراسة (3).

3-5-1 الإحصاء الوصفي لعبارات الدراسة:

حيث يتم حساب كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارات محور الدراسة ويتم مقارنة الوسط الحسابي للعبارة بالوسط الفرضي للدراسة (3) حيث تتحقق الموافقة على الفقرات إذا كان الوسط الحسابي للعبارة أكبر من الوسط الفرضي (3)، وتتحقق عدم الموافقة إذا كان الوسط الحسابي أقل من الوسط الفرضي. وفيما يلي جدول يوضح الموسط والانحراف المعياري والأهمية النسبية للعبارات التي تقيس وترتيبها وفقاً لإجابات المستقصى منهم.

جدول رقم (7/ 3) الإحصاء الوصفي لعبارات الدراسة

العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط	الدلالة	الترتيب
1-تستخدم الشركة طرق الكترونية وإجراءات تكنولوجية لإدارة نشاطها التجاري.	0.738	4.09	أوافق	2
2-تتم مزاولة الأنشطة في الشركة من خلال شبكة المعلومات العالمية.	0.676	4.07	أوافق	3
3-تقوم الشركة بعرض بياناتها ومعلوماتها عبر شبكة الانترنت.	0.887	3.72	أوافق	10
4-النظم المحاسبية في الشركات المحلية العاملة في السودان تواكب تطور المعايير المحاسبية الدولية.	0.828	3.93	أوافق	7
5-مخرجات النظم المحاسبية في الشركات المحلية العاملة في السودان تزيد من ثقة المتعاملين معها.	0.779	3.79	أوافق	8
6-مخرجات النظم المحاسبية في الشركات المحلية العاملة في السودان تساعد على جذب المستثمرين.	0.960	3.73	أوافق	9
7-توفر الشركة طرق تقديم وعرض للمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات بصورة موضوعية ولتخطيط الإنتاج.	0.748	4.05	أوافق	4
8-القوائم والتقارير المالية المنشورة والمعدة من قبل الشركات المحلية العاملة في السودان توفر المعلومات المطلوبة بواسطة الشركات العالمية.	0.773	4.11	أوافق	1
9-تطور الشركة يتمثل في ممارساتها المحاسبية لمواكبة التطور العالمي.	0.744	4.01	أوافق	6
10-يمكن ربط النظام المحاسبي للشركة السودانية بالأسواق المحلية والعالمية.	0.749	4.04	أوافق	5
الإجمالي	0.766	3.96	أوافق	

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول رقم (3 / 20) ما يلي:

1/ أن جميع العبارات **التي تعبر عن عبارات محور (فرضية الدراسة الثانية)** يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3) ماعدا العبارة الرابعة وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع **عبارات محور (فرضية الدراسة الثانية).**

2/ أهم عبارة من عبارات **محور (فرضية الدراسة الثانية)** هي العبارة **(القوائم والتقارير المالية المنشورة والمعدة من قبل الشركات المحلية العاملة في السودان توفر**

المعلومات المطلوبة بواسطة الشركات العالمية) حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (4.11) بانحراف معياري (**0.733**) تليها في المرتبة الثانية العبارة (**تستخدم الشركة طرق الكترونية وإجراءات تكنولوجية لإدارة نشاطها التجاري**) حيث بلغ متوسط العبارة (4.09) بانحراف معياري (0.738).

3/ وأقل عبارة من حيث الموافقة هي العبارة (**تقوم الشركة بعرض بياناتها ومعلوماتها عبر شبكة الانترنت**) حيث بلغ متوسط العبارة (0.887) بانحراف معياري (3.72).

3/ كما بلغ متوسط جميع العبارات (3.96) بانحراف معياري (0.766) وهذا يدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون على جميع العبارات التي تقيس **عبارات الدراسة.**

3-5-2 اختبار (t) للعينة الواحدة (one sample T test)

لاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار (t) لدلالة الفروق. وفيما يلي جدول يوضح نتائج اختبار t لدلالة الفروق للعبارات التي تقيس درجة التوافق على عبارات **الدراسة**.

جدول رقم (3/ 21): اختبارt لدلالة الفروق لعبارات الدراسة

عبارات الفرضية	المتوسط	قيمة (t)	مستوى المعنوية	الدلالة
1-تستخدم الشركة طرق الكترونية وإجراءات تكنولوجية لإدارة نشاطها التجاري.	4.09	16.48	0.000	قبول
2-تتم مزاولة الأنشطة في الشركة من خلال شبكة المعلومات العالمية.	4.07	20.03	0.000	قبول
3-تقوم الشركة بعرض بياناتها ومعلوماتها عبر شبكة الانترنت.	3.72	10.12	0.000	قبول
4-النظم المحاسبية في الشركات المحلية العاملة في السودان تواكب تطور المعايير المحاسبية الدولية.	3.93	13.70	0.000	قبول
5-مخرجات النظم المحاسبية في الشركات المحلية العاملة في السودان تزيد من ثقة المتعاملين معها.	3.79	12.46	0.000	قبول
6-مخرجات النظم المحاسبية في الشركات المحلية العاملة في السودان تساعد على جذب المستثمرين.	3.73	9.35	0.000	قبول
7-توفر الشركة طرق تقديم وعرض للمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات بصورة موضوعية ولتخطيط الإنتاج.	4.05	17.22	0.000	قبول
8-القوائم والتقارير المالية المنشورة والمعدة من قبل الشركات المحلية العاملة في السودان توفر المعلومات المطلوبة بواسطة الشركات العالمية.	4.11	17.63	0.000	قبول
9-تطور الشركة يتمثل في ممارساتها المحاسبية لمواكبة التطور العالمي.	4.01	15.17	0.000	قبول
10-يمكن ربط النظام المحاسبي للشركة السودانية بالأسواق المحلية والعالمية.	4.04	15.17	0.000	قبول
إجمالي العبارات	3.96	15.5	0.000	قبول

المصدر: إعداد الباحث باستخدام مخرجات نتائج التحليل الاحصائى

يتضح من الجدول رقم (3 / 21) ما يلي:

1. بلغت قيمة (t)للعبارة الأولى (16.48) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5٪) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.09) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين على **العبارة (تستخدم الشركة طرق الكترونية وإجراءات تكنولوجية لإدارة نشاطها التجاري)**.
2. بلغت قيمة (t)للعبارة الثانية (20.03) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5٪) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.07) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين على **العبارة (تتم مزاولة الأنشطة في الشركة من خلال شبكة المعلومات العالمية)**.
3. بلغت قيمة (t)للعبارة الثالثة 10.12() بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5٪) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.72) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين على **العبارة (تقوم الشركة بعرض بياناتها ومعلوماتها عبر شبكة الانترنت)**.
4. بلغت قيمة (t)للعبارة الرابعة (13.70) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5٪) وعلية فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.93) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين على **العبارة (النظم المحاسبية في الشركات المحلية العاملة في السودان تواكب تطور المعايير المحاسبية الدولية)**.

5. بلغت قيمة (t)للعبارة الخامسة (12.46) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5٪) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.79) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين على **العبارة (مخرجات النظم المحاسبية في الشركات المحلية العاملة في السودان تزيد من ثقة المتعاملين معها)**.

6. بلغت قيمة (t) للعبارة السادسة (9.35) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5٪) وعلية فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.73) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين على **العبارة (مخرجات النظم المحاسبية في الشركات المحلية العاملة في السودان تساعد على جذب المستثمرين)**.

7. بلغت قيمة (t) للعبارة السابعة (17.22) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5٪) وعلية فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.05) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين على **العبارة (توفر الشركة طرق تقديم وعرض للمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات بصورة موضوعية ولتخطيط الإنتاج)**.

8. بلغت قيمة (t)للعبارة الثامنة (17.63) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5٪) وعلية فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.11) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين على **العبارة (القوائم والتقارير المالية المنشورة والمعدة من قبل الشركات المحلية العاملة في السودان توفر المعلومات المطلوبة بواسطة الشركات العالمية)**.

9. بلغت قيمة (t)للعبارة التاسعة (15.17) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5٪) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة

إحصائية بين متوسط العبارة (4.01) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين على **العبارة (تطور الشركة يتمثل في ممارساتها المحاسبية لمواكبة التطور العالمي)**.

10. بلغت قيمة (t) للعبارة العاشرة (16.98) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5٪) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.04) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين على **العبارة (يمكن ربط النظام المحاسبي للشركة السودانية بالأسواق المحلية والعالمية)**.

11. بلغت قيمة (t) لجميع عبارات **الدراسة** (15.5) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5٪) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.96) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين على **جميع عبارات الدراسة**.

النتائج:

هدف هذا البحث إلى دراسة أثر التجارة الالكترونية على قطاع الاتصالات في السودان، ولتحقيق هذا الغرض تم إعداد استبانة، كذلك تم الاطلاع على تقارير الهيئة الوطنية للاتصالات والتقارير السنوية لشركات الاتصال، وبعد الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. يسمح نظام المعلومات بإنجاز خدمات جديدة متطورة وحسب الطلب وعند الضرورة.
2. تعتبر التقارير المحاسبية المستخرجة بواسطة نظام المعلومات المحاسبي ملائمة لاتخاذ القرار.

3. القوائم والتقارير المالية المنشورة والمعدة من قبل الشركات المحلية العاملة في السودان توفر المعلومات المطلوبة بواسطة الشركات العالمية.
4. تستخدم شركات الاتصال السودانية طرق إلكترونية وإجراءات تكنولوجية لإدارة نشاطها التجاري.
5. النظم المحاسبية في الشركات المحلية العاملة في السودان تواكب تطور المعايير المحاسبية الدولية.
6. مخرجات النظم المحاسبية في الشركات المحلية العاملة في السودان تزيد من ثقة المتعاملين معها.

التوصيات:

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها، يخلص البحث إلى التوصيات التالية:

1. ضرورة مواكبة التطورات في بيئة الأعمال باعتبارها أهم الأدوات الإدارية في الرقابة المالية والتخطيط.
2. التعرف على مدى تأثير المتغيرات في مجال تكنولوجيا المعلومات وخاصة نظم التجارة الالكترونية على الإطار الفكري لنظرية المحاسبة.
3. ضرورة تبني شركات القطاع العام والخاص ضوابط الرقابة لنظم المعلومات المحاسبية إلكترونياً، وذلك بهدف تقديم معلومات محاسبية أكثر موثوقية لمستخدميها.

المراجع

قائمة المراجع

القرآن الكريم

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1-الكتب

1. د. إبراهيم محمد درويش , التجارة الإلكترونية من منظور ضريبي , كلية التجارة, جامعة عين شمس, المؤتمر الضريبي السابع , ص5 – 6.
2. د. رأفت رضوان , عالم التجارة الإلكترونية , المنظمة العربية للتنمية الإدارية , القاهرة: 1999م, ص14.
3. د. عز عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS.

(2) الدوريات

1. أبو زيد كامل وعبيد سعد المطيري، أثر انتشار التجارة الإلكترونية، الأهرام الاقتصادي، 1999.
2. شعبان يوسف مبارز يوسف، أثر التطورات الحديثة في تقنية المعلومات علي تصمم النظم المحاسبية، دراسة تطبيقية وميدانية استطلاعية، مجلة الدراسات المالية والتجارية، "العلوم الإدارية" كلية التجارة، بني سيوف، جامعة القاهرة، السنة التاسعة، العدد الثاني، أكتوبر 1999.

3) الرسائل العلمية:

1. جهاد بدر قراقيش، دور تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية الأردنية، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2004 م
2. عبد المجيد عبد لرحيم على العجب، أثر تقنية المعلومات على الفكر والممارسة المهنية للمحاسبة، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين،2010م
3. محمد عبد القادر محمد الفضل أثر استخدام الحاسوب على كفاءة الرقابة الداخلية في الانظمة المحاسبية المحوسبة دراسة تطبيقية على بعض المؤسسات السودانية كلية الدراسات العليا جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2009م

4. نادية موسي خالد موسي، أثر نظم وتكنولوجيا المعلومات على النظام المحاسبي وترتيب البنوك السودانية باستخدام سلاسل ماركوف، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2008م.

4) المنتديات العلمية المؤتمرات

1. إبراهيم محمد درويش، التجارة الإلكترونية من منظور ضريبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المؤتمر الضريبي السابع، ص5 – 6. رأفت رضوان، عالم التجارة الإلكترونية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة: 1999م.
2. معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الملتقي الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد NSCF في ظل معايير الحوسبة الدولية، هل أخفقت المحاسبة في تلبية احتياجات مستخدميها، د. عقاري مصطفي، 2010.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

Books:

1. Marian Wood Ecommerce and E Business Prentice idall ، 2002

2. R،Watts،Jzimmerman"Toward positive Theory of the Determination of Accounting Standards"1978.

المواقع الالكترونية:

1-Sudatel Group
http://www.sudatel.sd/ar/Sudatel/Section/?Topic=2742
2-zain sudan
https://www.sd.zain.com/Arabic/Aboutus/Pages/default.aspx
3-zain.com
http://www.alraedclub.net/vb/archive/index.php/t-2514.html
4-MTN Group
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D9%85.%D8%AA%D9%8A.%D8%A5%D9%86_%D8%AC%D8%B1%D9%88%D8%A8

الصناعات الغذائية في الجزائر وإشكالية تنويع مصادر الاقتصاد الوطني بين ضعف المساهمة وحتمية النهوض.

The food industry in Algeria and the problem of diversification of the sources of the national economy: between the feeble contribution and the inevitability of advancement.

د. بوعزيز ناصر

جامعة 8 ماي 1945 - قالمة – الجزائر.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على دورا لصناعات الغذائية كقطاع بديل للخروج من التبعية للمحروقات والنهوض بالاقتصاد الوطني ، من خلال زيادة دوره في التشغيل و رفع نسبة مساهمته في القيمة المضافة و الناتج الوطني الخام ، عن طريق تشجيع الاستثمارات المنتجة في هذا المجال و تذليل الصعوبات وتقليص المشاكل التي تواجهه ، تحقيقا للاقتصاد المنوع و المستدام.

الكلمات المفتاحية :الصناعات الغذائية ، التنوع الاقتصادي ، التنمية الاقتصادية .

Abstract:

The study aimed to stand up and highlight the role of the food industry as an alternative sector to emerge from the dependence of hydrocarbons and the advancement of the national economy, through the activation of its role in employment and increase its contribution to national production and added value, this is done by encouraging productive investment in this area and seeking to overcome the obstacles and problems it faces, leading to a diversified and sustainable economy.

Key words: food industry, economic diversification, economic development

مقدمة:

يعتبر قطاع الصناعات الغذائية عنصراً داعماً ومحفـزاً لتطـوير القطـاع ألفلاحـي ووسيلة هامة لكسب تحدي الأمن الغذائي والاستقرار الاقتصادي خاصة على الميـزان التجاري لان ازدهارهـا يخلـق التـوازن فيـه بـالتكثيف مـن الصـادرات والتقليـل مـن الواردات الغذائية.

إن هذا القطاع يكتسي أهمية بالغة في الاقتصـاد الجزائـري؛ نظـرًا لقدرتـه علـى دعم التنميـة الاجتماعيـة والاقتصـادية، عـبر تصـدير العديـد مـن المنتجـات الغذائيـة المصنعة في المنشآت الصناعية المحلية ، فضلًا عن أنـه يعمـل علـى سـد جـزء كـبير مـن احتياجات المستهلك الجزائري؛ إضافة إلى كون هذا القطاع داعمًا قويًا يمكـن الاعتمـاد عليه في رفد القطاعات الاقتصادية الأخرى نحو النمو والتطور.

وحتـى يحقـق قطـاع الصـناعات الغذائيـة الأهـداف المرجـوة و المنتظـرة منـه ، فالمطلوب إزالة و تذليل العراقيل و المشاكل التي تواجهـه مـن خـلال توجيـه الدولـة لجهودها نحو تشجيع الاستثمار في الفـروع الإنتاجيـة للصـناعات الغذائيـة ، وهيكلـة المؤسسات وفتح المجال واسعا أمام القطاعين العام والخاص، بما يكفل لعـب دور هـام في العملية التنموية الشاملة ، وهي عوامل ضامنة لديناميكية تنمويـة حقيقـة تمكـن مـن تنويع مصادر الاقتصاد الوطني.

مشكلة البحث

يمكـن تلخـيص مشكلة البحـث في دراسـة أهميـة قطـاع الصـناعات الغذائيـة الجزائري ودوره في الاقتصاد الوطني سواء تعلق الأمر بالتشغيل و زيادة الـدخل وكـذا ترقية الصادرات خارج المحروقات، مع الوقـوف علـى ضـعف مسـاهمة هـذا القطـاع الحساس في تحقيق التنمية الاقتصادية ، حيث يعود ذلك لعـدد مـن الأسـباب الذاتيـة والخارجية ، تتمـثل فـي ضـعف المردود الإنتاجي و معوقات مرتبطة بمراحل الإنتـاج

المختلفة والتجهيز والتعبئة والنقل والتسويق وسلاسل العرض وانخفاض جودة مدخلات الإنتاج، والتي قد تكون مرتبطة بكثرة استخدام المبيدات، و ضعف جودة التغليف وسوء وسائل التخزين مع ضرورة الإشارة إلى العوائق الإجرائية والإدارية في استخراج التصاريح الخاصة بإنشاء التجمعات الزراعية وارتفاع تكاليف استيراد المعدات والآلات اللازمة لتحديث قطاع الزراعة الغذائية .

أهداف البحث"Research objectives" :

نسعى في هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف هامة هي

3. التعرف على واقع الصناعات الغذائية في الجزائرية ومدى مساهمتها في الصناعات التحويلية والقطاع الصناعي عموماً والمشاكل التي نعاني منها وآفاق تنميتها
4. دراسة المعوقات والعراقيل التي لا تزال تواجه قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر
5. معرفة الطرق و الاستراتيجيات الجديدة المعتمدة من قبل الحكومة الجزائرية المؤدية إلى تعزيز وتطوير جودة المنتجات الغذائية ، وذلك من أجل الحصول على رضي المستهلك وإشباع رغباته والحصول على ثقته الكاملة بالسلعة الوطنية والتمكن من منافسة المنتجات المستوردة.

أهمية البحث ."Research Importance" :

1. تنبع أهمية البحث في كونه دراسة و صفية تحليلية لقطاع الصناعات الغذائية في الجزائر، والذي يعتبر من القطاعات الواعدة التي تعول عليها الحكومة الجزائرية في تنويع مصادر الاقتصاد الوطني و زيادة موارد الخزينة الوطنية في ظل تراجع العائدات البترولية.

2. للبحث أهمية كبيرة في كونه مساهمة تحليلية لواقع الصناعات الغذائية و مدى مساهمته في التنمية الاقتصادية الوطنية وصولا إلى وضع سياسيات و استراتيجيات تمنكن القطاع من لعب الدور المنتظر منه.
3. وأخيراً فإن للبحث قيمة عملية حيث أنه يمكن استخدام نتائج البحث في تشخيص مشاكل القطاع وصياغة الحلول الكفيلة بترقيته و تطويره.

فرضيات البحث"Research Hypothesis" :

تم اعتماد مجموعة من الفرضيات في إطار معالجة الإشكالية المطروحة حيث تمت صياغتها على النحو الأتي مع ضرورة إثباتها أو نفيها ضمن نتائج الدراسة.

1. تتمتع الجزائر بإمكانيات كبيرة في مجال الصناعات الغذائية إلا أن مساهمتها ضئيلة في تحقيق التنمية الاقتصادية .
2. تعد مساهمة الصناعات الغذائية في الاقتصاد الجزائري جد ضعيفة في مجال التوظيف وخلق القيمة المضافة وفي توفير الغذاء للسكان
3. تواجه الصناعات الغذائية الجزائرية جملة من المشاكل والعراقيل التي تضعف مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية.
4. ارتباط للصناعات الغذائية بالأسواق الدولية للحصول على مدخلاتها ووسائل الإنتاج جعلها متلقية لصدمات ارتفاع أسعار الغذاء، مما أضعف مساهمتها في تنويع مصادر الاقتصاد الوطني.
5. انخفاض المستوى التعليمي ونقص برامج التدريب والدورات للعاملين في قطاع الصناعات الغذائية الجزائرية أدى إلى نقص الخبرة الفنية اللازمة لمواكبة التقدم الفني اللازم لتطوير القطاع

أولا- مفهوم الصناعات الغذائية وخصائصها:

تعد الصناعات الغذائية من القطاعات المهمة والتي لها الأثر الكبير في النمو الصناعي سواء في عدد مؤسساته الصناعية أو تنوع منتجاتها وكذلك مقدار رؤوس الأموال المستثمرة أو من تو فيره لفرص العمل[1].

1- مفهوم الصناعات الغذائية:

هي الفرع الصناعي الذي يقوم بتحويل المواد الأولية الزراعية وفقا لمواصفات محددة، لهذا تعمل هذه الصناعات على بقاء المنتجات الغذائية صالحة للاستعمال أطول مدة ممكنة بفضل طرق التحويل والحفظ والتصبير والتكييف والاستعمال تماشيا مع الشروط الجيدة للمستهلك والتي يفرضها التطور الحضاري[2].

ويمكن أن تعرف بأنها: "القطاع الذي يقوم بتصنيع الخامات النباتية والحيوانية الزائدة عن الاستهلاك الطازج وتحويلها إلى صورة أخرى من المنتجات الغذائية وإمكانية حفظها من الفساد أطول مدة ممكنة لاستخدامها في مواسم غير مواسمها واستهلاكها في أماكن غير أماكن إنتاجها، وتبقى صالحة للاستعمال من الوجهة الصحية والحيوية"[3].

خصائص الصناعات الغذائية:

نظرا لخصوصية وحساسية الصناعة الغذائية إذا ما قورنت الصناعات الأخرى لارتباطها الدائم بصحة وسلامة المستهلك كما أنها متعددة ومتنوعة وخاضعة لتغيرات مستمرة التوسع، لذا فهي تتضمن جملة من المميزات التي تجعلها مختلفة وحسب معظم الدراسات القائمة حولها نجد مجموعة كبيرة من الخصائص والمزايا التي تتسم بها، ومن أهمها ما يلي.[4]

- ارتباطها المباشر بالزراعة في الحصول على مدخلاتها من مواد أولية أو مواد وسطية وغيرهما .
- غالبية المؤسسات المنتمية لها تحويلية حيث تشكل حلقة ضمن سلسلة طويلة تسمى السلسلة الغذائية.
- تتميز مخرجاتها بالتنوع والتطور لأنها تعكس تنوع وتطور احتياجات المستهلكين ورغباتهم.
- يتميز سوق منتجاتها بالتناسق الشديد، حيث أساس التنافس قائم على أصول مختلفة (الأسعار، العلامات التجارية، العبوات والأغلفة التجارية...) تتحدد كمية ونوعية المنتجات الغذائية تبعا لأذواق المستهلكين وقدراتهم الشرائية، وبمستوى التطور التكنولوجي والفني الذي تتوفر عليه المؤسسات النشطة في هذا القطاع، لذا يتعين على المنتجين ايلاء المستهلك أهمية كبيرة، من خلال دراسة رغباته ودوافعه والظروف المؤثرة في قراراته الاستهلاكية، وهذا ما يؤثر في طرق تصنيع الغذاء وقنوات توزيعه، في الوقت والمكان المناسبين وعلى الصورة التي يفضلها، مع ملاحظة أن بعض المنتجات الغذائية لم تتغير في خصائصها العامة لكن طريقة عرضها وأسلوب حفظها هو ما جعل منها منتجات متطورة.
- تعتمد طبيعة الصناعة الغذائية على نوع المادة المصنعة، أي أن بعض المواد الغذائية قد تحتاج لوجود مواد حافظة، مثل: معظم أنواع المعلبات، وبعض الأنواع الأخرى تحتاج إلى تجميدها للمحافظة عليها[5].
- تحتوي على تاريخ إنتاج، وتاريخ انتهاء، مما يساهم في تحديد صلاحية استهلاكها البشري من قبل الناس.

ثانيا- دوره قطاع الصناعات الغذائية في تنويع مصادر الاقتصاد الوطني:

من اجل التخفيف من الانعكاسات السلبية لتراجع أسعار المحروقات و إيجاد بدائل اقتصادية قامت الجزائر بعدة إجراءات تحفيزية من شأنها النهوض بالقطاع الصناعي عموما والصناعات الغذائية خصوصا ، شملت تشجيع الصادرات في هذا المجال ، وتخفيض قيمة العملة الوطنية وكذا إصلاح النظام الضريبي والجمركي وخلق إطار مؤسساتي، و الاهتمام بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1- مجالات مساهمة قطاع الصناعات الغذائية:

يظهر تأثير قطاع الصناعات الغذائية على الاقتصاد الوطني من خلال الجوانب التالية[6].

- الناتج الإجمالي الوطني: سجلت التقارير الإحصائية ارتفاعا في تطور الإنتاج الخام للنشاط الاقتصادي للصناعات الغذائية، حيث بلغ قيمة 330697 مليون دينار لسنة 2014 مقابل 351621 مليون دينار سنة 2015 وهو بذلك يساهم بنسبة 2% تقريبا من قيمة الناتج الإجمالي الوطني الخام (PIB).
- التشغيل: توفر الصناعة الغذائية حوالي 40% من مناصب الشغل في قطاع الصناعة ككل ، وهي نسبة معتبرة تعكس مدى أهمية الصناعات الغذائية في سياسة التشغيل الوطنية وتوفير مناصب العمل الدائمة.
- التجارة الخارجية: إن الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية يهدف تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات ،خاصة وان الطلب العالمي على المواد الغذائية المصنعة في تزايد مستمر بفعل التزايد السكاني المتنامي وتنوع الرغبات والحاجات الغذائية للأفراد السكاني المتنامي وتنوع الرغبات والحاجات الغذائية للأفراد،أن نسبة الصادرات الجزائرية من السلع الغذائية ضئيلة جدا 0,82%لسنة 2015 ، ولم

تشهد ارتفاعا معتبرا سنة 2016 في حين نلاحظ تراجعا في قيمة الواردات من السلع الغذائية بحوالي 15 مليار دينار جزائري و هو ما يظهره الجدول الأتي.

جدول رقم1: الميزان التجاري للسلع الغذائية للجزائر لسنتي 2015 و2016،

الوحدة مليون دولار.

الميزان التجاري للسلع الغذائية	جانفي2015	جانفي2016	نسبة التغيير%
السلع المستوردة	937	629	32,87 -
السلع المصدرة	21	17	19,05-

المصدر : Ministère des finances, Direction Générale des Douanes, statistiques du commerce extérieur de l'Algérie (période : mois de janvier 2016

وفق ما تشير إليه إحصائيات الجدول أعلاه، نستنتج أن إجمالي ما يتم تصديره من منتجات غذائية جزائرية نحو الخارج ضئيل جدا من القيمة والكمية أيضا، مقارنة بالقدرات الإنتاجية للمؤسسات الصناعات الغذائية [(7)].

– القيمة المضافة : بنسبة % 37,3 من القيمة المضافة الصناعية، يبقى فرع الصناعة الغذائية مهيمنا ودافعا للنشاط الصناعي، محفزا بديناميكية نشاط معالجة الحبوب وصناعة الحليب[(8)].

الجدول رقم 2 : مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في القيمة المضافة الكلية لسنتي 2014 و2015.

الوحدة مليون د.ج.

السنة	القطاع العام	القطاع الخاص	القيمة المضافة للقطاع	القيمة المضافة الكلية	نسبة مساهمة القطاع في القيمة المضافة الكلية
2013	36307.2	249173.2	285480.4	12856820.8	2.13
2014	41715.1	282826.8	324542.0	13257015.6	2.22

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الاقتصادية الكلية للفترة 2014 و2015 ، www.ons.dz/IMG/pdf/Cpteco0115.pdf تاريخ الإطلاع 21/ 12/ 2017.

2-الصعوبات التي تواجه قطاع الصناعات الغذائية :

ويمكن تلخيصها فيما يلي[9]:

ا-معوقات مرتبطة بمراحل الإنتاج المختلفة :

يتطلب التصنيع الزراعي الغذائي الاهتمام بكافة المراحل المرتبطة بعملية الإنتاج والتجهيز والتعبئة والنقل والتسويق وسلاسل العرض، ولا يمكن اغفال أن التنظيم الجيد لتلك المراحل من شأنه أن يخفض من تكلفة الإنتاج ويعمل على تحسين جودة المنتجات، ومن ثمة ينعكس الأمر على تنافسية المنتجات.

وتشتمل التحديات المرتبطة بمراحل إنتاج الصناعات الغذائية كل من:

- عدم توفر البنية التحتية الملائمة.
- انخفاض حجم الإنتاج الزراعي المخصص للتصنيع.
- ارتفاع نسبة الفاقد في الحاصلات الزراعية المستخدمة في الصناعات الزراعية الغذائية، وهو ما يؤثر على ارتفاع أسعار المواد الخام.

- انخفاض جودة مدخلات الإنتاج، والتي قد تكون مرتبطة بكل من: كثرة استخدام المبيدات، ضعف جودة التغليف وسوء وشائل التخزين.
- العوائق الإجرائية والإدارية في استخراج التصاريح الخاصة بإنشاء التجمعات الزراعية الصناعية.
- ارتفاع تكاليف استيراد المعدات والآلات اللازمة لتحديث قطاع الصناعات الزراعية الغذائية.
- انخفاض المستوى التكنولوجي.
- عدم اتاحة الفرصة الابتكارية، أو الحث على التطوير في مجال المحاصيل الزراعية من خلال الأبحاث.
- انخفاض جودة نظم مراقبة سلامة الغذاء، مما ينعكس على عدم قبول المستهلكين لها، وذاك إمّا لأنها أغذية ذات نوعية رديئة أو ملوّثة، وهو ما يؤدي الى حدوث مشاكل صحية أو تفشي الأمراض.

ومن هنا يأتي دور الاهتمام بمراحل التصنيع الغذائي، والتي تركز على تحسين منظومة توردي الأغذية بدءا من المنتجين ووصولا الى المستهلكين.

ب-انخفاض الأداء التصديري وعدم المرونة في الاستجابة لتنامي الطلب المحلي والعالمي:

ترجع أسباب عدم المرونة في الاستجابة للطلب المحلي والعالمي للمنتجات الزراعية الغذائية الى كل من:

- صعوبة تلبية شروط ومعايير الجودة والسلامة، والتي قد تكوم معقدة بشكل يصعِّب من الوصول الى تنفيذها.
- عدم قدرة صغار المنتجين على الاستجابة لمتطلبات السوق، والتي قد تحتاج الى حجم انتاج كبير.

- عدم قدرة صغار المصدرين على التوافق مع معايير السلامة ومواصفات الإنتاج في الأسواق الخارجية.
- افتقار الدول النامية الى خدمات الشحن والخدمات اللوجستية المعنية بالتجارة، والبنية التحتية المساعدة، وهو الأمر الذي يشكل عقبة أمام جودة المنتجات والحفاظ عليها من التلف، وصعوبة تسليم الشحنات في وقتها المحدد.
- عدم الاندماج في النظام التجاري العالمي.
- عدم كفاءة الأطر المؤسسية المعنية بالصناعة ونظم التجارة، ما يؤثر سلبا عبى القواعد والقوانين ذات الصلة، وكالك جودة المواصفات الإنتاجية.

فعلى الرغم من وفرة وتنوع الإنتاج الزراعي في كثير من الدول النامية، بالإضافة الى تزايد الطلب العالمي على المنتجات الغذائية، إلّا أن الأداء التصديري لتلك الدول المرتبط بالصناعات الغذائية منخفض، فنصيب الدول النامية من الصادرات الزراعية الغذائية المصنعة لم تتعدى 9.14% من اجمالي الصادرات العالمية للسلع عام 2015.[10]

وترجع أسباب انخفاض صادرات السلع الغذائية الى كل من:

- سوء أساليب التعامل مع المحاصيل الزراعية.
- عدم توفر أماكن التحزين المبردة، بما يتلاءم مع نمو حجم الطلب الخارجي.
- عدم توفر أساليب الشحن الجوي بدرجة كافية، بالإضافة الى الارتفاع تكلفتها، بما ينعكس على أسعار تلك المنتجات ويؤدي الى انخفاض درجة تنافسيتها في الأسواق الخارجية.
- عم وضوح الرؤى والتوجهات السياسية الخارجية، وهو الأمر الذي ينعكس على حجم التواجد في الأسواق الخارجية.

- ضعف الأجهزة الرقابية ونظم الجودة الخاصة بإنتاج الغذائي.
- عدم توفر المعلومات عن الأسواق الواعدة، او تنافسية المنتجات المصدرة الى تلك الأسواق.

ج-ضعف نظم الرقابة الصناعية وجودة سلامة الغذاء:

يعد أهم التحديات التي تواجه نمو التصنيع الغذائي، هو عدم توفر سبل الرقابة أو اتباع قواعد للجودة وسلامة الإنتاج الغذائي بدءا من مراحل الإنتاج المختلفة وصولا الى الشحن والتسويق الى الأسواق المختلفة. فاتباع هذه القواعد من شأنه أن يزيد من جودة المنتجات الغذائية، ويرفع من تنافسيتها في الأسواق الداخلية والخارجية.

فعلى سبيل المثال الدول الصناعية الكبرى كالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان تفرض قيود رقابية على الموانئ تهدف الى منع دخول الأغذية غير المطابقة لمواصفاتها، والجدير بالذكر أن مثل هذه المواصفات يتم تطبيقها كذلك على منجاتها المحلية المطروحة في الأسواق المحلية، والتي يعتمد فيها النظم القياسية المصرّح بها من منظمة الصحة العالمية.

3-الإستراتجية الجديدة للصناعات الغذائية في الجزائر لدعم التنوع:

بعدما سقطت لسنوات عديدة في فخ استيراد نصف حاجياتها الغذائية، تريد الجزائر إحياء صناعاتها الغذائية عبر مخطط عمل استراتيجي لربح رهان الأمن الغذائي، وتحاشي تبعات الصعود الصاروخي للواردات المرشحة لملامسة سقف الـ15 مليار دولار سنويا، وتهدف الإستراتيجية إلى رفع هوامش تطوير المؤسسات الناشطة في سائر الشعب الغذائية من الحبوب والزيوت والسكر والألبان والمخبوزات والمشروبات وصولاً إلى الطماطم والتمور والأجبان والفواكه وغيرها.

و تتمثل أهم ملامح هذه الإستراتيجية في مايلي[11]:

- دعم براغماتي للموارد الإنتاجية المحلية عبر اختيار فروع مُهيكلة ومثمرة قابلة للترقية، ومنح تشجيعات مغرية للاستثمار فيها، وتطوير الهياكل القاعدية إلى جانب إعادة تأهيل الكوادر، بما ينعش هذه الصناعات ويرسّخ الفعالية والتنافسية والجودة، مراعاة لأهداف الجزائر في مجال التصدير،من اجل التحول إلى قطب لإنتاج الغذاء يدرّ القيمة المضافة، على أن يبقى دور الدولة قائمًا على التخطيط من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام خارج المحروقات المهيمنة على الميزان التجاري.
- التحضير لإعادة بعث إنتاج الخمائر في الجزائر، بعدما ظلّ المردود صفريًا منذ بعض الوقت، حيث أعلن عن إعادة تشغيل وحدتي إنتاج الخميرة في كل من منطقتي بوشقوف ووادي السمار شرق البلاد ووسطها، علمًا أنّهما توقفتا منذ فترة بسبب ما قيل إنّها "مصاعب تسويقية."
- شراكة غذائية زراعية للارتقاء بالصناعات التحويلية : ان إعطاء دفعة لآلة التصنيع الغذائي في الجزائر، مربوط بإقامة شراكة فعالة مع المزارعين، معتبرًا أن قيام حركية مدمجة بين القطاعين، بوسعها تعزيز استغلال الحبوب التي تعد اختصاصًا رائدًا محلياً، ويمكن الوفاء بذلك بحسبه، عبر استحداث مناطق زراعية متخصصة وإعادة تأهيل هياكل التكوين في مهن الزراعة وتبسيط الإجراءات الجبائية وإنشاء فروع مستقلة للبذور مع استحداث بنك لتمويل سائر فروع الاستثمار الغذائي
- إمكانية تعميم نموذج إنتاج المشروبات الغازية والمعصرات، اعتبارًا لكونها أحد القطاعات الأكثر ديناميكية في سوق الصناعة الغذائية في الجزائر، إذ تنتج خمسمائة مؤسسة مهنية ما يربو عن العشرين مليون هكتولتر سنويا، برقم أعمال قدّر بـ45 مليار دينار خلال السنة الأخيرة، ما يجعل السوق الجزائرية

تمثل وحدها، 43 ٪ من السوق المغاربية .ورصدت الخزانة العامة خلال العام الأخير مخصصات زادت عن 1100 مليار دينار 16مليار دولار لإعادة هيكلة القطاع الصناعي العام، وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

- استغلال المواد الأولية المُنتجة محليا في الصناعات التحويلية، في صورة الحبوب واللحوم والحليب ومشتقاته والزيوت والتمور والطماطم الصناعية، سيما بعد إغلاق عشرات الوحدات قبل سنوات.

وعلى سبيل المثال، يبرز نموذج صناعة الأجبان التي ظلت تراوح مكانها، رغم كونها أداة فعّالة لإيقاف تبعية الصناعات الغذائية هناك لآلة الاستيراد تمامًا مثل شعب الحليب واللحوم والتمور وغيرها، لكن لعنة الإمكانات المغيبّة جعلت نجاح الصناعات الغذائية المحلية مُرتهنا.

- بعث زراعات غير موسمية لدعم المخزون المحلي وتحاشي زوابع ظرفية والهزات الارتدادية للأسواق الخارجية، في وقت ارتفع إجمالي الاستهلاك في الجزائر بـ60 بالمائة شهريًا، وهو واقع مختلف عما يشهده بلد مثل فرنسا، التي يتراوح معدل استهلاك مواطنيها بين 15 و17 ٪ فقط.

نتائج الدراسة :من خلال ما تم عرضه من معطيات و معلومات حول هذه الدراسة تم التوصل الى النتائج الاتية:

1- تبقى مساهمة مؤسسات الصناعات الغذائية في التجارة الخارجية من حيث تقليص قيمة الفجوة الغذائية، محدودة و ضئيلة بالرغم من الإمكانيات التي رصدت لهذه العملية من اجل التحرر من التبعية الغذائية للخارج.

2- للصناعات الغذائية دور مهم في الاقتصاد الوطني، كتقليص الفجوة الغذائية، وتحقيق استهلاك صحي متوازن، توفير فرص الشغل، زيادة نسبة الناتج المحلي

الإجمالي، والقيمة المضافة، وقدرتها على فتح الأسواق الخارجية بجودتها وميزتها التنافسية

3- تبقى قطاع الصناعات الغذائية الجزائرية يعاني من مشكلة التبعية للأسواق الخارجية في مجال التموين بالمواد الأساسية والضرورية اللازمة لإتمام العملية التصنيعية للمواد الغذائية الجاهزة على غرار الحليب ومشتقاته

4- يمتاز قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر بالحيوية والقابلية للتطور، نظرًا لتوفر جزء كبير من المواد الخام اللازمة؛ حيث يوفر القطاع الزراعي المحلي جزءًا كبيرًا منها.إضافة إلى توفر الأيدي العاملة .

5- يعاني الميزان التجاري الغذائي من عجزا وفجوة كبيرة في معدل تغطية الواردات للصادرات، مما يجعل البلد في حالة تبعية غذائية مستمرة ومتزايدة، بفعل النمو الديمغرافي الكبير من جهة، وكذا خضوع سوق المنتجات الغذائية العالمية للتقلبات وعدم الاستقرار في الأسعار.

6- ضرورة مواصلة دعم الدولة لقطاع الصناعات الغذائية نظرا لكونه رافدا أساسيا لتنمية وتنويع مصادر الاقتصاد الوطني وترقية التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات.

الاقتراحات:

من خلال ما تم التوصل إليه من استنتاجات ، يمكن صياغة الاقتراحات الآتية قصد معالجة الاختلالات و المشاكل التي يعاني منها قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر.

1. وضع مخطط عمل استراتيجي لربح رهان الأمن الغذائي، وتحاشي تبعات الصعود الصاروخي للواردات المرشحة لملامسة سقف الـ15 مليار دولار سنويا.

2. دعم براغماتي للموارد الإنتاجية المحلية عبر اختيار فروع مُهيكلة ومثمرة قابلة للترقية، ومنح تشجيعات مغرية للاستثمار فيها، وتطوير الهياكل القاعدية إلى جانب إعادة تأهيل الكوادر، بما ينعش هذه الصناعات ويرسّخ الفعالية والتنافسية والجودة، مراعاة لأهداف الجزائر في مجال التصدير.
3. يعتبرالتأهيل عاملا أساسيا لتطوير وترقية مؤسسات الصناعات الغذائية والرفع من قدراتها التنافسية، خاصة ونحن نتجه إلى اقتصاد السوق والاندماج الاقتصادي والتجاري العالمي على أوسع نطاق.
4. ضرورة إعطاء دفعة لآلة التصنيع الغذائي في الجزائر، بإقامة شراكة فعالة مع المزارعين، لأن قيام حركية مدمجة بين القطاعين، بوسعها تعزيز استغلال الحبوب التي تعد اختصاصًا رائدًا محلياً
5. استحداث مناطق زراعية متخصصة وإعادة تأهيل هياكل التكوين في مهن الزراعة وتبسيط الإجراءات الجبائية وإنشاء فروع مستقلة للبذور مع استحداث بنك لتمويل سائر فروع الاستثمار الغذائي.
6. استغلال المواد الأولية المُنتجة محليا في الصناعات التحويلية، في صورة الحبوب واللحوم والحليب ومشتقاته والزيوت والتمور والطماطم الصناعية.

الهوامش و المراجع:

1. محمد عباس مجيد، التحليل الجغرافي للصناعات الغذائية في مدينة الكوت دراسة في جغرافية الصناعة، مجلة كلية التربية، واسط، العدد العاشر، العراق، 2011، ص.349.

2- عيون عبد الكريم، جغرافيا الغذاء في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص.212.

3- عبد الرزاق فوزي، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي دراسة حالة الجزائر أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص.53.

4- أحمد مصنوعة، الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر الواقع **والمأمول**، الملتقى الدولي التاسع حول: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء التغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 23 و24 نوفمبر 2014، ص.8.

5- مجد خضر، صناعات غذائية، من موقع http://mawdoo3.com. ، تاريخ النشر 21 أفريل 2017، تاريخ الاطلاع 28/ 12/ 2017.

6- الحبيتري نبيلة ، د .براينيس عبد القادر، دور مؤسسات الصناعات الغذائية في ترقية التجارة الخارجية للجزائر، العدد رقم / 06 سبتمبر2016

2. Ministère des finances, Direction Générale des Douanes, statistiques du commerce extérieur de l'Algérie période : mois de janvier 2016

7- الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الاقتصادية الكلية للفترة 2014 و2015 ، www.ons.dz/IMG/pdf/Cpteco0115.pdf - تاريخ الإطلاع 21/ 12/ 2017.

8- شيماء سراج الدين أنور عمارة، دور التجمعات الزراعية الصناعية في تحقيق التنافسية للصادرات الغذائية، أطروحة دكتوراه في فلسفة الاقتصاد، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2014، ص. 96-100. غير منشورة.

9- موقع البنك الدولي، تاريخ الاطلاع: 04/ 07/ 2017. http://data.worldbank.org/indicator/TX.VAL.FOOD.ZS.UN?end=2016&start=1962&view=chart

10- إيلاف، يومية إليكترونية، ستيراتجية جديدة للصناعات الغذائية في الجزائر،العدد 6101، السبت 3 فبراير 2018.

أثر التكامل بين إستراتيجية الاستقرار وإستراتيجية الموارد البشرية في تحقيق الميزة التنافسية

د. زياد علي عيد الشوابكة / استاذ مساعد / جامعة البلقاء التطبيقية
د. فراس سليمان حسن الشلبي/ استاذ مشارك/ جامعة البلقاء التطبيقية
د. رياض عبدالله عايف الخوالدة/ محاضر متفرغ/ جامعة البلقاء التطبيقية

الملخص

تهدف الدراسة إلى التعرف على أثر التكامل بين إستراتيجية المنظمة (الاستقرار) وإستراتيجية إدارة الموارد البشرية في تحقيق الميزة التنافسية، من خلال استطلاع آراء المدراء التنفيذيين ومدراء الإدارات الوسطى ومدراء ورؤساء أقسام الموارد البشرية في قطاع الاتصالات الأردنية، إذ استخدم الباحثون أسلوب المسح الشامل، حيث بلغ حجم العينة 160. توصلت الدراسة إلى عدم وجود اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) للتكامل ما بين إستراتيجية المنظمة (الاستقرار) وإستراتيجية إدارة الموارد البشرية في تحقيق الميزة التنافسية بأبعادها مجتمعة وفي بعد تخفيض الكلفة منفردا ، بينما يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) للتكامل ما بين إستراتيجية المنظمة (الاستقرار) وإستراتيجية إدارة الموارد البشرية (الاستقطاب، والاختيار والتعيين، والتدريب والتطوير، وتخطيط المسار الوظيفي، والتعويضات والمكافآت) في تحقيق الميزة التنافسية بأبعادها النوعية والمرونة والابتكارية كل على حدا. بناءا على الفوائد النوعية من هذا المنهج نوصي الشركات أن تعزز من دور مدير الموارد البشرية وأن تجعل منه عضوا رئيسيا في صياغة وتكوين إستراتيجية المنظمة الكلية، وإجراء دراسات أخرى على مفهوم التكامل ما بين إستراتيجية المنظمة (الاستقرار) وإستراتيجية الموارد البشرية وأثره في تحقيق الميزة التنافسية.

الكلمات الدالة: إستراتيجية الاستقرار، وإستراتيجية إدارة الموارد البشرية، والميزة التنافسية.

Abstract

The study aims to identify the impact of the integration of the strategy of the organization (stability) and the strategy of human resources management to achieving the competitive advantage, through a survey of the opinions of executives and directors of middle administrations and heads of human resources departments in the Jordanian telecommunications sector. The study found that there is no statistically significant effect at the level of ($\alpha \leq 0.05$) of the integration between the strategy of the organization (stability) and human resources management strategy to achieving the competitive advantage in its dimensions combined and after the cost reduction alone. . However, the study found that There is statistically significant effect at the level of ($\alpha \leq 0.05$) of the integration between the organization's strategy (stability) and human resource management strategy (polarization, selection and recruitment, training and development, career planning, compensation and rewards) to achieve competitive advantage with its qualitative dimensions, flexibility and innovation. Based on the qualitative benefits of this approach we recommend that companies strengthen the role of human resource manager and make it a key member in the formulation and implementation of the organization's overall strategy, and conduct further studies on the concept of integration between the strategy of the organization (stability) and human resources strategy and its impact on achieving competitive advantage.

Key words: stability strategy, human resources management strategy, competitive advantage.

المقدمة

إن الشخص الذي يقوم بمهام الموارد البشرية اليوم يختلف كل الاختلاف عن الزمن الماضي، لان المنظمات تتجه الآن إلى استخدام وسائل بديلة لانجاز مهام الموارد البشرية ، ومن الملاحظ إن الموارد البشرية قد بدأت تغزو عالم الإدارة الإستراتيجية

فتركز على الهدف الرئيسي للمنظمة وتترك المهام الإدارية للتكنولوجيا أو للآخرين، ومن المتوقع أن تلعب الموارد البشرية كشريك استراتيجي للإدارة العليا ، فلم يعد الدور الإداري والإلزامي مقبولا ، فقد بدأت مهنة الموارد البشرية تضيف قيمة أكبر من خلال التركيز الاستراتيجي، وهذا يعني إن مدراء الموارد البشرية قد أصبحوا على دراية بالجانب العملي للمنظمة وأكثر مرونة في التفكير ، وانتقل دورهم من تنفيذ إستراتيجية المنظمة إلى الشريك الاستراتيجي في صياغة وإعداد الإستراتيجية (موندي، 2015) ، وفي غالب الأحوال يعتبر مدير الموارد البشرية عضوا فعالا في فريق الإدارة العليا ، وبدلا من تكرار تبادل المعلومات، فان المنظمات التي تعتمد على الارتباط المتكامل تدمج أنشطة الموارد البشرية بشكل مباشر في عمليتي إعداد وتنفيذ الإستراتيجية وهذا بدوره يؤدي إلى بناء ميزة تنافسية للمنظمة (الشوابكة، 2014). ومن هنا تظهر أهمية التكامل بين إستراتيجية إدارة الموارد البشرية وإستراتيجية المنظمة في تحقيق الميزة التنافسية.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أهمية القطاع الذي أجريت فيه الدراسة وهو قطاع الاتصالات الأردنية إذ يلعب هذا القطاعُ دوراً مهمًا في التأثير على القطاع الاقتصادي الأردني والمساهمة في نموّه. ويتوقع الباحثون أن تشكل هذه الدراسة مساهمة فعالة في إثراء المكتبة العربية في هذا المجال، وذلك لندرة الابحاث التي تطرقت لهذا الموضوع.

أهداف الدراسة

أ. التعرف على وجود التكامل بين إستراتيجية المنظمة (الاستقرار) وإستراتيجية إدارة الموارد البشرية.

ب. دراسة أثر مفهوم التكامل بين إستراتيجية المنظمة (الاستقرار) وإستراتيجية إدارة الموارد البشرية في تحقيق الميزة التنافسية.

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في التعرف على اثر التكامل ما بين إستراتيجية الاستقرار وإستراتيجية الموارد البشرية في تحقيق ميزة تنافسية في قطاع الاتصالات الأردنية وذلك لقلة الدراسات السابقة التي درست التكامل ومن هنا ترتكز مشكلة الدراسة من خلال الإجابة عن السؤال التالي: ما هو أثر التكامل بين إستراتيجية الاستقرار وإستراتيجية إدارة الموارد البشرية في تحقيق الميزة التنافسية؟

فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,05 $\alpha\leq$) للتكامل ما بين إستراتيجية الاستقرار وإستراتيجية إدارة الموارد البشرية (الاستقطاب، والاختيار والتعيين، والتدريب والتطوير، وتخطيط المسار الوظيفي، والتعويضات والمكافآت) في تحقيق الميزة التنافسية (تخفيض الكلفة، وتحسين النوعية، وزيادة المرونة، والابتكارية) ويتفرع عنها الفرضيات التالية:

5.1. لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha\leq 0.05$) للتكامل ما بين إستراتيجية الاستقرار وإستراتيجية إدارة الموارد البشرية (الاستقطاب، والاختيار والتعيين، والتدريب والتطوير، وتخطيط المسار الوظيفي، والتعويضات) في تخفيض الكلفة.

5.2. لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha\leq 0.05$) للتكامل ما بين إستراتيجية الاستقرار وإستراتيجية إدارة الموارد البشرية (الاستقطاب، والاختيار والتعيين، والتدريب ، وتخطيط المسار الوظيفي، والتعويضات والمكافآت) في تحسين النوعية.

5.3. لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha\leq 0.05$) للتكامل ما بين إستراتيجية الاستقرار وإستراتيجية إدارة الموارد البشرية (الاستقطاب، والاختيار والتعيين، والتدريب ، وتخطيط المسار الوظيفي، والتعويضات والمكافآت) في زيادة المرونة.

5.4. لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتكامل ما بين إستراتيجية الاستقرار وإستراتيجية إدارة الموارد البشرية (الاستقطاب، والاختيار والتعيين، والتدريب والتطوير، وتخطيط المسار الوظيفي، والتعويضات والمكافآت) في الابتكارية.

نموذج الدراسة

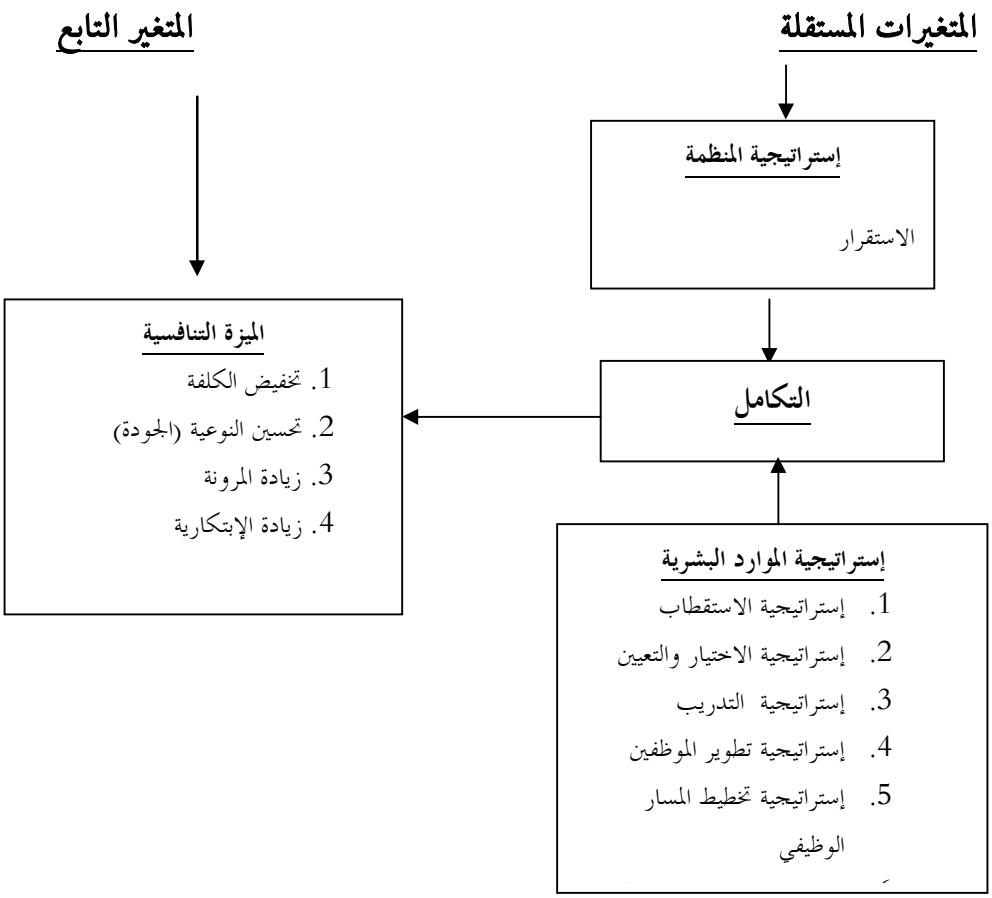

المصدر: النموذج من إعداد الباحثين اعتمادا على عدة مصادر مبينة

التعريفات الإجرائية

1. **إستراتيجية الاستقرار**: الإستراتيجية التي تتبعها المنظمة عندما تسعى إلى الاستمرار على نفس المسار دون اي تغيير يذكر، أو يكون هناك تغييرات لا يعتد بها (إدريس والغالبي، 2016).
2. **إستراتيجية إدارة الموارد البشرية**: ربط إدارة الموارد البشرية بالأهداف الإستراتيجية للمنظمات بغرض تحسين مستويات الأداء وتنمية الثقافة التنظيمية بما يعجل من نواحي الإبداع والمرونة، كما يشير المصطلح إلى مجموعة محددة من أنشطة التصرف التي تتبعها المنظمة بغية تحقيق أهدافها. (Dissler, 2010).
3. **الميزة التنافسية**: تشير إلى الخصائص والقدرات والكفاءات المحورية وجوانب التفوق التي تتمتع بها المنظمة وتميزها عن المنافسين في الأسواق وهناك العديد من الأبعاد للميزة التنافسية ألا أن الباحث اختصر على أربعة منها وهي تخفيض الكلفة وتحسين النوعية وزيادة المرونة وزيادة الإبتكارية، وتقاس من خلال الأبعاد (تخفيض الكلفة، وزيادة النوعية، وزيادة المرونة، وزيادة الابتكارية).
4. **التكامل**: ويطلق عليه أحيانا التناغم Harmony، أو التوافق أو الموائمة Alignment، أو الانسجام Fit، أو الترابط Linkage. ويقصد به ويعني أن تكون النتائج المتحقق من انسجامها أكبر وأشمل من مجموع نتائجها منفردة (Avison, et al, 2004)، يستند إلى التفاعل المستمر بدلا من التفاعل المرحلي أو المتتابع ، وفي غالب الأحوال يعتبر مدير الموارد البشرية عضوا فعالا في فريق الإدارة العليا ، وبدلا من تكرار تبادل المعلومات ، فان المنظمات التي تعتمد على الارتباط المتكامل تدمج أنشطة الموارد البشرية بشكل مباشر في عمليتي إعداد وتنفيذ الإستراتيجية (Noe, 2010).

حدود الدراسة

لكل دراسة حدود مكانية وأخرى زمانية وكذلك بشرية وأيضا علمية وكالآتي:

1. الحدود المكانية لهذه الدراسة أنها تجري على قطاع الاتصالات في المملكة الأردنية الهاشمية.
2. الحدود الزمانية: فالدراسة استغرقت الفترة الزمنية من 26 / 9/ 2017 ولغاية 30 / 1/ 2018. كما استغرق عملية توزيع الاستبيانات واستردادها شهرين كاملين بسبب عدم توفر الوقت لدى المدراء للإجابة على أسئلة الإستبانة.
3. الحدود البشرية: الدراسة ستجري على عينة المدراء التنفيذيين ومدراء الموارد البشرية ورؤساء الأقسام في دوائر الموارد البشرية.
4. الحدود العلمية: الدراسة مقيدة بنموذج الدراسة ومتغيراته المستقلة وهي إستراتيجية المنظمة وإستراتيجية إدارة الموارد البشرية والتكامل بينهما وكذلك المتغير التابع الميزة التنافسية.وكذلك ندرة الدراسات العربية والأجنبية التي درست أثر التكامل ما بين إستراتيجية المنظمة وإستراتيجية الموارد البشرية في تحقيق الميزة التنافسية.

إستراتيجية الاستقرار.

وهي واحدة من الخيارات الإستراتيجية على مستوى إستراتيجية المنظمة الكلية أو الشمولية، حيث الإستراتيجية الكلية تصف الاتجاه العام للمنظمة من حيث النمو وإدارة الأنشطة والأعمال المتعددة وخطوط الإنتاج ،وتأخذ إستراتيجية المنظمة واحدة من أشكال أربعة وهي الاستقرار، والنمو، والتقليص أو الانكماش، والمركبة (المختلطة) (الدوري، 2005). ومن أهم أنواعها : استراتيجيات عدم التغير، والتوقف والتريث، والحركة مع الحيطة والحذر، والربح، والحصاد (إدريس والغالبي، 2016).

إستراتيجية إدارة الموارد البشرية

لقد أصبحت إدارة الموارد البشرية جزءا هاما في عملية الإدارة الإستراتيجية، وهو ما تدركه الشركات الناجحة بصفة متزايدة في السنوات الأخيرة ، مثل هذه الأهمية والأدوار المتزايدة لمسؤولي الموارد البشرية سوف تتطلب منهم محاولة اكتساب مهارات جديدة مختلفة من تلك التي كانت مطلوبة في أوقات سابقة (Noe, et al. 2010). وهذا يعني ضرورة قبول وظيفة الموارد البشرية على إنها شريك استراتيجي سواء من خلال صياغة استراتيجيات المنظمة أو من خلال تنفيذ تلك الاستراتيجيات بممارسة مختلف أنشطة الموارد البشرية من استقطاب الموظفين واختيارهم وتدريبهم وتعويضهم (Desler,2010)

التكامل بين إستراتيجية المنظمة وإستراتيجية إدارة الموارد البشرية :

حدد كل من (Torrington, Hall & Taylor, 2008) و (Khatri, 2000) و (Teo, 2002) و (Noe,et al. 2010) و (إدريس والمرسي، 2006) و (السالم، 2009) أربعة أنواع من العلاقات بين الإستراتيجية وإستراتيجية إدارة الموارد البشرية :العلاقة الإدارية Administrative: حيث لا توجد علاقة أو روابط بين العمليتين بحيث تقوم إدارة الموارد البشرية بالأدوار الروتينية التقليدية، دون مشاركة في عملية التخطيط الاستراتيجي، والارتباط ذو الاتجاه الواحد One- Way Linkage: حيث تقوم إدارة الموارد البشرية بدور المستجيب في عملية التخطيط لاستراتيجياتها المختلفة، ويتم وضع الخطط والبرامج التي تدعم كلا من الإستراتيجية الكلية للمنظمة وإستراتيجية الأعمال، والارتباط ذو الاتجاهين Two- Way linkage: تعدّ العلاقة بين عمليتي التخطيط الاستراتيجي والتخطيط لوظائف إدارة الموارد البشرية علاقة تبادلية واعتمادية ، فتؤثر وتتأثر كلا العمليتين ببعضهما بعضا، والارتباط المتكامل Integrative Linkage: وفيه تكون العلاقة تفاعلية وديناميكية وتكاملية وتوافقية

متعددة الأوجه، وتنطلق هذه العلاقة من التفكير النظمي إذ تعدّ المنظمة نظاما متكاملا يتكون من أنظمة فرعية تتفاعل فيما بينها بعلاقات تكاملية لتجسد وحدة واحدة (فوطة 2008). وقد بين (Desler, 2010) بان احد مرتكزات العلاقة التكاملية أن يتم التعامل مع مدير إدارة الموارد البشرية كشريك استراتيجي في عملية التخطيط جنبا إلى جنب مع دوره في عملية تنفيذ الإستراتيجية.

الميزة التنافسية:

هي القدرة التنظيمية للأداء بطريقه واحدة أو عدة طرق بحيث يجد المنافسين صعوبة في تقليدها الآن وفي المستقبل (Kotler, 2000) في (Gautam& 2017 Ghimire,) هي عبارة عن قابلية المنظمة على تقديم قيمة متفوقة للزبائن، وتوصف بأنها المكانة التي تطورها المنظمة لتنفرد من خلالها في مواجهة المنافسين والتي تستند إلى أنماط بناء واستخدام كفؤ وفعال للموارد ، ومن خصائصها إن تكون مستمرة ومستدامة، ومتجددة بما يتلاءم مع البيئة الخارجية والداخلية، وان تكون مرنة، وان يتناسب استخدامها مع أهداف المنظمة (إدريس والغالبي، 2016). وحسب بورتر تنشأ الميزة التنافسية بمجرد توصل المؤسسة إلى اكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين، حيث يكون بمقدورها تجسيد هذا الاكتشاف ميدانياً، وبمعنى آخر بمجرد إحداث عملية إبداع بمفهومه الواسع.(المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، 2015).

أنواع الميزة التنافسية

انقسمت آراء العلماء حول أنواع الميزة التنافسية منهم من اعتبر الكلفة ، والنوعية، والمرونة، والتسليم، والإبداع (Evans, 1993). ومنهم اعتبر الكلفة والتميز والمرونة والوقت والتكنولوجيا (Macmillan & Tampo, 2000) , واتفق كل من (Certo & peter,1995) و(krajewski & Quinn, 1996) على الأنواع التالية:

الكلفة والنوعية والمرونة واختلفوا في النوع الرابع حيث اعتبر الأول بُعد الاعتمادية فيما اعتبر الثاني بُعد الوقت. واعتمد الباحثون في هذا البحث الأنواع التالية:

1. تخفيض الكلفة: يعبرعنها بقدرة المنظمات على تقديم منتجاتها بتكلفة أقل من باقي المنظمات المنافسة.
2. المرونة: وتعني قدرة المنظمة على التعامل بسرعة وفاعلية مع المتغيرات المحيطة، وتقديم الخدمات والمنتجات للزبائن في الوقت المناسب (المصري وعابدين، 2017).
3. النوعية: تعد الجودة من المزايا التنافسية المهمة والتي تشير إلى أداء الأشياء بصورة صحيحة لتقديم منتجات تتلاءم مع احتياجات الزبائن، وتعرف الجودة بأنها مقابلة احتياجات الزبون أولا بأول وفي كل وقت (الحدراوي، 2015)
4. الابتكارية: أي قيام المنظمات بتقديم خدمات ومنتجات بطرائق جديدة مبتكرة وغير مألوفة لم يسبق للمنافسين استخدامها (المصري وعابدين، 2017).

الدراسات السابقة

5.1. دراسة المصري وعابدين، 2017). هدفت إلى التعرف على درجة توافر مكونات الإبداع الإداري، والتعرف كذلك على قدرة الشركات الصناعية في قطاع غزة على تحقيق الميزة التنافسية، والتعرف على طبيعة العلاقة لمكونات الإبداع الإداري على تحقيق الميزة التنافسية، وتوصلت إلى وجود علاقة طردية بين مكونات الإبداع الإداري وتحقيق الميزة التنافسية، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة حول الإبداع الإداري تعزى للنوع، والمسمى الوظيفي، والعمر، والمجال.

5.2. دراسة (Rajuli, Cheing, Adruce, Ting, Usop & Memon, 2017) هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير تقاسم المعرفة على نتائج الميزة التنافسية في سياق إطار VRIO (Valuable, Rare, Inimitable, Organized)، وتوصلت الدراسة إلى أن أربعة عشر (14) أو حوالي 60٪ من المتلقين يعتقدون أن تبادل المعرفة لا يزال مصدرا قيما حتى لو كانت المحتويات ليست نادرة، ومكلف تقليدها وغير قادرة على استغلالها، وأن تقاسم المعارف على درجة عالية من التخصص مما يجعلها نادرة وقيمة يمكن أن تؤدي إلى ميزة تنافسية مؤقتة.

5.3. دراسة (الحدراوي، 2015). هدفت إلى التعرف على مضمون العملية التدريبية واستراتيجياتها ودورها في تحقيق الميزة التنافسية للمنظمات،وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثيرات ذات دلالة معنوية لتدريب الموارد البشرية في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة، على المستوى الكلي وعلى مستوى العوامل الفرعية المكونة.

5.4. دراسة (المبيضين، 2015) هدفت إلى قياس أثر نظم المعلومات الإستراتيجية في تحقيق الميزة التنافسية في شركة البوتاس الأردنية ، وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى الميزة التنافسية كان متوسطا ،والى وجود أثر لنظم المعلومات الإستراتيجية في تحقيق الميزة التنافسية.

5.5. دراسة (النشمي والمليكي، 2015) هدفت إلى التعرف على علاقة الميزة التنافسية برضا العملاء في المصارف الإسلامية اليمنية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية ودالة إحصائيا بين جميع أبعاد الميزة التنافسية ورضا العملاء

5.6. دراسة (Kim, Joen, Jung, Lu & Jones, 2012) هدفت الدراسة إلى بيان دور إدارة الموارد البشرية التقليدية (التوظيف الفاعل من خلال إستراتيجية التسويق

والميزة التنافسية في بناء صورة ايجابية لتمكين الشركة من توظيف أفضل الموظفين. وتوصلت الدراسة إلى أن الميزة التنافسية المستدامة (Sustainable Competitive Advantage SCA) لها تأثير كبير على إستراتيجية التسويق للأطباء للعمل في المستشفيات العامة في كوريا. وأن أل SCA في المستشفى هو الأكثر العوامل الهامة في جذب الأطباء للبحث عن الوظائف.

5.7. دراسة (Kumari, Bamel & Kumar, 2011) هدفت الدراسة إلى فحص التوافق بين إستراتيجية الأعمال وإدارة الموارد البشرية، الموارد البشرية، وتأثير هذه العلاقة على أداء القطاع المصرفي الهندي . توصلت الدراسة إلى إن البنوك لم تلتزم التوافق بين إستراتيجية إدارة الموارد البشرية واستراتيجيات الأعمال، وإنما كانت تتبع أنماط مختلفة، وأن إحصاءات العينة لا تؤيد فرضية النظرية الحفاظ على التوافق بين الإستراتيجيتين لتحسين الأداء.

5.8. دراسة (Seyyedjavadin & Zadeh, 2009) هدفت الدراسة إلى الفحص الموائمة بين إستراتيجية الموارد البشرية والإستراتيجية التنظيمية وقدرات الموارد البشرية. وتوصلت الدراسة إلى أن الالتزام بإستراتيجية الموارد البشرية هو أكبر بكثير للمؤسسات التي تدار تحت إستراتيجية المنقبون من المنظمات التي تدار بإحدى الاستراتيجيات الثلاث الأخرى (المدافعون، والمحللون، ورد الفعل)، وأنه لا يوجد مجموعة واحدة من استراتيجيات الموارد البشرية مثالية، أو يتم استخدامها في جميع الحالات.

منهج الدراسة

اعتمد الباحثون على استخدام المنهج الوصفي التحليلي في إجراء هذه الدراسة، بالإضافة إلى الدراسات الميدانية، حيث يقوم هذا المنهج على تفسير الوضع الراهن للظاهرة أو المشكلة من خلال تحديد ظروفها وأبعادها، وتوصيف العلاقات بينها

بهدف الانتهاء إلى وصف علمي دقيق ومتكامل للمشكلة أو الظاهرة، كما يشمل تحليل البيانات وقياسها وتفسيرها والتوصل إلى توصيف دقيق للظاهرة أو المشكلة ونتائجها، وتقديم الحلول والمقترحات لمعالجتها .

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من كافة المديرين العامين والتنفيذيين والإداريين ومدراء الموارد البشرية ورؤساء أقسام الموارد البشرية العاملين في قطاع الاتصالات الأردنية العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية حيث بلغ العدد الكلي (160) مدير ورئيس قسم .حيث قام الباحثون بطريقة المسح الشامل حيث تم توزيع (160) استبانه وتم استرجاع (130) استبانه كانت جميعها صالحة للتحليل، وهذه تشكل ما نسبته (81.25) من مجموع الاستبيانات الموزعة وهي نسبة مقبولة لغايات البحث العلمي.

8.طرائق جمع البيانات:

إعتمد الباحثون في دراسته لجمع البيانات من مصادرها المتعارف عليها المصادر الثانوية والمصادر الأولية

أدوات الدراسة

(وستشمل تصميم أداة القياس، ومنهجية تطوير الاستبانة)

قام الباحثون بتصميم وتطوير استبانه خصيصا لغرض الدراسة وبالاعتماد على فرضيات الدراسة ومتغيراتها المستقلة والتابعة، وقد تم قياس المتغيرات بالاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي، وشملت الاستبانة الخصائص التعريفية (الديموغرافية)، والمتغيرات المستقلة:

أ. إستراتيجية المنظمة (النمو والاستقرار) بالاعتماد (Porter, 1990)، و (Wheelen and huger, 2010) .

ب. إستراتيجية الموارد البشرية بالاعتماد على كل من (مرسي، 2006) و(Dissler, 2003) .

والمتغير التابع : الميزة التنافسية (الكلفة ، والنوعية، والمرونة، والابتكارية) فبالاعتماد على كل (Porter, 1985,1990,1996)، (Suhong, et al, 2006)، (kim, et al, 2012).

اختبار صدق وثبات أداة الدراسة :

أ. صدق الأداة:

قام الباحثون بعرض الاستلانة على مجموعة من المحكمين والمهتمين بالبحث العلمي وإدارة الأعمال في أقسام إدارة الأعمال في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة ، وقد تم اخذ ملاحظاتهم حول الاستلانة ، ومن ثم تعديلها بناءا على هذه الملاحظات إلى إن وصلت إلى صيغتها النهائية ، كما تم توزيع الاستلانة على مجموعة من (15) شخص من أفراد مجتمع الدراسة للتأكد من فهم المحتوى، ولقد تم إجراء التعديلات بناءا على ذلك، واعتبر الباحث هذه الإجراءات بمثابة الصدق الظاهري للأداة وأنها صالحة لقياس ما وضعت من أجله. وخرجت الأستانة بصورتها النهائية.

ب. ثبات الأداة :

استخدم ثبات الاتساق الداخلي للتحقق من ثبات الأداة من خلال احتساب قيمة معامل كرونباخ حيث بلغت نتيجة كرونباخ ألفا الكلية كانت (81.1)، لذا يمكن وصف أداة الدراسة بالثبات، وأن البيانات التي تم الحصول عليها مناسبة لقياس المتغيرات، وتخضع لدرجة اعتمادية عالية.

الجدول رقم (1)

معاملات الثبات وفق معادلة معامل كرونباخ ألفا لأداة الدراسة وأبعادها

المتغير	الأبعاد	معمل الثبات
	إستراتيجية الاستقرار	.678
إستراتيجية الموارد البشرية	إستراتيجية الاستقطاب	.872
	إستراتيجية الاختيار والتعيين	.728
	إستراتيجية التدريب	.753
	إستراتيجية تطوير الموظفين	.690
	إستراتيجية تخطيط المسار الوظيفي	.807
	إستراتيجية التعويضات والحوافز	.920
	الثبات الكلي لإستراتيجية الموارد البشرية	.718
الميزة التنافسية	تخفيض الكلفة	.734
	تحسين النوعية	.800
	زيادة المرونة	.883
	زيادة الابتكارية	.840
	الثبات الكلي للميزة التنافسية	.899
الثبات الكلي لأداة الدراسة	جميع الفقرات	.811

المعالجات الإحصائية المقترحة

اعتمد الباحثون برنامج الحزم الإحصائية (SPSS) وذلك لتحليل بيانات الاستبانة، وقد تم استخدام أساليب التحليل الإحصائية التالية:الإحصاء الوصفي كالوسط

الحسابي والانحراف المعياري واختبار التوزيع الطبيعي (Kolmogonov- Smirnov) لاختبار مدى اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي، اختبار تحليل الانحدار الهرمي (Hierarchy Regression) لاختبار اثر التكامل بين إستراتيجية المنظمة وإستراتيجية الموارد البشرية على الميزة التنافسية .

صعوبات الدراسة

1. محدودية الدراسات التي تتناول أثر التكامل بين إستراتيجية المنظمة (النمو، والاستقرار) وإستراتيجية الموارد البشرية (الاستقطاب ، والاختيار والتعيين، والتدريب، والتطوير، والتخطيط ، والمكافآت والتعويضات) في تحقيق الميزة التنافسية (تخفيض التكلفة، وتحسين النوعية، زيادة المرونة، وزيادة الابتكارية).فكانت واحدا من المحفزات التي شجعت الباحث لطرق هذا الموضوع.
2. عاملي الوقت والجهد . تمت عملية المسح الميداني بطريقة فردية إضافة إلى انشغال بعض أفراد عينة الدراسة ورغبتهم في أخذ الوقت الكافي في تعبئة الأستانة ، ودخول شهر رمضان وتخفيف ساعات الدوام، الأمر الذي أثر على تقدم سير العمل في بعض مراحل الدراسة.

وصف خصائص عينة الدراسة

هدف هذا الجزء من الدراسة إلى بيان خصائص عينة الدراسة من حيث (النوع الاجتماعي، والعمر، والحالة الاجتماعية، والمؤهل العلمي، والخبرة العملية، والمستوى الوظيفي، وطبيعة الوظيفة).ويظهر الجدول رقم (2) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية والوظيفية.

الجدول رقم (2)

توزيع أفراد العينة حسب الخصائص الديموغرافية والوظيفية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
النوع الاجتماعي	ذكر	72	55.4
	أنثى	58	44.6
	المجموع	130	100
العمر/ سنة	أقل من 30 سنة	35	26.9
	30- أقل من 40 سنة	60	46.2
	40- أقل من 50 سنة	27	20.8
	50 سنة فأكثر	8	6.2
	المجموع	130	100
الحالة الاجتماعية	أعزب	32	24.6
	متزوج	87	66
	مطلق	9	6.9
	أرمل	2	1.5
	المجموع	130	100
المؤهل العلمي	ثانوية فأقل	1	.8
	دبلوم	6	4.6
	بكالوريوس	91	70
	دبلوم عالي	1	.8
	ماجستير	26	20

	دكتوراه	5	3.8
	المجموع	130	100
المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الخبرة العملية/ سنة	أقل من 5	16	12.3
	5- أقل من 10	42	32.3
	10- أقل من 15	27	20.8
	15 سنة فما فوق	45	34.6
	المجموع	130	100
المستوى لوظيفي	مدير عام	19	14.6
	نائب	31	23.8
	مساعد	22	16.9
	مدير دائرة	26	20
	رئيس قسم	32	24
	المجموع	130	100
طبيعة الوظيفة	إداري	90	69.2
	مالي	7	5.4
	فني	23	17.7
	أخرى	10	7.7
	المجموع	130	100

التحليل الإحصائي

1. لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتكامل ما بين إستراتيجية المنظمة (الاستقرار) وإستراتيجية إدارة الموارد البشرية (الاستقطاب، والاختيار والتعيين، والتدريب والتطوير، وتخطيط المسار الوظيفي، والتعويضات والمكافآت) في تحقيق الميزة التنافسية.

يتضح من الجدول رقم (3) في الخطوة الأولى تم إدخال متغير إستراتيجية المنظمة بعد الاستقرار فكانت قيمة (R^2) تساوي (033.) وهذا يعني أن إستراتيجية الاستقرار تفسر ما نسبته (3.3٪) من التباين الحاصل في الميزة التنافسية، وأن (97.7٪) تعود إلى متغيرات أخرى. ونظراً لأن قيمة (F=5.406 ,P< .05) وهذه النتيجة دالة إحصائيا. وفي الخطوة الثانية تم إدخال متغير الموارد البشرية حيث يتضح إن هذا المتغير قد فسر ما نسبته ($\Delta R =$ .306) وهذه القيمة تفسر ما نسبته (30.6٪) من التباين الحاصل في الميزة التنافسية وهذه القيمة دالة إحصائيا ($\Delta F =$ 9.539 , P<.05) . وفي الخطوة الثالثة تم إدخال التفاعل بين إستراتيجية النمو وإستراتيجية الموارد البشرية وهذه تفسر($\Delta R = 0.039$) وهي قيمة غير دالة إحصائيا حيث ($\Delta F =1.236$, P>.05) . وعليه نقبل الفرضية العدمية " لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) للتكامل ما بين إستراتيجية المنظمة (الاستقرار) وإستراتيجية إدارة الموارد البشرية (الاستقطاب، والاختيار والتعيين، والتدريب والتطوير، وتخطيط المسار الوظيفي، والتعويضات والمكافآت) في تحقيق الميزة التنافسية" وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من (Seyedjavadin & Zadeh, 2013) و (Kumari, et al, 2011)، وهذه النتيجة يعزيها الباحثون إلى أن الشركات في قطاع الاتصالات الأردنية عندما تكون إستراتيجيتها الاستقرار فإنها تحافظ على الوضع القائم ولن يكون الهدف التمايز

بالخدمات المقدمة للزبائن؛ لان الأوضاع الاقتصادية والظروف البيئية المحيطة بالشركة وحالة التأكد غير مؤكدة، وبالتالي فلن تخاطر الشركات بتقديم خدمات لا تعرف العائد منها. لذلك لم يظهر أثر للتكامل بين إستراتيجية الاستقرار وإستراتيجية الموارد البشرية في تحقيق الميزة التنافسية .

الجدول رقم (3)

نتائج تحليل الانحدار الهرمي (Hierarchical Regression) لأثر التكامل بين إستراتيجية الاستقراروإستراتيجية الموارد البشرية في تحقيق الميزة التنافسية

المتغير	Beta	T	Beta	T	Beta	T
الخطوة 1 الاستقرار	⁎0.201	*2.325				
الخطوة 2 الاستقرار والموارد البشرية						
الاستقرار			.069	.885		
الاستقطاب			.213*	⁎2.349		
الاختيار			.254*	⁎2.619		
التدريب			.194*	⁎2.252		
التطوير			.068	.907		
التخطيط			.083	.913		
التعويضات			.009	.089		
الخطوة 3 التفاعل						
الاستقرار					.181	.277
الاستقطاب					1.148	1.679
الاختيار					1.045	1.309
التدريب					1.770*	2.276*
					.428	.187
					.125	.244

التطوير					.030	.040
التخطيط					1.375	1.347
التعويضات					1.288	.914
الاستقرار*الاستقطاب					3.065*	2.546
الاستقرار *الاختيار					.549	.223
الاستقرار *التدريب					.147	.200
الاستقرار *التطوير					.060	.062
الاستقرار *التخطيط						
الاستقرار *التعويضات						
R^2	.033		.309		.317	
F	*5.406		9.258*		5.614	
R^2 Change	0.041		.306		.039	
F Change	5.406*		9.539*		1.236	
Sig	.022		.000		.293	

2: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتكامل ما بين إستراتيجية المنظمة (الاستقرار) وإستراتيجية إدارة الموارد البشرية (الاستقطاب، والاختيار والتعيين، والتدريب والتطوير، وتخطيط المسار الوظيفي، والتعويضات والمكافآت) في تخفيض الكلفة . الجدول رقم (4) يبين نتائج تحليل الانحدار الهرمي.

يتضح من الجدول رقم (4) في الخطوة الأولى تم إدخال متغير إستراتيجية المنظمة بعد الاستقرار فكانت قيمة (R^2) تساوي (078.) وهذا يعني إن إستراتيجية الاستقرار تفسر ما نسبته (7.8٪) من التباين الحاصل في الميزة التنافسية، وأن (93.2٪) تعود إلى متغيرات أخرى. ونظراً لأن قيمة (05. >P, 10.817 =F) وهذه النتيجة دالة إحصائيا. وفي الخطوة الثانية تم إدخال متغير الموارد البشرية حيث يتضح

أن هذا المتغير قد فسر ما نسبته (ΔR = .082) وهذه القيمة تفسر ما نسبته (8.2٪) من التباين الحاصل في تخفيض الكلفة وهذه القيمة غير دالة إحصائيا (ΔF = 1.988, P>.05) . وفي الخطوة الثالثة تم إدخال التفاعل بين إستراتيجية الاستقرار وإستراتيجية الموارد البشرية وهذه تفسر(ΔR = 0.009) وهي قيمة غير دالة إحصائيا حيث (ΔF =.215 , P>.05) . وعليه نقبل الفرضية العدمية "لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتكامل ما بين إستراتيجية المنظمة (الاستقرار) وإستراتيجية إدارة الموارد البشرية (الاستقطاب، والاختيار والتعيين، والتدريب والتطوير، وتخطيط المسار الوظيفي، والتعويضات والمكافآت) في تحقيق تخفيض التكلفة" وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من (Seyedjavadin & Zadeh, 2013) و (Kumari, et al, 2011)، وهذه النتيجة يعزيها الباحثون إلى أن الشركات في قطاع الاتصالات الأردنية عندما تكون إستراتيجيتها الاستقرار فإنها تحافظ على الوضع القائم ولن يكون الهدف تخفيض التكاليف لان الشركة تريد المحافظة على وضعها الراهن واستمرارية تقديم الخدمات للزبائن بنفس الجودة والنوعية لتضمن ولاء الزبائن للخدمات المقدمة لهم من قبل الشركة لذلك لم يظهر أثر للتكامل بين إستراتيجية الاستقرار وإستراتيجية الموارد البشرية في تخفيض التكلفة .

الجدول رقم (4)

نتائج تحليل الانحدار الهرمي (Hierarchical Regression) لأثر التكامل بين إستراتيجية الاستقرار وإستراتيجية الموارد البشرية في تخفيض الكلفة

T	Beta	T	Beta	T	Beta	المتغير
				*3.289	0.279	**الخطوة 1 الاستقرار**
						الخطوة 2 الاستقرار والموارد البشرية
		2.832	.249			الاستقرار
		1.233	.127			
		1.176	.129			
		.948	.093			

الاستقطاب			.092	1.076	
الاختيار			.018	.177	
التدريب			.163	1.481	
التطوير					
التخطيط					
التعويضات					
الخطوة 3 التفاعل					
الاستقرار					.299
الاستقطاب					.674
الاختيار					.586
التدريب					.385
التطوير					.585
التخطيط					.245
التعويضات					.200
الاستقرار *الاستقطاب					1.177
الاستقرار *الاختيار					.745
الاستقرار *التدريب					.742
الاستقرار *التطوير					.731
الاستقرار *التخطيط					.320
الاستقرار *التعويضات					.465
R^2	.078		.160		.169
F	*10.817		3.321*		1.818*
R^2 Change	0.078		.082		.009
F Change	10.817*		1.988		.215
Sig	.001		.072		.971

3: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتكامل ما بين إستراتيجية المنظمة (الاستقرار) وإستراتيجية إدارة الموارد البشرية (الاستقطاب،

والاختيار والتعيين، والتدريب والتطوير، وتخطيط المسار الوظيفي، والتعويضات والمكافآت) في تحسين النوعية . الجدول رقم (5) يبين نتائج تحليل الانحدار الهرمي.

يتضح من الجدول رقم (5) في الخطوة الأولى تم إدخال متغير إستراتيجية المنظمة بعد الاستقرار فكانت قيمة (R^2) تساوي (003.) وهذا يعني أن إستراتيجية الاستقرار تفسر ما نسبته (3.٪) من التباين الحاصل في تحسين النوعية، وأن (99.7 ٪) تعود إلى متغيرات أخرى. ونظراً لأن قيمة (F= .369 ,P> .05) وهذه النتيجة غير دالة إحصائيا. وفي الخطوة الثانية تم إدخال متغير الموارد البشرية حيث يتضح إن هذا المتغير قد فسر ما نسبته (239. = ΔR) وهذه القيمة تفسر ما نسبته (23.9٪) من التباين الحاصل في تحسين النوعية وهذه القيمة دالة إحصائيا (ΔF = 6.418 , P<.05) وفي الخطوة الثالثة تم إدخال التفاعل بين إستراتيجية الاستقرار وإستراتيجية الموارد البشرية وهذه تفسر(ΔR = 0.126) وهي قيمة دالة إحصائيا حيث (, 3.847= ΔF P<.05) . وعليه نرفض الفرضية العدمية " لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتكامل ما بين إستراتيجية المنظمة (الاستقرار) وإستراتيجية إدارة الموارد البشرية (الاستقطاب، والاختيار والتعيين، والتدريب والتطوير، وتخطيط المسار الوظيفي، والتعويضات والمكافآت) في تحقيق تحسين النوعية" ونقبل الفرضية البديلة " يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتكامل ما بين إستراتيجية المنظمة (الاستقرار) وإستراتيجية إدارة الموارد البشرية (الاستقطاب، والاختيار والتعيين، والتدريب والتطوير، وتخطيط المسار الوظيفي، والتعويضات والمكافآت) في تحقيق تحسين النوعية " ولا تتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من (Seyedjavadin & Zadeh, 2013) و (Kumari, et al, 2001)، وهذه النتيجة يعزيها الباحث إلى أن الشركات في قطاع الاتصالات الأردنية عندما تكون إستراتيجيتها الاستقرار فإنها تقوم بتحسين الخدمات المقدمة للزبائن لتضمن ولاء

الزبائن للخدمات المقدمة لهم من قبل الشركة وهروبا من شبح الهبوط والتراجع وللمحافظة على حصتها السوقية لذلك ظهر أثر للتكامل بين إستراتيجية الاستقرار وإستراتيجية الموارد البشرية في تحسين النوعية .

الجدول رقم (5)

نتائج تحليل الانحدار الهرمي (Hierarchical Regression) لأثر التكامل بين إستراتيجية الاستقرار وإستراتيجية الموارد البشرية في تحسين النوعية

المتغير	Beta	T	Beta	T	Beta	T
الخطوة 1 الاستقرار	0.054	.607				
الخطوة 2 الاستقرار والموارد البشرية			0.074	.889		
الاستقرار			.326	✻2.342		
الاستقطاب			.080	.765		
الاختيار			.229	✻2.462		
التدريب			.086	1.064		
التطوير			.125	1.271		
التخطيط			.141	1.346		
التعويضات						
الخطوة 3 التفاعل						
الاستقرار					1.822*	2.758*
الاستقطاب					1.493*	2.153*
الاختيار					1.501	1.852
التدريب					2.367*	2.999
التطوير					3.450	1.490
التخطيط					.231	.443
					.923	1.203
					1.673	1.615
					2.308	1.615
					4.098*	3.354*

التعويضات				3.852	1.541
الاستقرار *الاستقطاب				.291	.390
الاستقرار *الاختيار				1.067	1.081
الاستقرار *التدريب					
الاستقرار *التطوير					
الاستقرار *التخطيط					
الاستقرار *التعويضات					
R^2	.003		.242		.368
F	.369		5.567*		5.193*
R Change	.003		.239*		.126*
F Change	.369		6.418*		3.847*
Sig	.545		.000		.002

4: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتكامل ما بين إستراتيجية المنظمة (الاستقرار) وإستراتيجية إدارة الموارد البشرية (الاستقطاب، والاختيار والتعيين، والتدريب والتطوير، وتخطيط المسار الوظيفي، والتعويضات والمكافآت) في زيادة المرونة .

يتضح من الجدول رقم (6) في الخطوة الأولى تم إدخال متغير إستراتيجية المنظمة بعد الاستقرار فكانت قيمة (R^2) تساوي (.079) وهذا يعني أن إستراتيجية الاستقرار تفسر ما نسبته (7.9٪) من التباين الحاصل في تحسين النوعية، وأن (93.1 ٪) تعود إلى متغيرات أخرى. ونظراً لأن قيمة (F= 10.911 ,P< .05) وهذه النتيجة دالة إحصائيا. وفي الخطوة الثانية تم إدخال متغير الموارد البشرية حيث يتضح أن هذا المتغير قد فسر ما نسبته (ΔR = .244) وهذه القيمة تفسر ما نسبته (24.4٪) من التباين الحاصل في تحسين النوعية وهذه القيمة دالة إحصائيا (ΔF = 7.329 , P<.05)

وفي الخطوة الثالثة تم إدخال التفاعل بين إستراتيجية الاستقرار وإستراتيجية الموارد البشرية وهذه تفسر($\Delta R = 0.108$) وهي قيمة دالة إحصائيا حيث ($\Delta F = 3.669$, $P<.05$) . وعليه نرفض الفرضية العدمية " لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتكامل ما بين إستراتيجية المنظمة (الاستقرار) وإستراتيجية إدارة الموارد البشرية (الاستقطاب، والاختيار والتعيين، والتدريب والتطوير، وتخطيط المسار الوظيفي، والتعويضات والمكافآت) في .زيادة المرونة" ونقبل الفرضية البديلة " يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتكامل ما بين إستراتيجية المنظمة (الاستقرار) وإستراتيجية إدارة الموارد البشرية (الاستقطاب، والاختيار والتعيين، والتدريب والتطوير، وتخطيط المسار الوظيفي، والتعويضات والمكافآت) في زيادة المرونة ". ولا تتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من (Seyedjavadin & Zadeh, 2013) و (Kumari, et al, 2011). وهذه النتيجة يعزيها الباحثون إلى أن الشركات في قطاع الاتصالات الأردنية عندما تكون إستراتيجيتها الاستقرار وبتكامل هذه الإستراتيجية مع إستراتيجية الموارد البشرية من حيث الكوادر البشرية المؤهلة و الكفؤة والمدربة فان ذلك يعني أن الشركة قادرة على الاستجابة السريعة للتغير في طلبات الزبون من حيث السرعة في التسليم من خلال تقليص الوقت لاستلام الخدمات التي تقدمها الشركات في قطاع الاتصالات وذلك من خلال التركيز على تدريب وتطوير الموارد البشرية لتتمكن من امتلاك المهارات اللازمة للقدرة على التكيف مع نوعية الزبائن والاستجابة السريعة لتقديم الخدمة الأفضل لهم لذلك ظهر أثر للتكامل بين إستراتيجية الاستقرار وإستراتيجية الموارد البشرية في زيادة المرونة.

الجدول رقم (6)

نتائج تحليل الانحدار الهرمي (Hierarchical Regression) لأثر التكامل بين إستراتيجية المنظمة (الاستقرار) وإستراتيجية الموارد البشرية في زيادة المرونة

المتغير	Beta	T	Beta	T	Beta	T
الخطوة 1 الاستقرار	0.280*	*3.303				
الخطوة 2 الاستقرار والموارد البشرية			.186*	2.360*		
الاستقرار			.154	1.672		
الاستقطاب			.100	1.017		
الاختيار			.159	1.814		
التدريب			.095	1.239		
التطوير			.275*	2.971*		
التخطيط			.049	.497		
التعويضات						
الخطوة 3 التفاعل						
الاستقرار					.573	.914
الاستقطاب					2.074*	3.151*
الاختيار					2.350*	3.056*
التدريب					2.098*	2.801*
التطوير					5.909*	2.689
التخطيط					.994*	2.009*
التعويضات					.311	.427
الاستقرار *الاستقطاب					2.696*	2.743*
الاستقرار *الاختيار					3.880*	2.860*
الاستقرار *التدريب					3.519*	3.035*
الاستقرار *التطوير					6.484*	2.734*
					1.654*	2.340*
					.498	.531

الاستقرار *التخطيط الاستقرار *التعويضات						
R^2	.079		.323		.431	
F	*10.911		8.304*		6.752*	
R^2 Change	0.82		.244		.108	
F Change	10.911*		7.329*		3.669	
Sig	.001		.000		.002	

5: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتكامل ما بين إستراتيجية المنظمة (الاستقرار) وإستراتيجية إدارة الموارد البشرية (الاستقطاب، والاختيار والتعيين، والتدريب والتطوير، وتخطيط المسار الوظيفي، والتعويضات والمكافآت) في زيادة الابتكارية . الجدول رقم (7) يبين نتائج تحليل الانحدار الهرمي.

يتضح من الجدول رقم (7) في الخطوة الأولى تم إدخال متغير إستراتيجية المنظمة بعد الاستقرار فكانت قيمة (R^2) تساوي (019.) وهذا يعني أن إستراتيجية الاستقرار تفسر ما نسبته (1.9٪) من التباين الحاصل في تحسين النوعية، وأن (99.1 ٪) تعود إلى متغيرات أخرى. ونظراً لأن قيمة (F= 2.533,P> .05) وهذه النتيجة غير دالة إحصائيا. وفي الخطوة الثانية تم إدخال متغير الموارد البشرية حيث يتضح أن هذا المتغير قد فسر ما نسبته (ΔR = .417) وهذه القيمة تفسر ما نسبته (41.7٪) من التباين الحاصل في زيادة الابتكارية وهذه القيمة دالة إحصائيا (ΔF = 15.046 , P<.05) . وفي الخطوة الثالثة تم إدخال التفاعل بين إستراتيجية الاستقرار وإستراتيجية الموارد البشرية وهذه تفسر(ΔR = 0.104) وهي قيمة دالة إحصائيا حيث (ΔF =4.379, P<.05) . وعليه نرفض الفرضية العدمية " لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) للتكامل ما بين إستراتيجية المنظمة (الاستقرار) وإستراتيجية إدارة الموارد البشرية (الاستقطاب، والاختيار والتعيين، والتدريب

والتطوير، وتخطيط المسار الوظيفي، والتعويضات والمكافآت) في زيادة الابتكارية" ونقبل الفرضية البديلة " يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) للتكامل ما بين إستراتيجية المنظمة (الاستقرار) وإستراتيجية إدارة الموارد البشرية (الاستقطاب، والاختيار والتعيين، والتدريب والتطوير، وتخطيط المسار الوظيفي، والتعويضات والمكافآت) في زيادة الابتكارية ". ولا تتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من (Seyedjavadin & Zadeh, 2013) و (Kumari, et al, 2011)، وهذه النتيجة يعزيها الباحثون إلى أن الشركات في قطاع الاتصالات الأردنية عندما تكون إستراتيجيتها الاستقرار وبتكامل هذه الإستراتيجية مع إستراتيجية الموارد البشرية من حيث الكوادر البشرية المؤهلة و الكفؤة والمدربة فان ذلك يعني أن الشركة قادرة على الابتكار والإبداع بشقيه الفني و الإداري وذلك من خلال المحافظة والتمسك بالموارد البشرية المؤهلة و الكفؤة والعمل على تدريبهم وتطويرهم وتمكينهم وتفويضهم حيث أن الموظف الكف والفاعل الذي يملك الصلاحيات وحرية التصرف هو قادر على الإبداع والابتكار لذلك ظهر أثر للتكامل بين إستراتيجية الاستقرار وإستراتيجية الموارد البشرية في زيادة الابتكارية .

الجدول رقم (7)

نتائج تحليل الانحدار الهرمي (Hierarchical Regression) لأثر التكامل بين إستراتيجية المنظمة (الاستقرار) وإستراتيجية الموارد البشرية في زيادة الابتكارية

المتغير	Beta	T	Beta	T	Beta	T
الخطوة 1 الاستقرار	0.139	1.592				
الخطوة 2 النمو والموارد البشرية			.038	.529		
الاستقرار			.255*	3.038*		
الاستقطاب			.270*	2.997*		
			.311*			

الاختيار			.055	3.888*	
التدريب			.173*	.790	
التطوير			.158	2.042	
التخطيط				1.756	
التعويضات					
الخطوة 3 التفاعل					
الاستقرار					.321
الاستقطاب					1.583*
الاختيار					1.977*
التدريب					2.803*
التطوير					.167
التخطيط					.806
التعويضات					.748
الاستقرار *الاستقطاب					1.987*
الاستقرار *الاختيار					2.834*
الاستقرار *التدريب					4.846*
الاستقرار *التطوير					.268
الاستقرار *التخطيط					1.034
الاستقرار*التعويضات					.796
R^2	.019		.436		.541
F	2.533		13.497*		10.496*
R^2 Change	.019		.417		.104
F Change	2.533		15.046*		4.379*
Sig	.114		.000		.001

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1. عدم وجود أثر للتكامل بين إستراتيجية الاستقرار وإستراتيجية الموارد البشرية في تحقيق الميزة التنافسية، وهذه النتيجة يعزيها الباحثون إلى أن الشركات في قطاع الاتصالات الأردنية عندما تكون إستراتيجيتها الاستقرار فإنها تحافظ على الوضع القائم ولن تخاطر بتقديم خدمات أو سلع لا تعرف العائد منها.
2. عدم وجود أثر للتكامل بين إستراتيجية الاستقرار وإستراتيجية الموارد البشرية في تخفيض التكلفة، وهذه النتيجة يعزيها الباحثون إلى أن الشركات في قطاع الاتصالات الأردنية ليس هدفها تخفيض التكاليف لان الشركة تريد المحافظة على وضعها الراهن واستمرارية تقديم الخدمات للزبائن بنفس الجودة والنوعية لتضمن ولاء الزبائن للخدمات المقدمة لهم من قبل الشركة.
3. وجود أثر للتكامل بين إستراتيجية الاستقرار وإستراتيجية الموارد البشرية في تحسين النوعية وهذه النتيجة يعزيها الباحثون إلى أن الشركات في قطاع الاتصالات الأردنية عندما تكون إستراتيجيتها الاستقرار فإنها تقوم بتحسين الخدمات المقدمة للزبائن لتضمن ولاء الزبائن للخدمات المقدمة لهم من قبل الشركة وهروبا من شبح الهبوط والتراجع وللمحافظة على حصتها السوقية
4. وجود أثر للتكامل بين إستراتيجية الاستقرار وإستراتيجية الموارد البشرية في زيادة المرونة وهذه النتيجة يعزيها الباحثون إلى أن الشركات قادرة على الاستجابة السريعة للتغير في طلبات الزبون من حيث السرعة في التسليم من خلال تقليص الوقت لاستلام الخدمات التي تقدمها الشركات في قطاع الاتصالات وذلك من خلال التركيز على تدريب وتطوير الموارد البشرية لتتمكن من امتلاك المهارات

اللازمة للقدرة على التكيف مع نوعية الزبائن والاستجابة السريعة لتقديم الخدمة الأفضل لهم

5. وجود أثر للتكامل بين إستراتيجية الاستقرار وإستراتيجية الموارد البشرية في زيادة الابتكارية، وهذه النتيجة يعزيها الباحثون إلى أن الشركات في قطاع الاتصالات الأردنية قادرة على الابتكار والإبداع بشقيه الفني و الإداري وذلك من خلال المحافظة والتمسك بالموارد البشرية المؤهلة و الكفؤة والعمل على تدريبهم وتطويرهم وتمكينهم وتفويضهم حيث أن الموظف الكفوء والفاعل الذي يملك الصلاحيات وحرية التصرف هو قادر على الإبداع والابتكار.

التوصيات:

1. اختيار المنظمة لموظفيها من الأفراد على أساس قربهم من موقعها الجغرافي وذلك من اجل تخفيض الكلف.
2. يجب أن تعمل المنظمة جاهدة لكي تتمتع بميزة انخفاض كلف العمل المباشرة من مصادرها والتي تؤثر في العملية الإنتاجية.
3. على المنظمات أن تعزز من دور مدير الموارد البشرية وأن تجعل منه عضوا رئيسيا في صياغة وتكوين إستراتيجية المنظمة الكلية.
4. على المنظمات أن تطبق مفهوم التكامل ما بين إستراتيجية الاستقرار وإستراتيجية الموارد البشرية وذلك من أجل تحقيق المزايا التنافسية.
5. إجراء دراسات أخرى على مفهوم التكامل ما بين إستراتيجية الاستقرار وإستراتيجية الموارد البشرية وأثره في تحقيق الميزة التنافسية.
6. إجراء دراسات أخرى على مفهوم التكامل ما بين إستراتيجية الاستقرار واستراتيجيات الوظائف في المنظمات وأثر ذلك في تحقيق الميزة التنافسية.

المراجع:

- إدريس، وائل محمد والغالبي، طاهر محسن (2016). الإدارة الإستراتيجية المفاهيم والعمليات. الأردن، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- إدريس، ثابت عبد الرحمن والمرسي، جمال الدين محمد (2006). الإدارة الإستراتيجية مفاهيم ونماذج تطبيقية.مصر، الإسكندرية: الدار الجامعية.
- الحدراوي، حامد كريم (2015). تدريب الموارد البشرية كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية المستدامة: دراسة ميدانية في مديرية طرق وجسور محافظة واسط،، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، 9 (33) 242-222.
- الدوري، زكريا مطلك (2005). الإدارة الإستراتيجية مفاهيم وعمليات وحالات دراسية (الطبعة العربية). الأردن، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- السالم، مؤيد سعيد (2009)، إدارة الموارد البشرية مدخل استراتيجي تكاملي (ط1). عمان، الأردن، مكتبة الجامعة ، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، ودار إثراء للنشر والتوزيع.
- الشوابكة، زياد علي (2014). الأثر التفاعلي بين إستراتيجية النمو للمنظمة وإستراتيجية الموارد البشرية ودوره في تحقيق الميزة التنافسية: دراسة على قطاع الاتصالات الأردنية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية، عمان، الأردن. متاحة في قاعدة بيانات المنهل.
- عقيلي، عمر وصفي (2005). إدارة الموارد البشرية المعاصرة بعد استراتيجي (ط1). الأردن، د عمان: دار وائل للنشر.
- فوطة، سحر محمد محمود (2008. أثر التوافق بين التخطيط الاستراتيجي والتخطيط للموارد البشرية على أداء الشركات المساهمة العامة في الأردن. أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

- المبيضين، هشام عثمان (2015). نظم المعلومات الإستراتيجية وأثرها في تحقيق الميزة التنافسية في شركة البوتاس العربية في المملكة الأردنية الهاشمية. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الأردن، 11(2)، 481 – 508.
- المصري، نضال حمدان وعابدين، ابراهيم (2017). دور الإبداع الإداري في تحقيق الميزة التنافسية :دراسة ميدانية على الشركات الصناعية في قطاع غزة. المجلة العربية للإدارة، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 37 (3)، 97- 117
- المرسي، جمال الدين محمد (2006). الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية المدخل لتحقيق ميزة تنافسية لمنظمة القرن الحادي والعشرين. الإبراهيمية، مصر، الدار الجامعية.
- المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية (2015). تعريف الميزة التنافسية.
- https://hrdiscussion.com/hr105011.html . 4/ 3/ 2018 الساعة 1.15
- موندي، ر. واين (2015). إدارة الموارد البشرية (ترجمة: لبنان ناشرون. لبنان، بيروت.
- النشمي، مراد محمد، وعبده محمد المليك (2015). الميزة التنافسية وعلاقتها برضا العملاء في المصارف الإسلامية في اليمن. مجلة الدراسات الاجتماعية، اليمن 1، 115-168.
- Avison, David & Jones, Jill & Powel, Philip & Wilson, David (2004). Using and validating the strategic alignment model. Journal of strategic information system, 13(3), 223- 246. Available at: Sciencedirct. Com, cited on 1/7/2007
- Certo, Samule c & Peter, J, Paul (1995). The strategic management process, (3rd ed). R.D, Irwin, Inc, .
- Dessler, Gary (2010). Human resource management. (12th ed). U.S.A, Upper Saddle River, New Jersey, prentice hall, Pearson education, inc.
- Evans, James R (1993). Applied management: concept and cases. New jersey, prentice hall inc.
- Gautam, Dhruba Kumar& Ghimire, Sunita Bhandari (2017). Psychological empowerment of employees for competitive advantages: An empirical study of Nepalese service sector. International Journal of Law and Management, 59(4), 466-488, https://doi.org/10.1108/IJLMA-03-2016-0035 Permanent link to this document: https://doi.org/10.1108/IJLMA-03-2016-0035

- Kim, Kyung Hoom & Byung, Joo Jeon & Jung, Hong Seob & lu, Wei & Jones Joseph (2011). Effective employment brand equity through sustainable competitive advantage, marketing strategy and corporate image. Journal of Business Research, 64(11), 1207-1211, www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0148296311002116.
- Khatri, Naresh (2000). Managing Human Resource for Competitive Advantage: A Studu of Companies in Singapore. International Journal of Human Resource Management , 11(2), 336-365. Available at EBSCO.
- Kotler, Philip (2000). Marketing Management. Prentice- hall, Inc, New Jersey
- Krajewski , L.I & Ritzman, L.P (1996). Operations management: strategy and analysis (4th ed). adsison –wesley co, Inc , USA.
- Kumari, Sunil & Bamel, Nisha & Kumar, Umesh (2011)**.** Links Between Business Strategy and Human Resource Management Strategy in Select Indian Banks: An Empirical Study". IUP Journal of Business Strategy**,** 8(3), 24-41. Ebesco
- Macmillan, hugh & Tampo, mahen (2000). Strategic management. Oxford university press**.**
- Noe, Raymond A & Hollenback, John R & Gerhart, Barry & Wright, Patrick M. (2010). Human resource Management Gaining A Competitive Advantage (7th ed). McGraw-Hill, Irwin, USA.
- Porter, M.E (1996). What is Strategy. Harvard business Review.
- Porter, Michael. E (1985). Competitive Advantage: Creating and Sustaining superior Performance. New York, Free Press.
- Porter, Michael. E (1990). The Competitive Advantage of Nations, States and Regions. New York, The Free Press.
- Rajuli, Khaddraa & Cheing, Alex & Adruce, Shahren Ahmed Zaidi & Ting, Hiram & Usop, Hasbee Haji & Memon, Mumtaz Ali (2017). Knowledge Sharing Traits and Competitive Advantage: A Qualitative Inquiry. e-Journal of Social & Behavioural Research in Business Vol, 8, NO.2. PP. 29-44. http://www.ejsbrb.org, ebesco
- Seyedjavadin, seyed reza & zadeh, mashallah hossien (2009). HR strategy and its alignment with organizational strategy and human capabilities. www.ijms.ir/pg/02/ijms0201.pdf يوم 21/ 9/ 2013 الساعة 5.56 مساءا

- Suhong, Li & Ragu-Nathan, Bhanu & Ragu-Nathan T.S. & Rao, S. Subba (2006). The impact of supply chain management practices on competitive advantage and organizational performance. **Omega** The international journal of management science**, 34(2**),107-124, Available in science direct
- Torrington, Derek & Hall, Laura & Taylor, Stephen (2008). Human resource Management (7th ed). Harlow: Prentic Hall Financial Times.
- Toe, Stephen T.T (2002). Effectiveness of a Corporate HR Department in an Australian Public sector Entity during Commercialization and corporatization. International Journal of Human Resource management , 13,(1), 89- 105. available at EBSCO.
- Wheelen, Thomas. L and Hunger, J. David (2010). Strategic Management (12th ed). Addison Wesley Co, New York.

مدى التزام شركات التأمين المساهمة العامة الأردنية بمعيار المحاسبة الدولي (39)
الأدوات المالية: الاعتراف و القياس

د. رأفت سلامة سلامة

dr_rafats@yahoo.com
(كلية الأعمال)

(جامعة البلقاء التطبيقية)

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى التزام شركات التامين المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي (39) الخاص بالاعتراف والقياس، والتعرف على أهم الصعوبات التي تقف حائلا أمام الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي (39) من وجهة نظر المديرين الماليين ورؤساء أقسام المحاسبة العاملين في شركات التأمين. ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتطوير استبانة تم توزيعها على افراد مجتمع الدراسة بواقع استبانتين لكل شركة ، وبلغ عدد شركات التأمين المدرجة في بورصة عمان (23) شركة ، حيث تم توزيع (46) استبانة ؛ تم تحصيلها بالكامل.

وبتحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها ؛ فقد تم التوصل إلى النتائج التى اظهرت التزام من قبل شركات التأمين المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي (39)،وبدرجة هامة احصائيا مع وجود فروقات بخصوص بعض المتطلبات، وذلك على الرغم من وجود معوقات تحد من تطبيق معيار المحاسبة الدولي (39)، وعلى ضوء النتائج اظهرت الدراسة عددا من الاستنتاجات والتوصيات المناسبة.

Abstract

This study aim to measure the compliance of the Jordanian Insurance Companies with the requirements of International Accounting Standard, IAS (39), (recognition and measurement) , Moreover it is attempt to identify the obstacles to comply with IAS (39) from the perspective of financial managers and heads of accounting departments stuff in Insurance Companies, to achieve the goals of the study the Scoular designed and developed a questionnaire for this purpose which were distributed to the individuals of the study community, providing two questionnaire for each company, and the estimated number of companies in Amman stock exchange where (23) companies. At the same time (46) questionnaires were distributed and completely collected.

The analytical study of the data and examining the hypotheses resulted in concluding the results which shows the compliance of insurance companies with reference to IAS (39) at statistically significant level with some differences on some requirement. In addition the study showed that there are many obstacles abstracting the implantations of IAS (39).as a result of the study it shows some of conclusion and recommendations.

1. المقدمـة:

يعتبر المعيار المحاسبي الدول رقم (39) "الاعتراف والقياس" نقطة تحول في الفكر المحاسبي، فهو المعيار الدولي الأول الذي قام باستخدام القيمة العادلة بشكل مكثف لقياس الموجودات و المطلوبات المالية، وهو المعيار الدولي الشامل للأدوات المالية، واستنادا لهذا المعيار فإن كافة الموجودات المالية يجب أن يعترف بها ويعاد قياسها بالقيمة العادلة بإستثناء بعض الموجودات التي لا تتوفر قيمة عادلة لها، كما أن التغير في القيمة العادلة لهذه الموجودات يتم الاعتراف بها في قائمة الدخل أو ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى في حقوق الملكية في حالة الموجودات المالية المتوفرة للبيع .

فالقياس المحاسبي للكثير من بنود الموجودات والمطلوبات بات بالقيمة العادلة، وأصبحت البيانات التي يتم الافصاح عنها والمرفقة بالميزانية أكثر تحديدا وشمولية؛ إلا أن تطبيق هذا المعيار ليس سهلا، حيث أشارت العديد من الدراسات إلى وجود مشاكل في محاسبة الأدوات المالية حول العالم (Chalmers, 2001; Chalmers & Godfrey, 200; Blankley, Lamb, & Schroeder, 2000)، كذلك ينظرإلى معيار المحاسبة الدولي (39) على أنه من المعايير المعقدة الذي يحتاج إلى صعوبة في التطبيق (Street, 2003; Jermakowicz , 2004; Sucher & Jindrichovska, 2004; Larson & Stree, 2004) .

إن التغير المادي في أساليب الاعتراف و القياس له أثر فعال على نتائج الأعمال، لذلك تمحورت مشكلة الدراسة حول التعرف على مدى التزام شركات التأمين المدرجة في بورصة عمان بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (39)، ومعرفة الصعوبات والمشاكل التي تحول دون تطبيقه.

2. مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1- هل تلتزم شركات التأمين المساهمة العامة الأردنية بتطبيق الاعتراف والقياس وفقا لمتطلبات معيارالمحاسبة الدولي (39).

2- ما مدى التزام شركات التأمين المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الإفصاح وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي (39).

3- هل هناك معوقات تقف حائلا دون التزام شركات التأمين المساهمة العامة الأردنية بتطبيق معيار المحاسبة رقم (39).

3. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من كونها تعالج موضوعا حيويا يتمتع بأهمية ملحوظة، وهوالتعرف على واقع الإلتزام في تطبيق معيار المحاسبة الدولي (39) في شركات التأمين المدرجة في بورصة عمان، وذلك نظرا لتوجة الفكر المحاسبي العالمي الجديد لاعتماد القيمة العادلة كأساس لعملية القياس المحاسبي، بدلا من التكلفة التاريخية التي كانت راسخة منذ زمن بعيد كأساس للقياس المحاسبي، حيث إن الهدف بعيد المدى هو تقييم كافة الموجودات و المطلوبات بالقيمة العادلة.

كذلك فإن هذه الدراسة تتمتع بأهمية، لاستخدام القياس بالقيمة العادلة من آثار مباشرة وغير مباشرة على نتائج أعمال الشركات والمراكز المالية لها ومن ثم استمراريتها؛ الأمر الذي قد يؤثر على اتخاذ القرارات الاقتصادية وخاصة الاستثمار والتمويل منها. حيث يعتقد أن تحسن آداء بعض الشركات الأردنية يعزى إلى التحول في القياس من التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة وخاصة الأوراق المالية.

بالإضافة لما تقدم فإن هذه الدراسة تعالج موضوعا من شأنه أن يفتح المجال أمام دراسات مستقبلية في ميدان المحاسبة، والإدارة المالية ، ومساهمتها في تشخيص واقع تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39)، والتعرف على الأسباب التى تحول دون تطبيق المعيار بشكله المثالي.

4. أهداف الدراسة:

تهدف هذة الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- قياس مدى التزام شركات التأمين المساهمة العامة الأردنية بالاعتراف والقياس عن العمليات وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)، من وجهة نظر المديرين الماليين ورؤساء أقسام المحاسبة العاملين فيها.

2- تحديد مدى التزام شركات التأمين المساهمة العامة الأردنية بالإفصاح وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي (39).

3- التعرف على العوامل التي تحد من تطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي (39)، من وجهة نظرالمديرين الماليين ورؤساء أقسام المحاسبة العاملين في شركات التامين المساهمة العامة الأردنية.

5. الدراسات السابقة:

5-1 الدراسات العربية:

هنالك العديد من الدراسات التي تناولت جوانب مختلفة حول استخدام القيمة العادلة لقياس الموجودات والمطلوبات المالية والمشاكل التي تواجه تطبيق مفهوم القيمة العادلة، ومن أهم هذه الدراسات :

دراسة (عرنوق، غازي وحمادة، رشا،2014) بعنوان: **(أثر التحول إلى تطبيق المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم (9) في قياس الأدوات المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأدوات المالية).**

أظهرت الدراسه أن التحول من معيار المحاسبة الدولي (39) إلى تطبيق معيار (9) التصنيف والقياس من قبل المصارف التقليدية في سوق دمشق سيؤثر جوهريا في قيمة الأدوات المالية المتاحة للبيع بسبب إعادة تصنيفها تحت الاستثمارات المحتفظ بها للمتاجرة أو المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق إن كانت أدوات دين.

دراسة (سليمة، طايبية، 2014) بعنوان: **(دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارت وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية)**، دراسة حالة (الشركات الجزائرية للتامين).

وأظهرت الدراسة ضعف قدرة شركات التامين في الجزائر على قياس جميع الأدوات المالية بالقيمة العادلة ومعالجة فروق إعادة التقييم وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39).

دراسة (فلوح، وحسن، 2011) بعنوان:**(محاسبه القيمة العادلة في شركات التامين- دراسة تطبيقية).**

هدفت الدراسة إلى مدى تطبيق القيمة العادلة لأصول شركات التامين السورية والتزاماتها، وتحديد المعوقات والصعوبات التي تحد من تطبيق القيمة العادلة.

وخلصت الدراسة إلى أن القليل من شركات التأمين السورية قيمت بعض الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة، وبما يتعلق بأصول وخصوم عقود التأمين، وبتقيم غير كاف، وأرجعت السبب إلى ضعف نشاط سوق الاوراق المالية السورية وضعف خبرة شركات التأمين السورية وكوادرها. بتطبيق معايير المحاسبة الدولية التي تتضمن القيمة العادلة .

دراسة (الكبيسي، وزلموط، 2009) بعنوان: **(مدى ملائمة بيانات القوائم المالية للمصارف الأردنية لمتطلبات معيار المحاسبة الدولية(39) من وجهة نظر المحاسب ومدقق الحسابات).**

أظهرت الدراسة أن المصارف الأردنية تلتزم بغالبية متطلبات هذا المعيار مع وجود فروقات بخصوص بعض المتطلبات، مثال ذلك: القيمة العادلة للمشتقات المالية غير ملائمة وخصوصا في الأسواق غير النشطة؛ لأنها تعكس قيم غير متوفرة، كما أظهرت الدراسه تطورا فيما يتعلق بالإفصاح عن الأدوات في القوائم الماليه وتسجيل ارباح المشتقات والمحاسبه عنها، وتسجيل التدفق النقدي عن أرباح الأدوات المالية من قبل المصارف الأردنية مقارنة بالفترات التي سبقت إلزامها بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي(39).

دراسة (الحلو، عدلي، 2009) بعنوان: **(مدى التزام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) "الأعتراف والقياس"**

هدفت الدراسة الى قياس وتحليل مدى التزام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) "الأعتراف والقياس" واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة ان الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تلتزم بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (39)، من وجهة نظر الادارات المالية للشركات، على الرغم من وجود معوقات تحد من تطبيق المعيار، والتى تتمثل في عدم وجود دورات تدريبية و وضوح الدور الذي تقوم به الجمعيات والهيئات المهنية للاشراف على تطبيق المعيار.

كما اوصت الدراسة على ضرورة قيام جمعية المحاسبين والمدققين الفلسطينية بتفعيل المهارات والخبرات المحاسبية عن طريق ورش العمل والدورات التدريبية.

دراسة (صيام،وسريع،2007) بعنوان: **(مدى إلتزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بتطبيق قواعد معيار المحاسبة الدولي (16) الخاص بالاصول الثابتة).**

أظهرت الدراسة أن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية تلتزم بدرجة كبيرة بقواعد معيار المحاسبة الدولي(16) رغم وجود تفاوت في درجة الالتزام بالبنود الواردة في معيار(16)

كما توصلت الدراسة إلى ضعف في إلتزام الشركات الصناعية الأردنية بقواعد تسجيل عمليات التصنيع الداخلي للأصول الثابتة.

وفي دراسة حول وجود استراتيجية لدى الشركات المساهمة العامة الأردنية عند تصنيف الأوراق المالية إلى استثمارات متاحة للبيع أو استثمارات للمتاجرة وفقا لمعيار المحاسبة الدولي (39).

فقد أظهرت دراسة (القشي وقراقيش، 2006) أن الجهة التي تتخذ القرارات في تصنيف الاستثمارات في الأوراق المالية إلى متاحة للبيع أو استثمارات للمتاجرة هي غالبا الإدارة العليا للشركات، كما بينت الدراسة أن غالبية الشركات لديها استراتيجية محددة عند اتخاذ قرارات تصنيف الاستثمارات في الأوراق المالية ضمن الفئة المعدة للبيع، أو ضمن الفئة المعدة للمتاجرة، بينما تبين ان بعض الشركات المساهمة لا تملك استراتيجية واضحة بخصوص آلية تصنيف الاستثمارات في الأوراق المالية.

2-5 الدراسات الاجنبية:

دراسة (Christensen & Nikolaev , 2013) بعنوان:

"Does Fair Value Accounting for None-Financial Assets pass the Market Tests?"

توصلت الدراسة الى أن تطبيق القيمة العادلة على الأصول غير المالية تكون أقل كفاءة لمتخذي القرارات إذا ما قورنت بالتكلفة التاريخية، وأن معايير الإبلاغ المالي (IFRS) اتاحت للشركات المجال للاختيار بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة بالنسبة للأصول غير المالية، مع الالتزام بالثبات عن الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة.

دراسة (linde & Pederson , 2011) بعنوان:

"A comparative Analysis Between (IAS 39) & (IFRS9)"

أظهرت الدراسة أنه على الرغم من التقارب بين متطلبات معايير المحاسبة المتعارف عليها في المملكة المتحدة، ومتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، فإن التحول إلى المعايير الدولية قد نتجت عنه تغيرات في بعض النسب المالية للشركات المدرجة؛ مثل نسب الربحية وفي المقابل كان هنالك تغيرا طفيفا في نسبة السعر إلى الفائدة (P/E)، ويرجع ذلك إلى زيادة الدخل الشامل للشركات بعد تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

وفي محاولة للتعرف على وجهات نظر المؤسسات المالية في كل من أستراليا و سنغافورة، حول قياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة، والأعتراف بالإيرادات والنفقات المترتبة على تطبيقها في قائمة الدخل، ومعرفة آراء هذه المؤسسات فيما يتعلق بمدى ملائمة المعلومات التي يقدمها استخدام القيمة العادلة، وفيما إذا كانت هناك إمكانية المقارنة بين القوائم المالية لهذة المؤسسات عندما يصبح تطبيق القيمة العادلة بالنسبة لها أمرا ممكنا؛ فقد توصلت دراسة (Tan et al k 2004) إلى أن هناك حيادية في دعم تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جميع الأدوات المالية، إلا أن البنوك الأسترالية أظهرت معارضة أكبر في تطبيق القيمة العادلة مقارنة بسنغافورة بينما الاتحادات الائتمانية في أستراليا هي أكثر إيمانا منها في سنغافورة بالنسبة لاستخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي. كما أظهرت الدراسة الخصائص النوعية للقيمة العادلة، حيث وجد أن هناك اتفاقا عاما بأن محاسبة القيمة العادلة تحسن من ملائمة المعلومات التى تقدمها، إلا أن المؤسسات المالية في سنغافورة كان لها راي أقوى فيما يتعلق بملائمة محاسبة القيمة العادلة، كما أنها تشجع على إجراء المقارنة ما بين قوائم الدخل للمؤسسات المالية.

في دراسة نظرية حول مزايا قياس المشتقات المالية بالقيمة العادلة أوضح (Nauroth, 2003) أن هناك بعض المشاكل المتعلقة بقياس المشتقات المالية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي(39)، وقد توصلت إلى أن استخدام القيمة العادلة للمشتقات المالية غير ملائمة في الأسواق غير النشطة، وبينت بالتالي الطرق البديلة لقياس الأدوات المالية في حال عدم وجود قيمة عادلة لإحدى الأدوات المالية؛

حيث بين الباحث أن النموذج المقترح الذي يفترض استخدام السوق النشطة في تحديد القيمة العادلة للمشتقات المالية في السوق غير نشطة ينتج عنهما أن القيمة العادلة للمشتقات المالية هي قيمة المشتقات المالية في سوق مالي وهمي لذلك فإن القيمة السوقية لحقوق الملكية في تاريخ الميزانية لا يعكس قيمة المنشأة.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة

اجريت هذه الدراسة في البيئة الاردنية، وطبقت على جزء متخصص من القطاع الخدمي المتعلق بشركات التامين الاردنية بشكل خاص ومدى التزامها في تطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي (39) ، "الاعتراف والقياس"، الامر الذي يجعل النتائج التي تسفر عنها الدراسة اكثر قابلية للتعميم والاعتماد عليها لتجانس مجتمع الدراسة، في حين ان الدراسات الاخرى تحدثت عن مدى تطبيق بعض متطلبات معيارالمحاسبة الدولي رقم (39) كمتطلب القيمه العادلة، وفي قطاعات صناعية اخرى.

6. فرضيات الدراسة

للأجابة عن التساؤلات التي تم طرحها في مشكلة الدراسة، فيمكن صياغة الفرضيات الرئيسية على النحو التالي.

الفرضية الأولى: لا تلتزم شركات التأمين المساهمة العامة الأردنية بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي(39)، الخاص بالاعتراف والقياس.

ويتفرع من هذه الفرضية الرئيسيه فرضيتان فرعيتان:

- لا تلتزم شركات التأمين المساهمة العامة الأردنية بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي (39)، الخاص بالاعتراف.
- لا تلتزم شركات التأمين المساهمة العامة الأردنية بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي(39)، الخاص بالقياس.

الفرضية الثانية: لا تلتزم شركات التامين المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الإفصاح وفقا لمعيار المحاسبة الدولي(٣٩)، الخاص بالاعتراف والقياس للأدوات المالية .

الفرضية الثالثة: لا توجد معوقات تحد من التزام شركات التامين المساهمة العامة الأردنية بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي(39) الخاص بالاعتراف والقياس .

7. منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، لتحقيق أهداف الدراسة، كما اعتمدت الدراسة على جمع البيانات من مصادر ثانوية التي اشتملت على مسح مكتبي للدراسات السابقة، والأطر النظرية ذات الصلة بموضوع البحث، ومصادر أولية شملت تصميم استبانة وتطويرها التي تحتوي على مجموعه من الأسئله بهدف جمع المعلومات التي تؤيد فرضيات الدراسة أو تنفيها.

8 - مجتمع وعينة الدراسة:

بالرجوع إلى دليل الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان للعام (2016) فقد تبين أن عدد شركات التأمين المدرجة في البورصة هو(23) شركة، ونظرا لصغر مجتمع الدراسة، فإن عينة الدراسة ستكون من المديرين الماليين، ورؤساء اقسام المحاسبة العاملين لدى شركات التأمين ، فقد تم توزيع (46) استبانة، بواقع استبانتين لكل شركة، وبلغت نسبة المستجيبين من المديرين الماليين ورؤساء قسم المحاسبة 100%، كما هو مبين في جدول رقم (1):

الجدول (1): الإستبانات الموزعة لعينة الدراسة

العينة	الأستبانات الموزعة	الاستبانات غير قابلة للتحليل	نسبة االمستجيبين
المديرون الماليون	23	0	%50
رؤساء الأقسام	23	0	%50
المجموع	46	0	%100

9- اداة الدراسة:

تم الاستعانة بالدراسات السابقة، من أجل تصميم الاستبانة وتطويرها، حيث تم تقسيم الاستبانة قسمين:

القسم الاول: يتناول البيانات الشخصية للمديرين الماليين ورؤساء قسم المحاسبة العاملين في شركات التأمين المساهمة العامة الأردنية، ويتكون من(5) فقرات.

القسم الثاني: يتناول مدى التزام شركات التأمين المساهمة العامة الأردنية بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي(39)، حيث ينقسم الى ثلاثة محاور:

المحور الاول: يناقش الاعتراف والقياس في شركات التأمين المساهمة العامة الأردنية وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي(39)، ويتكون من(28) فقرة، حيث تم تقسيمه إلى فئتين كما يلي:

- متطلبات الاعتراف للأدوات المالية، ويتكون من (9) فقرات.
- متطلبات قياس الأدوات المالية، ويتكون من (19) فقرة .

المحور الثاني : يناقش التزام شركات التامين المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الإفصاح وفقا لمعيار المحاسبة الدولي(39)، ويتكون من (10) فقرات .

المحور الثالث: يتناول صعوبات تطبيق شركات التأمين المساهمة العامة الأردنية لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي(39)، ويتكون من (7) فقرات.

وقد تم إلاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي، للإجابة عن الفقرات حسب ما هو موضح في الجدول رقم (2) :

جدول رقم (2)

مقياس ليكرت الخماسي

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غيرموافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

الإطـار النظـري

معيار المحاسبة الدولي رقم (39):

تم إصدار معيار المحاسبة الدولي رقم (39) الخاص بالأدوات المالية: الاعتراف والقياس في عام (1999)على أن يتم البدء بتطبيقه اعتبارا من (2001/1/1). ويعتبر المعيار(39) أول معيار شامل تصدره لجنة معايير المحاسبة الدولية حول الأدوات المالية بالرغم من أنه تم تناول بعض الموضوعات ضمن نطاق هذا المعيار في معاييرأخرى، حيث إن معيارالمحاسبة الدولي رقم (32) يتناول الأدوات المالية: العرض بينما نجد أن معيار الإبلاغ المالي رقم(7) يتناول الأدوات المالية: الإفصاح.

هدف المعيار

يهدف المعيار (39) الى تحديد قواعد للاعتراف و القياس للاصول و المطلوبات المالية، و للعقود المتعلقه بشراء و بيع اصول أو بنود غير مالية و كيفية تصنيفها، و متى يتم إلغاء الاعتراف بها، والمعالجه المحاسبية لانخفاض القيمة ومحاسبة التحوط. (ابو نصار وحميدات ،2016 :564).

متطلبات معيار المحاسبة الدولي (39) الرئيسة :

أ- الاعتراف بالأدوات المالية:

فيما يتعلق بالاعتراف المبدئي فقد نص المعيار على ما يلي :

1. يتم الاعتراف بالاصول المالية أو المطلوبات المالية في الميزانية عندما تصبح المنشاه طرفا في اشتراطات تعاقدية لأداه مالية معينة من أجل شراء أو بيع اصول مالية.
2. يتم إلغاء الاعتراف بالأصول المالية أو جزء منها عندما تفقد المنشاه السيطرة على الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من تلك الأصول أوعند التنازل عنه من خلال البيع.
3. عند إلغاء الاعتراف بأصل مالي فإنه يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية المسجلة والمقابل المستلم في قائمة الدخل، وكذلك يعترف برصيد أي متراكم من أرباح أو خسائر واردة ضمن حقوق الملكية الناجم عن إعادة التقييم للأصول المالية في فترات سابقة ضمن قائمة الدخل.
4. يتم إلغاء الالتزامات النقدية عندما يتم سدادها أو إلغاؤها أو التنازل عنها، و تعالج عملية تبادل أدوات الدين بين مقرض و مقترض في ظل شروط مختلفة بشكل جوهري كإلغاء المطلوب المالي

الأساسي أي (قبل التبادل) وفي نفس الوقت يتم الاعتراف بمطلوب مالي جديد وبأي فروقات ناجمه عن عمليه التبادل كربح أو خساره في قائمه الدخل.

وبخصوص تصنيف الأصول المالية فإن معيار المحاسبة الدولي(39) يتطلب من المنشأة تصنيف الأصول المالية ضمن أي من الفئات الأربعه التالية، وذلك لأغراض القياس اللاحق لهذه الأصول عند إعداد القوائم المالية و بعد الاعتراف المبدئي بتلك الأصول.

أ. أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر(قائمه الدخل)، حيث قسمت إلى فئتيين فرعيتين هما: المخصصة والأصول المحتفظ بها للمتاجرة.

ب. أصول مالية معده للبيع: وهي تلك الموجودات المالية التي هي ليست من ضمن القروض،الذمم المدينه، الأستثمارات المحتفظ بها حتى الإستحقاق، والأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر.

ج. استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق: وهي موجودات مالية غير مشتقه ذات مدفوعات محدده أو قابله للتحديد، و لها موعد استحقاق ثابت و للمشروع نية و قدرة على الاحتفاظ بها حتى الإستحقاق.

د. القروض و الذمم المدينة: وهي الأصول المالية غير المشتقه و المحددة قيمه سدادها بشكل مسبق و بمقدار ثابت التي تنشئها المنشاة أو تحصل عليها و هي غير مدرجة في سوق نشطة و غير مخصصة للمتاجرة بها.

ب- قياس الادوات المالية :

بناءً على ما يتعلق بالقياس المبدئي للأصول و الالتزامات المالية فقد نص المعيار على ما يلي:

1. قياس الأصول والمطلوبات المالية عند الاعتراف الأولي بها بالقيمة العادلة لها مضافا اليها تكاليف الشراء أو إصدار الأصل أو المطلوب المالي بإستثناء الأصول والمطلوبات المالية المصنفة لتقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح و الخسارة، فيتم قياسها بمقدار ثمن الشراء.

القياس اللاحق للأصول المالية :

يتم إعادة قياس تلك الأصول بتاريخ إعداد القوائم المالية بما فيها المشتقات المالية بالقيمة العادلة ،أو بالتكلفه وفق نوعها كما يلي:

أ. الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل (الأرباح و الخسائر) التي يتم تقيمها عند إعداد القوائم الماليه أي (في تاريخ لاحق) للاقتناء، بالقيمه العادله مع الاعتراف بفروقات التغير في القيمة العادلة من بيان الدخل.

ب. الأصول المالية المعدة للبيع التي يتم إعاده قياسها عند إعداد القوائم المالية أو في أي تاريخ لاحق؛ للاعتراف المبدئي بالقيمة العادلة مع الاعتراف بفروقات التغير في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر و التي تظهر ضمن مكونات حقوق الملكية بالميزانية باستثناء الحاله التي تنخفض فيها قيمة ألاصل المالي انخفاضا مستمرا.

ج. الاصول المالية المحتفظ بها حتى الاستحقاق التي يتم إعاده قياسها عند إعداد القوائم الماليه، أو في أي تاريخ لاحق للاعتراف المبدئي بالتكلفة المطفاة باستخدام طريقه الفائدة الفعالة.

د. القروض و الذمم المدينه التي يتم إعاده قياسها عند إعداد القوائم المالية او في أي تاريخ لاحق للاعتراف المبدئي بالتكلفة المطفاة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.

القياس اللاحق للمطلوبات المالية :

تقاس الالتزامات المالية بالقيمة العادلة خلال الربح والخسارة بما فيها المشتقات التي تم اعتبارها على انها التزام بالقيمة العادلة. ما عدا مشتقات الالتزامات الضمنية، والتي ليس لها سعر سوقي موثوق به، ولا يمكن تحديد قيمتها العادلة، وفي هذة الحاله يتم قياس هذه المشتقات بالتكلفة (المجمع العربي للمحاسبين ،48.2003:).

وبهدف تحديد كيفية الاعتراف وقياس الاحق للمطلوبات في القوائم المالية يتم تصنيف المطلوبات المالية إلى فئتين كما يلي:

أ- مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر: وتقسم إلي مطلوبات مالية مخصصة بالقيمة العادلة ،ومطلوبات محتفظ بها للمتاجرة .

ب- المطلوبات المالية الأخرى المقاسة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة

فيما يتعلق بإعادة التصنيف فقد نص معيار المحاسبة الدولي (39) بعدم جواز إعادة تصنيف أي آداة مالية إلى فئة "الأدوات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر " بعد الاعتراف الاولي بها، أوإلى أي فئة أخرى .

وسمح المعيار بناءا على التعديل الذي تم في شهر تشرين أول 2008 التحويل من فئة "الأدوات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر" وفق شروط نص عليها المعيار(39).

تدني قيمة الأصول المالية وعدم تحصيلها :

فقد نص المعيار على وجوب تقييم ما إذا كان هنالك دليل موضوعي على انخفاض قيمة الاصل المالي أو مجموعة من الاصول المالية بتاريخ كل ميزانية عمومية لكل منشاة ، وتطبق متطلبات انخفاض القيمة على كل من الاستثمارات المالية المحتفظ بها لتاريخ الأستحقاق ، الأصول المالية المعدة للبيع ، الإستثمارات في أدوات حقوق الملكية (مثل الأسهم) التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بموثوقية، والقروض والذمم،ومن البنود التي لا تخضع لاختبار التدني في القيمة: الالتزامات المالية ، والأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر حيث يتم الإعتراف بأي انخفاض في قيمة هذه الأصول ضمن بيان الدخل.

كما يجب الاعتراف بخسارة انخفاض قيمة الأصل المالي في بيان الدخل، باعتبارها خسارة تدني في القيمة والتي يتم الاعتراف بها عند وجود دليل موضوعي على انخفاض القيمة.

المشتقات المالية :

هي أدوات مالية تنشأ من التعاقد مع الغير حيث تجعل حقا لطرف والتزاما على الطرف الآخر ، وتتغير قيمتها بالمؤشرات المالية المرتبطة بها مثل: التغيرات باسعار كل من الفائدة والصرف ومؤشر الائتمان .

المشتقات الضمنية

تعتبر بعض أنواع العقود أدوات متضمنة أو مشمولة في عقد لا يعتبر بحد ذاته أداة مالية ولكنها أعتبرت كذلك بسبب وجود أدوات مالية متضمنة فيها، حيث يمكن أن تكون خاصية واحدة أو أكثر متضمنة في قرض أو سند أو أسهم أو عقد شراء أو بيع، وعند وجود خاصية مشتقة مالية مدمجة في عقد غير مشتق، تسمى المشتقة باسم مشتقة ضمنية ويسمى العقد الذي يتضمنها بالعقد الأساسي.

محاسبه التحوط للأدوات المالية:

فقد بين المعيار المحاسبي رقم (39) أن التحوط هو وسيلة لإدارة المخاطر التي يتم من خلال استخدام مشتقة مالية واحدة أو أكثر ناتج عن التغيرات في التدفقات النقدية لأصل أو التزام مالي أو لأي عملية مستقبلية.

وعند المحاسبة عن التحوط فإنه يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية في أداة التحوط بنفس الفترة التي يتم الاعتراف بها في التغيرات في البند المتحوط له تحقيقاً لمبدأ المقابلة.

الافصاح عن الادوات المالية:

بموجب المعيار (39) فإنه يجب الافصاح عن :

1- أسس القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية والطرق والسياسيات المحاسبية الملائمة لتعزيز فهم القوائم المالية

2- الإفصاح عن كل نوع من انواع التحوط، (تحوط القيمة العادلة، والتدفقات المالية، وصافي الاستثمار في العمليات الأجنبية).

3- الإفصاح عن القيمة الدفترية لكل فئةمن فئات الأصول والمطلوبات المالية.

5- المطلوبات المالية المقاسة بالتكلفة المطفاة.

6- صافي المكاسب أو الخسائر الناجمة عن الأصول أو المطلوبات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر.

7- الإفصاح عن بنود الدخل، والمصروفات، والربح، والخسارة اما في صلب القوائم المالية او في قائمة الدخل.

أساليب تحليل البيانات:

لأغراض تحقيق أهداف الدراسة، واختبار فرضياتها فقد تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية :

- أساليب الإحصاء الوصفي، حيث تم إيجاد الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، ونسبة التأثير، للتعرف على خصائص المجيبين عن الاستبانة؛ ومدى تشتت الإجابات .

- استخدام (One-sample T Test) لفحص إمكانية قبول ورفض فرضيات الدراسة التي تقيس مدى التزام شركات التأمين المساهمة العامة الأردنية في تطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي (39).

- استخدام الرزمة الإحصائية (Statistical Package For The Social Sciences (SPSS لتحليل البيانات المجمعة.

- اختبار ألفا كرونباخ ، (Cronbachs Alpha) : لقياس ثبات أداة القياس ،ودرجة مصداقية الاجابات على اسئلة الاستبانة.

- اختبار كولمجروف . سمرنوف (1- Sample Kolmogrov, Smirnov) : لمعرفة فيما اذا كانت اجابات عينة الدراسة موزعة توزيعا طبيعيا.

- اختبار Independent Sample Test : للمقارنة بين العينتين في مجتمع الدراسة.

ثبات فقرات الاستبانة :

اختبار ألفا كرونباخ ، (Cronbachs Alpha) :

تم استخدام طريقة ألفا كرونباخ، للتأكد من ثبات مقياس أداة الدراسة (الاستبانة)؛ بالاضافة الى الثبات الداخلي (المصداقية)، ولكل جزء من أجزاء الاستبانة جدول (3).

الجدول رقم (3)

معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ)

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
الاول/أ	متطلبات الاعتراف بالأدوات المالية وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي (39) .	9	.728
الثاني/ب	متطلبات القياس للأدوات المالية وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي (39).	19	.929
الثاني	الافصاح وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي (39) .	10	.773
الثالث	صعوبات تطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي (39).	7	.734
	جميع محاور الاستبانة	45	.865

باستخدام اختبار ألفا كرونباخ كما في الجدول رقم (3) ، تبين أن قيمة معامل ألفا لاستجابات عينة الدراسة على جميع فقرات الاستبانة أكبر من الحد الأدنى المقبول لمعامل ألفا وهو (60%)؛ حيث بلغ معامل ألفا (.865) ، وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha > 0.05$) مما يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة كبيرة من الثبات الداخلي والمصداقية ، وصلاحيتها للتطبيق العملي على عينة الدراسة.

التوزيع الطبيعي :

اختبار كولمجروف–سمرنوف (1- sample kolmogrov, smirnov) :

تم استخدام اختبار **(1- sample kolmogrov, smirnov)** لفحص المتغيرات، والتأكد من التوزيع الطبيعي الخاص بالانسجام بين المديرين الماليين من جهة ورؤساء اقسام المحاسبة العاملين في شركات التأمين من جهة أخرى مبينا النتائج في الجدول رقم (4).

الجدول رقم (4)

اختبار التوزيع الطبيعي (1- sample kolmogrov, smirnov)

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	قيمة z	قيمة مستوى الدلالة
الاول/ أ	متطلبات الاعتراف بالأدوات المالية وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي (39) .	9	.794	.554
الثاني/ب	متطلبات القياس للأدوات المالية وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي (39).	19	.739	.646
الثالث	الافصاح وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي (39) .	10	1.276	.077
الرابع	صعوبات تطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي (39).	7	.845	.473
جميع محاور الاستبانة		45	1.274	.078

يتضح من الجدول رقم (4) **(1- sample kolmogrov, smirnov)** ، أن مستوى الدلالة لقيمة Z أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، مما يدل على أن فقرات الأستبانة تتبع التوزيع الطبيعي.

التحليل البيانات و إختبار الفرضيات:

تحليل البيانات

يشمل هذا الجزء على ثلاثة محاور، المحور الأول : الوصف الديموغرافي لعينة الدراسة ، المحور الثاني : الخاص بعرض آراء العينة حول مدى التزام شركات التأمين المساهمة العامة الأردنية بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (39)، المحور الثالث الأخير، يهتم باختبار الفرضيات حول مدى التزام شركات التأمين المساهمة العامة الأردنية بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) .

المحور الأول:

الوصف الديموغرافي لعينة الدراسة

وفيما يلي عرض لخصائص عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية :

المؤهل العلمي :

يبين الجدول رقم (5) أدناه ، التوزيع الديموغرافي لعينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:

جدول رقم (5)

توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
دبلوم كلية مجتمع فأقل	4	8.7%
بكالوريوس	32	69.6%
ماجستير	6	13%
دكتوراه	4	8.7%
المجموع	46	100%

يتضح من الجدول رقم (5)، أنّ الغالبية العظمى من أفراد عينة الدراسة من حملة شهادة البكالوريوس، حيث بلغت نسبتهم (69.6 %) من مجموع افراد العينة، وفي تخصصات المعرفة العلمية الملائمة واغلبها في تخصص المحاسبة، بنسبة بلغت (65.2%) جدول رقم (6)، وعليه فإن معديّ القوائم المالية من ذوي التخصصات والمؤهلات العلمية المناسبة، والتي تؤهلهم لتقييم متطلبات تطبيق المعايير المحاسبية بشكل عام.

التخصص العلمي :

يبين الجدول رقم (6) أدناه ، التوزيع الديموغرافي لعينة الدراسة حسب التخصص العلمي:

جدول رقم (6)
توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة
محاسبة	30	65.2%
إدارة اعمال	4	8.7%
اقتصاد	4	8.7%
علوم مالية ومصرفية	8	17.4%
المجموع	46	100%

سنوات الخبـرة :

يبين الجدول رقم (7) أدناه ، التوزيع الديموغرافي لعينة الدراسة حسب سنوات الخبرة :

جدول رقم (7)
توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

المدة	التكرار	النسبة
اقل من 3 سنوات	3	6.5%
من 3 سنوات الى اقل من 6	1	2.2%
من 6 سنوات الى اقل من 9	11	23.9%
من9سنوات الى اقل من 12	11	23.9%
اكثر من 12 سنة	20	43.5%
المجموع	46	100%

نلحظ من الجدول رقم (7) أن 43.5% من أفراد العينة تتراوح خبراتهم أكثر من (12) سنة وبالتالي فان معدّو القوائم المالية يتمتعون بالخبرة الكافية في المحاسبة وبالتالي فإنهم مؤهلون وقادرون على تقييم متطلبات المعيار (39) موضوع البحث.

المركز الوظيفي :

يبين الجدول رقم (8) أدناه ، التوزيع الديموغرافي لعينة الدراسة حسب المركز الوظيفي:

جدول رقم (8)
توزيع عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي

الوظيفة	التكرار	النسبة
مديرون	23	50%
رؤساء اقسام المحاسبة	23	50%
المجموع	46	100%

شهادات مهنية :

يبين الجدول رقم (9) أدناه ، التوزيع الديموغرافي لعينة الدراسة حسب الشهادات المهنية:

جدول رقم (9)
توزيع عينة الدراسة حسب الشهادات المهنية

الشهادات المهنية	التكرار	النسبة
CPA	4	8.7%
JCPA	10	21.7%
CMA	5	10.7%
CFA	4	8.7%
أخرى	23	50%
المجموع	46	100%

يتضح من الجدول رقم (9)، أنّ ما نسبتة 30% من افراد عينة الدراسة حاصلين على شهادات مهنية في اجازة مهنة التدقيق ، بلاضافة إلى ما يزيد عن 19% لديهم شهادات مهنية في كل من (CMA، CFA)، مما يعكس كل ذلك التأهيل الازم في تقييم متطلبات تطبيق معيار الحاسبة الدولي (39) موضوع الدراسة.

المحورالثاني:

الوصف الإحصائي لإجابات عينة الدراسة :

تم عرض المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى التزام شركات التأمين المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39)، وتم مقارنة متوسط الإجابات مع متوسط أداة القياس لمقياس ليكرت الخماسي وهي (3).

الإجابات كانت موزعة على المقياس الخماسي ليكرت كما يلي :

(موافق بشدة، موافق، حيادي، غير موافق، غير موافق بشدة)

حيث يشير الرقم (5) إلى أعلى درجة وهي (موافق بشدة)، بينما يشير الرقم (1) عن أقل درجة وهي (غير موافق بشدة)، وذلك لمعرفة مدى إرتفاع إستجابات المبحوثين أو انخفاضها على كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية، كما يفيد المتوسط المرجح في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط مرجح ،وكذلك تم حساب الإنحراف المعياري وهو من أفضل مقاييس التشتت للتعرف على مدى انحراف استجابات المبحوثين لكل عبارة عن متوسطها الموزون

تحليل إجابات المديرين ورؤساء أقسام المحاسبة العاملين لدى شركات التأمين المساهمة العامة الأردنية حول مدى التزام شركات التأمين بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (39)،وفقا للمحاور التي تم الإشارة إليها سابقا .

جدول رقم (10)

المتوسط الحسابي و الإنحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة حول ،

مدى التزام شركات التأمين المساهمة العامة الأردنية بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي(39)، الخاص بالأعتراف بالأدوات المالية

	الفقرة	الوسط الحسابي	الأنحراف المعياري	الأهمية النسبية
يـ				
1 تـ ضـ	الاعتراف بالموجودات المالية، والمطلوبات المالية في الميزانية العمومية فقط عندما تصبح الشركة طرفا في الأحكام التعاقدية.	4 .1957	.90969	1
2 حـ	الاعتراف بالعقد الآجل كالتزام، أو أصل في تاريخ الالتزام(متاجرة).	4.1739	.82474	2
3 مـ	الاعتراف بأي ربح أو خسارة ناتجة عن عملية بيع جزء من أصل مالي تملكه الشركة.	4.0870	.81175	3
4 يـ تـ	تقوم الشركة باستبعاد التزام مالي عندما يتم تنفيذ الالتزام المحدد في العقد أو الغائه أو انتهاء مدته.	3.7174	1.31086	7
5 ضـ حـ	يتم الاعتراف بالضمان المالي النقدي المستلم من شركة على أنه أصل مالي وبنفس الوقت يتم الاعتراف به كمبلغ مستحق للشركة الأخرى.	4.0870	.91472	3
6 مـ نـ	يتم إلغاء الاعتراف بالأصل المالي أو بجزء منه عندما تفقد الشركة السيطرة على الأصل بالحصول على المنافع المحددة في العقد،أو اذا انقضت الحقوق أو تم التنازل عنها.	3.9130	1.17049	6
7 ا	إن شرط حق السيطرة هو يعتبر حجر الأساس في تقرير إلغاء أو عدم إلغائه.	3.9348	.90436	5
8 لـ جـ دـ	عند إلغاء الاعتراف فإن الفرق المرحل للأصل المبلغ والعوائد المستلمة، وأي تعديل سابق، ليعكس القيمة العادلة لذالك الأصل والمبلغ المستلم يجب الاعتراف به ضمن قائمة الدخل لتلك الفترة.	3.9565	.98785	4
9 و ل	يتم التقرير عن المكاسب والخسائر المعترف بها الناتجة عن تغير القيمة العادلة لأصل أو مطلوب مالي لا يشكل جزءا من العلاقه التحوطية.	3.9130	1.02905	6
	المجموع	3.9976	.55949	

رقم (10)، نتائج تحليل إجابات العينة عن الأسئلة (1-9) والمتعلقة

بمتطلبات الاعتراف بالأدوات المالية ، وقد كانت المتوسطات تزيد عن (3)- وهو متوسط أداة القياس - حيث إن المتوسط العام (3.9976)، وهذا يشير الى إيجابية الدراسة حول التزام شركات التأمين بتطبيق متطلبات الاعتراف بالأدوات المالية بموجب معيار المحاسبة الدولي(39)، وكان أعلى المتوسطات الفقرة رقم (1) التي تنص على "اللاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية في الميزانية العمومية عندما تصبح الشركة طرفا في الأحكام التعاقدية"، بمتوسط حسابي (4.195)؛ وانحراف معياري (.909).

علما بأنّ أدنى متوسط حسابي فقد كانت الفقرة رقم (5)، التي تنص على"قيام الشركة بإستبعاد إلتزام مالي، عندما يتم تنفيذ الألتزام المحدد في العقد أو إلغاءة أوانتهاء مدته." بمتوسط حسابي(3.717)، وانحراف معياري (1.310).

جدول رقم (11)

المتوسط الحسابي ، والانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة حول ،
مدى التزام شركات التأمين المساهمة العامة الأردنية بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي(39)، الخاص بالقياس للأدوات المالية

	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
10	يتم تحويل محفظة الاستثمار حتى الاستحقاق في حال بيع جزء من المحفظه الاستثمارية قبل الاستحقاق بهدف تحقيق ربح من عملية البيع .	3.8913	.97133	11
11	يتم إعادة تصنيف الأصل المالي إلى محفظة المتاجرة فقط عندما يوجد دليل على وجود نمط فعلي حديث لاستلام، ربح قصير الأجل يبرر إعادة التصنيف.	4.1957	.83319	2

12	لا يمكن إعادة تصنيف استثمار صنف في محفظة المتاجرة إلى أي محفظة استثمارية أخرى.	3.9130	.98491	10
13	عند تحويل استثمار من محفظة المتاحة للبيع إلى محفظ المتاجرة، وكانت الشركة قد اعترفت بتغير القيمة العادلة لهذا الاستثمار في حقوق الملكية فإن هذا التغير يتم نقله مباشرة إلى قائمة الدخل.	3.9783	.93069	7
14	تكون القيمة العادلة للأدوات المالية قابلة للقياس إذا وجدت لها سوق مالي نشطة.	3.8696	.97999	12
15	تطبق أحكام محاسبة تاريخ المتاجرة أو تاريخ التسوية المستخدمة على المطلوبات المالية.	3.8261	.1.28762	13
16	القياس الأولي لأصل مالي الذي تم الاعتراف به يسجل بتكلفة الشراء مضافا اليه أي تكاليف إضافية تعزى إلى عملية الحيازة.	3.9348	.97530	9
17	لا يتم تصنيف أداة مالية بإنها محتفظ بها للاستحقاق إذا كانت النية في الاحتفاظ بها لفترة محدودة فقط.	3.9783	.82970	7
18	يتم إعادة قياس جميع الأصول المالية بمقدار قيمتها العادلة فيما عدا الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق فقط.	4.0000	.89443	6
19	معظم الأوراق المالية الخاصة بحقوق الملكية لا يمكن تصنيفها على أنها استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق.	4.1522	.89362	4
20	تكون القيمة العادلة لآداء المالية قابلة للقياس إذا كان لها نموج تقييم مناسب وموثوق بة.	3.9783	.93069	7
21	يجب أن تقاس الأدوات المالية التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق بمقدار التكلفة.	4.3261	.76170	1
22	يمكن قياس أداه حقوق ملكية غير مدرجة في البورصة بالقيمة العادلة بناءً على أداة مالية مشابهة لها متداولة بسوق نشطة.	4.0870	.93870	5
23	تقوم الشركة بتقدير نيتها، وقدرتها على الاحتفاظ بمحفظة الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق في كل تاريخ ميزانية.	3.8913	.97133	11
24	يتم تصنيف الأدوات المالية المعترف بها داخل التقارير المالية حسب قدرة ونية الشركة.	3.9565	.96509	8

25	يمكن تحديد الأصول او المطلوبات المالية غير المشتقة على أنها أداة تحوط لأغراض محاسبة التحوط؛ وذلك من أجل التحوط لمخاطر عملية معينة .	4.0000	.84327	6
26	إذا توفر مقياس موثوق به لأصل مالي لم يكن متوفر سابقا فإنه يعاد قياس ذلك الاصل بالقيمة العادلة.	3.9348	1.23652	9
27	يتم قياس المطلوبات المحتفظ بها للمتاجرة والمشتقات كمطلوبات بلقيمة العادلة .	3.9130	.96208	10
28	تقاس الموجودات المالية التى ليس لها استحقاق ثابت بالتكلفة .	4.1739	.76896	3
	المجموع	4.0000	.36090	

من خلال الجدول رقم (11)؛ تظهر نتائج تحليل إجابات العينة عن الأسئله (10-28) والمتعلقة بمتطلبات القياس بالأدوات المالية ، فقد كانت المتوسطات تزيد عن (3)؛والمتوسط العام(4.00)، وهذا يشير إلى إيجابية الدراسة حول إلتزام شركات التأمين بتطبيق متطلبات القياس للأدوات المالية بموجب معيار المحاسبة الدولي(39)، ومن أعلى المتوسطات الفقرة رقم (21) التي تنص على "يجب أن تقاس الأدوات المالية التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق بمقدار التكلفة"؛ بمتوسط حسابي (4.326)، وانحراف معياري (.761).

في حين أدنى متوسط حسابي كانت الفقرة رقم (15)، التي تنص على"تطبق أحكام محاسبة تاريخ المتاجرة أو تاريخ التسوية المستخدمة على المطلوبات المالية." بمتوسط حسابي(3.826)، وإنحراف معياري (1.287).

جدول رقم (12)

المتوسط الحسابي ،والإنحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة حول ،

مدى التزام شركات التأمين المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الافصاح وفقا لمعيار المحاسبة الدولي(39)، الخاص بالأعتراف والقياس للأدوات المالية

	الفقرة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الأهمية النسبية
29	معالجة الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن الاستثمارات المالية المحتفظ بها، لغايات االمتاجرة في قائمة الدخل.	4.2609	.80097	1
30	الاستثمارات بالأوراق المالية المحتفظ بها؛ لغايات البيع بالقيم العادلة.	4.0652	1.01985	4
31	معالجة الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن الاستثمارات المالية المتاحة للبيع في حقوق الملكية.	4.1087	1.03770	3
32	الاستثمارات بالأوراق المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق بالتكلفة المطفأة.	4.1304	.88465	2
33	الاستثمارات بالأوراق المالية المحتفظ بها لغايات المتاجرة بالقيمة العادلة.	3.8043	1.27575	8
34	مخاطر العقود الملزمة؛ لمنح قروض ذات سعر فائدة ثابت ولم يتم الاعتراف بهذه الأداة المالية بالميزانية.	4.0652	1.04141	4
35	تاريخ إعادة التسعير عندما يختلف هذا التاريخ بشكل كبيرعن تاريخ التعاقد.	3.8261	1.19823	7
36	معلومات تساعد مستخدمي البيانات المالية على عمل تقديراتهم الخاصة عند عدم تمكن الشركة من تحديد القيمة العادلة لأداة مالية.	4.0000	1.01105	5
37	السياسات والمبادئ المحاسبية المستخدمة في الاعتراف والقياس عن الأدوات المالية.	3.8696	1.24023	6
38	مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بالأدوات المالية.	4.0000	.81650	5
	المجموع	4.0130	.59911	

من خلال الجدول رقم (12)، تظهر نتائج تحليل إجابات العينة من خلال اسئلة الأستبانة (29-38) والمتعلقة بالإفصاح عن الأدوات المالية ،حيث كانت المتوسط العام (4.0130)، وهذا يشير الى إيجابية الدراسة حول التزام شركات التأمين بالإفصاح عن متطلبات معيار المحاسبة الدولي(39)، وكان أعلى المتوسطات الفقرة رقم (29) التي تنص على"معالجة الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن الإستثمارات المالية المحتفظ بها، لغايات المتـاجرة في قائمة الدخل."، بمتوسط حسابي (4.260)، وانحراف معياري (800.).

في حين أدنى متوسط حسابي كانت الفقرة رقم (33)، والتي تنص على" الاستثمارات بالأوراق المالية المحتفظ بها لغايات المتاجرة بالقيمة العادلة." بمتوسط حسابي(3.804)، وإنحراف معياري (1.275).

جدول رقم (13)

المتوسط الحسابي، والإنحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة حول ،

صعوبات تطبيق شركات التأمين المساهمة العامة الأردنية لمتطلبات معيار

المحاسبة الدولي (39).

	الفقرة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الأهمية النسبية
39	عدم وجود قوانين تلزم بتطبيق معيار المحاسبة الدولية رقم (39).	3.7174	1.00362	3
40	عدم وجود جهات عليا للإشراف على تطبيق معيار االمحاسبة المحاسبة الدولي رقم(39).	3.0217	1.16408	7
41	تجاهل بعض بنود متطلبات معيار المحاسبة الدولي (39).	3.8043	1.08770	2
42	ندرة الكفاءات المحاسبية المؤهلة .	3.8478	1.26434	1
43	ضعف مواكبة التطورات، والمستجدات حول معيار المحاسبة الدولي (39) .	3.6957	1.15219	4
44	ضعف الرقابة على البيانات المعلنة من قبل الشركة.	3.6739	1.05524	5
45	لا يتم الرجوع إلى التفسيرات الصادرة في مجلس معايير المحاسبة عن حال وجود صعوبة في فهم بند معين من المعيار.	3.6522	.84898	6
	المجموع	3.630429	1.031499	

من خلال الجدول رقم (13)، تظهر نتائج تحليل إجابات العينة عن الأسئله (39-45) المتعلقة بصعوبات تطبيق متطلبات معيار المحاسبي الدولي (39) ،حيث كانت معظم المتوسطات، اكبر من (3)، والمتوسط العام (3.630429)، مما يدل على وجود معوقات تقف حائلا دون تطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي (39)، حيث جاءت بالمرتبة الاولى الفقرة

رقم (42) التي تنص على "ندرة الكفاءات المحاسبية المؤهلة "، بمتوسط حسابي (3.8478)، وانحراف معياري (1.26434). والمرتبة الثانية الفقرة رقم (41) والتي تنص على" تجاهل بعض بنود متطلبات معيار المحاسبة". بمتوسط حسابي (3.8043.)، وانحراف معياري (1.08770). والمرتبة الثالثة الفقرة رقم (39) والتي تنص على "عدم وجود قوانين تلزم بتطبيق معيار المحاسبة الدولية رقم (39)". بمتوسط حسابي (3.7174.)، وانحراف معياري (1.0036).

في حين أنّ أدنى متوسط حسابي كانت الفقرة رقم (40)، التي تنص على " عدم وجود جهات عليا للاشراف على تطبيق معيار المحاسبة الدولي (39)." بمتوسط حسابي (3.0217)، وانحراف معياري (1.16408).

المحور الثالث:

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: لا تلتزم شركات التأمين المساهمة العامة الأردنية بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي (39)،الخاص بالاعتراف والقياس،من وجهة نظر المديرين الماليين، ورؤساء أقسام المحاسبة العاملين لديها، نتجت عنها فرضيتان فرعيتان يتعلقان بمتطلبات المعيار المحاسبة (39)،وهما (الأعتراف، والقياس) للأدوات المالية، وتمت صياغة كل من هذه الفرضيات الى فرضية عدمية ،وفرضية بديلة كما يلي:

H0: لا تلتزم شركات التأمين المساهمة العامة الأردنية بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي (39)، الخاص بالأعتراف والقياس، من وجهة نظر المديرين الماليين، ورؤساء أقسام المحاسبة العاملين لديها.

Ha: تلتزم شركات التأمين المساهمة العامة الأردنية بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي (39)، الخاص بالأعتراف والقياس، من وجهة نظر المديرين الماليين، ورؤساء أقسام المحاسبة العاملين لديها.

باستخدام اختبار one sample t- test لكل من الفرضيتين الفرعيتين للفرضية الرئيسية الأولى، والفرضية الرئيسية ذاتها، مع الأخذ بالاعتبار قاعدة القرارالتي تنص على:

(إذا كان مستوى الدلالة (.sig) اقل من (5%) نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية العدمية)،

أظهرت نتائج الأختبار أنّ مستوى الدلالة (.sig) يساوي (صفر)،جدول رقم (14) ، وهو اقل من مستوى المعنوية الذي تم اعتمادة للدراسة (0.05)، لذلك نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية العدمية، وهذا يعني:

التزام شركات التأمين المساهمة العامة الأردنية بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي (39)، الخاص بالأعتراف والقياس، مما يطابق ما تم التوصل إليه من متوسطات حسابية ،عند تحليل إجابات هذه العينة على اسئلة الاستبانة .

الجدول رقم (14)

اختبار(One Sample t -Test) لإجابات عينة الدراسة للفرضية الأولى:

	Df.	t.	Sig.(2-tailed)	Mean Difference
Hypothesis 1/1	45	12.093	0.000	0.99758
Hypothesis 1/2	45	10.750	0.000	1.00000

الفرضية الثانية: لا تلتزم شركات التامين المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الإفصاح وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي(39)، الخاص بالاعتراف والقياس للأدوات المالية ، من وجهة نظر المديرين الماليين، ورؤساء أقسام المحاسبة العاملين لديها، وتمت صياغة هذه الفرضية إلى فرضية عدمية وفرضية بديلة كما يلي:

H0 : لا تلتزم شركات التامين المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الإفصاح وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي (39)، الخاص بالأعتراف والقياس للأدوات المالية ،من وجهة نظر المديرين الماليين، ورؤساء أقسام المحاسبة العاملين لديها.

Ha : تلتزم شركات التامين المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الإفصاح وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي (39)، الخاص بالأعتراف والقياس للأدوات المالية ،من وجهة نظر المديرين الماليين،ورؤساء أقسام المحاسبة العاملين لديها.

باستخدام اختبار one sample t- test للفرضية الرئيسية الثانية ، مع الأخذ بالاعتبار قاعدة القرارالتي تنص على:

(إذا كان مستوى الدلالة (.sig) اقل من (5%) نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية العدمية)،

أظهرت نتائج الاختبار ان مستوى الدلالة (.sig) يساوي (صفر) جدول رقم (15) ، وهو اقل من مستوى المعنوية الذي تم اعتمادة للدراسة (0.05)، لذلك نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية العدمية، وهذا يعني:

التزام شركات التامين المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الإفصاح وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي(39)، الخاص بالأعتراف والقياس للأدوات المالية ،من وجهة نظر المديرين الماليين،ورؤساء

أقسام المحاسبة العاملين لديها.**مما يطابق ما تم التوصل اليه من متوسطات حسابية عند تحليل إجابات هذه العينة على اسئلة الاستبانة .**

الجدول رقم (15)

إختبار(One Sample t -Test) لإجابات عينة الدراسة للفرضية الثانية:

	Df.	t.	Sig.(2-tailed)	Mean Difference
Hypothesis 2	45	11.468	0.000	1.01304

الفرضية الثالثة: لا توجد معوقات تحد من التزام شركات التامين المساهمة العامة الأردنية بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي (39) الخاص بالاعتراف والقياس ،من وجهة نظر المديرين الماليين،ورؤساء أقسام المحاسبة العاملين لديها، وتمت صياغة هذه الفرضية إلى فرضية عدمية وفرضية بديلة كما يلي:

H0 : لا توجد معوقات تحد من التزام شركات التامين المساهمة العامة الأردنية بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي(39) الخاص بالاعتراف والقياس ، من وجهة نظر المديرين الماليين، ورؤساء أقسام المحاسبة العاملين لديها.

Ha : توجد معوقات تحد من التزام شركات التامين المساهمة العامة الأردنية بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي (39) الخاص بالاعتراف والقياس ، من وجهة نظر المديرين الماليين، ورؤساء أقسام المحاسبة العاملين لديها.

باستخدام اختبار one sample t- test للفرضية الرئيسية الثالثة ، مع الأخذ بالاعتبار قاعدة القرارالتي تنص على:

(إذا كان مستوى الدلالة (.sig) اقل من (5%) نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية العدمية)، أظهرت نتائج الاختبار أنّ مستوى الدلالة (.sig) يساوي (٠.002) جدول رقم (16) ، وهو اقل من مستوى المعنوية الذي تم اعتمادة للدراسة (0.05)، لذلك نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية العدمية،وهذا يعني:

توجد معوقات تحد من التزام شركات التأمين المساهمة العامة الأردنية بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي (39) الخاص بالاعتراف والقياس، من وجهة نظر المديرين الماليين، ورؤساء أقسام المحاسبة العاملين لديها،**مما يطابق ما تم التوصل اليه من متوسطات حسابية عند تحليل إجابات هذه العينة على اسئلة الاستبانة .**

الجدول رقم (16)

اختبار(One Sample t -Test) لإجابات عينة الدراسة للفرضية الثالثة:

	Df.	t.	Sig.(2-tailed)	Mean Difference
Hypothesis 3	45	9.275	0.002	0.80231

اختبار Independent Sample Test : للمقارنة بين العينتين في مجتمع الدراسة.

جدول رقم (17)

نتائج اختبار Independent Samples Test

	Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means		
	F	Sig	T	Df	Sig
Hypothesis 1/1 Equal variances assumed Equalvariances not assumed	1.770	.190	 -0.611 -0.611	44 41.919	0.545 0.545
Hypothesis 1/2 Equal variances assumed Equal variances not assumed	0.132	0.719	 -0.365 -0.365	44 42.966	0.717 0.717
Hypothesis 2 Equal variances assumed Equal variances not assumed	0.398	0.531	 -0.784 -0.784	44 43.988	0.437 0.437
Hypothesis 3 Equal variances assumed Equal variances not assumed	1.468	0.232	 -0.031 -0.031	44 42.397	0.976 0.976
Hypotheses Equal variances assumed Equal variances not assumed	0.269	0.607	 -0.717 -0.717	44 43.329	0.477 0.477

الجدول رقم (17)، يوضح نتائج اختبار(t)، عن طريق اختبار (ليفن لتجانس التباين) ، ويتضمن النسبة الفائية (F) ودلالتها الاحصائية (Sig)، التي تحدد مدى تجانس العينتين المجيبتين على الاستبانة

(المديرين الماليين ورؤساء الاقسام العاملين في شركات التأمين) ، ومن ثم قيمة (t) ودرجات الحرية، ومستوي الدلالة (t)، وقد تم احتسابها مرتين : الأولى في حاله افتراض تساوي التباين (Equal Variances assumed)، والثانية في حالة عدم تساوي التباين (Equal Variances Not assumed)،

قاعدة القرارالأولى تنص على: اذا كانت الدالة الأحصائية (Sig) لأختبار (ليفن للتجانس) أكبر من مستوى الدلالة (α=0.05)، فهذا يدل على وجود تجانس، وبالتالي نأخذ القيمة الأولى ل (t) التي تخص اتساق التباين (Equal Variances assumed)،

نلاحظ من الجدول (17) أنّ جميع قيم الدالة الاحصائية (Sig) لكل الفرضيات هي أكبر من مستوى الدلالة (α=0.05)، فقد بلغت قيمة (Sig) للفرضيات على التوالي (0.190 ، 0.719 ،.531 ، 0.232)، وهي قيم أكبر من مستوى الدلالة (α=0.05)، وهذا يدل على وجود تجانس بين العينتين، وبالتالي نأخذ القيم الأولى ل (t) التي تخص اتساق التباين (Equal Variances assumed)،

وبناءً على ما تم التوصل إليه، فإننا نلجا الى قاعدة القرار الثانية التي تنص على: مقارنة قيمة (Sig 2-tailed) مع مستوى الدلالة (α=0.05)، فإذا كانت أكبر من قيمة مستوى الدلالة (α=0.05)، فلا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية، وبالرجوع إلى الجدول رقم (17) يتضح أنّ جميع قيم (tailed 2-).Sig هي أكبر من مستوى الدلالة (α=0.05)، وقد بلغت قيمة (Sig.(2-tailed لفرضيات الدراسة على التوالي (0.545 ، 0.717 ، 0.437 ، 0.976) ،مما يؤكد لنا عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء وتقييم كل من المديرين الماليين ورؤساء اقسام المحاسبة العاملين في شركات التأمين لجميع محاور الاستبانة التي تخص فرضيات الدراسة من حيث (الاعتراف والقياس للأدوات المالية؛ الافصاح، ومعوقات تطبيق متطلبات معيار المحاسبي الدولي (39)).

نتائج الدراسة :

بناء على تحليل الاستبانات واختبار فرضيات الدراسة يمكن تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها على النحو التالي :

- تلتزم شركات التامين المساهة العامة الأردنية بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي (39)، من وجهة نظر المديرين الماليين ورؤساء قسم المحاسبة العاملين لديها. مع وجود فروقات بخصوص بعض المتطلبات .حيث انها متفقه مع دراسة (الكبيسي،وزلموط2009).
- يتم الاعتراف عن متطلبات الأدوات المالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.9976) مما يدل على التزام شركات التأمين بمتطلبات الاعتراف بالأدوات المالية.
- تلتزم شركات التامين المساهة العامة الأردنية بالاعتراف والقياس عن متطلبات قياس الأدوات المالية، حيث بلغ المتوسط العام (4.00)، مما يدل على التزام شركات التأمين بمتطلبات القياس للأدوات المالية؛ حيث ان الدراسة اتفقت مع كل من (الحلو،2009)، و(الكبيسي،وزلموط2009) ودراسة (Nauroth,2003)رغم وجود فروقات وتفاوت بخصوص بعض متطلبات معيار المحاسبة الدولي (39) . في حين اظهرت دراسة و(سليمة،طايبية،2014)، ضعف شركات التامين في الجزائر على قياس جميع الأدوات المالية بالقيمة العادلة ومعالجة فروق اعادة التقييم وفقا لمعيار المحاسبي الدولي رقم (39).

- تلتزم شركات التأمين المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الإفصاح وفقا لمعيار المحاسبي الدولي (39)، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (4.0130).وهذا يتفق مع دراسة كل من (الحلو،٢٠٠٩)، و(الكبيسي،وزلموط2009).
- توجد معوقات لتطبيق معيار المحاسبى الدولي (39) في شركات التأمين المساهمة العامة الأردنية ، من وجهة نظر المديرين الماليين، ورؤساء اقسام المحاسبة العاملين لديها، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.773).

ومن هذه المعوقات التي تحد من التزام شركات التأمين المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات معيار المحاسبي الدولي (39)، يمكن ترتيبها تنازليا حسب درجة تأثيرها على النحو التالي:

- ندرة الكفاءات المحاسبية المؤهلة .
- تجاهل بعض بنود متطلبات معيار المحاسبة الدولي (39).
- عدم وجود قوانين تلزم بتطبيق معيار المحاسبة الدولية رقم (39).
- ضعف مواكبة التطورات، والمستجدات حول معيار المحاسبة الدولي (39) .
- لا يتم الرجوع إلى التفسيرات الصادرة في مجلس معايير المحاسبة عن حال وجود صعوبة في فهم بند معين من المعيار.

توصيات الدراسة :

بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج في هذه الدراسة فإن الباحث يوصي بما يلي :

١- ضرورة وجود جهات مهنية تتولى مسؤلية متابعة تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39)لدى الشركات المساهمة العامة الاردنية.
٢- أهمية وجود جهات مهنية تتولى عملية متابعة المستجدات و التطورات التي تطرأ على معايير المحاسبة الدولية والعمل على ترجمتها إلى اللغة العربية و توزيعها و التدريب على تطبيقها
٣- توضيح العقوبات المترتبة على الشركات نتيجة لعدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) وتفعيل القوانيين الخاصة بهذا الجانب .
٤- العمل على تأهيل الكفاءات و الكوادر للإسهام في تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39).
٥- إيجاد الشرح و التفصيلات المناسبة لتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) لتجاوز اللبس و الغموض في عملية تفعيل الإلتزام في المعيار المحاسبي .

قائمة المصادر و المراجع :

أولا : المراجع العربية:

- ابو نصار، محمد وحميدات ، جمعة ، (٢٠١٦). **معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية ، الجوانب النظرية والعملية**. دار وائل للنشر،عمان ، الاردن.
- زرقوم ، محمد و يدير ، فارس (٢٠١٦). واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية ، دراسة ميدانية لفئتين، فئة المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة الجزائرية، وفئة الاكاديميين ، والمهنيين المحاسبين ، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**– (٠٤) جوان: ٢–٢٠.
- صيام ، وليد زكريا و سريع ،عادل محمد (٢٠٠٧) . مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية بتطبيق قواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بلاصول الثابتة ، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز**، الاقتصاد والادارة ، (٢١)١ : ١٠٣ – ١٥٨.
- طبايبية ، سليمة (٢٠١٤). دور محاسبة شركات التامين في اتخاذ القرارات وفق معايير الابلاغ المالي الدولية ، دراسة حالة : الشركات الجزائرية للتامين ، **رسالة دكتوراة** ، الجمهورية الجزائرية ، جامعة سطيف–١– كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير.
- عرنوق ، بهاء غازي و حمادة ، رشا (٢٠١٤). اثر التحول الى تطبيق المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم (٩) في قياس الادوات المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للاوراق المالية ، دراسة تطبيقية ، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** – (٣٠) ١ : ٥٦١–٥٨٤.
- فلوح ، صافي وحسن ، عيسى هاشم (٢٠١١) محاسبة القيمة العادلة في شركات التامين (دراسة تطبيقية) ، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية** ، (٣٣) ١: ١٢٧– ١٤٢.

- الحلو، عدلي، (٢٠٠٩). مدى التزام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم(٣٩) "الأعتراف والقياس" ، **رسالة ماجستير**، غزة ، الجامعة الأسلامية غزة.
- القشي ، ظاهر و كراجة ، اشرف ، (٢٠٠٦) ، مدى قدرة انظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة في شركات الخدمات المالية الاردنية على التكيف مع طرق القياس بواسطة القيمة العادلة ، **المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع** ، جمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين– عمان – المملكة الاردنية الهاشمية.
- الكبيسي ، عبد الستارعبد الجبار و زلموط ، علا صالح عبد الرحمن، (٢٠٠٩). مدى ملائمة بيانات القوائم المالية للمصارف الاردنية لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي (٣٩) من وجهة نظر المحاسب ومدقق الحسابات . **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية** – جامعة الاسكندرية ، (٤٦)٢ :٢–٥٢.

ثانياً: المراجع الأجنبية :

Christensen, H. B., & Nikolaev, V. V. (2013). Does fair value accounting for non-financial assets pass the market test?. *Review of Accounting Studies*, *18*(3), 734-775.

Chalmers, K. (2001). The progression from voluntary to mandatory derivative instrument disclosures–look who's talking. *Australian Accounting Review*, *11*(23), 34-44.

Chalmers, K. G., & Godfrey, J. M. (2000). Practice versus prescription in the disclosure and recognition of derivatives. *Australian Accounting Review*, *10*(21), 40-50.

Blankley, A., Lamb, R. P., & Schroeder, R. (2000). Compliance with SEC disclosure requirements about market risk. *The Journal of Derivatives*, *7*(3), 39-50.

Convergence, G. A. A. P. (2002). A survey of national efforts to promote and achieve convergence with International Financial Reporting Standards. *BDO, Deloitte Touche Tohmatsu, Ernst & Young, Grant Thornton, KPMG, PricewaterhouseCoopers. Research by Donna L. Street*.

Sucher, P., & Jindrichovska, I. (2004). Implementing IFRS: A case study of the Czech Republic. *Accounting in Europe*, *1*(1), 109-141.

Larson, R. K., & Street, D. L. (2004). Convergence with IFRS in an expanding Europe: progress and obstacles identified by large accounting firms' survey. *Journal of international accounting, auditing and taxation*, *13*(2), 89-119.

Tan, C. W. R., Hancock, P., Taplin, R., & Tower, G. (2004). Fair Value Accounting For Financial Instruments: Australian Versus Singaporean Preparer Perspective. Last date accessed 8/5/2017 http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.201.5550&rep=rep1&type=pdf

	اسم الشركة	الاسم المختصر للشركة	الرمز الحرفي	الرمز الرقمي
1	الشرق الأوسط للتأمين	الشرق الأوسط للتأمين	MEIN	121002
2	النسر العربي للتأمين	النسر العربي للتأمين	AAIN	121003
3	التأمين الاردنية	التأمين الاردنية	JOIN	121004
4	التأمين العربية - الأردن	التأمين العربية - الأردن	AICJ	121005
5	دلتا للتأمين	دلتا للتأمين	DICL	121006
6	القدس للتأمين	القدس للتأمين	JERY	121007
7	المتحدة للتأمين	المتحدة للتأمين	UNIN	121008
8	الاردنية الفرنسية للتأمين	الأردنية الفرنسية	JOFR	121009
9	الاراضي المقدسة للتأمين	الاراضي المقدسة	HOLI	121010
10	المنارة للتأمين	المنارة للتأمين	ARSI	121013
١١	الشرق العربي للتأمين	الشرق العربي للتأمين	AOIC	121014
١٢	الأردنية الإماراتية للتأمين	الأردنية الإماراتية للتأمين	JEIC	121015
١٣	العرب للتأمين على الحيا والحوادث	العرب للتأمين	ARIN	121017
١٤	فيلادلفيا للتأمين	فيلادلفيا للتأمين	PHIN	121018
١٥	الاتحاد العربي الدولي للتأمين	الاتحاد العربي	AIUI	121020
١٦	التأمين الوطنية	التأمين الوطنية	NAAI	121021
١٧	الاردن الدولية للتأمين	الاردن الدولية للتأمين	JIJC	121022
١٨	المجموعة العربية الأوروبية للتأمين	العربية الأوروبية	AMMI	121023
١٩	التأمين الاسلامية	التأمين الاسلامية	TIIC	121025
٢٠	الضامنون العرب للتأمين	الضامنون العرب	ARAS	121026
٢١	المجموعة العربية الاردنية للتأمين	المجموعة للتأمين	ARGR	121027
٢٢	المتوسط والخليج للتأمين-الأردن	ميد غلف- الأردن	MDGF	121032
٢٣	الأولى للتأمين	الأولى للتأمين	FINS	121034